جامعة ابن خلدون–تيارت–

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية الاقتصادية

حالة الجزائر

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: اقتصاد وتنمية

إعداد الطالبتان:

- بخيرة وهيبة كريمة
- جدو حسينة

الأستاذ المشرف:

د. أمين حواس

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ.....

السنة الجامعية: 2017/2016

جامعة ابن خلدون–تيارت–

كلية العلوم التجارية، الاقتصادية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

دور تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في التنمية الاقتصادية

حالة الجزائر

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: اقتصاد وتنمية

إعداد الطالبتان:

- بخيرة وهيبة كريمة
- جدو حسينة

الأستاذ المشرف:

د. أمين حواس

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ.....

السنة الجامعية: 201/2016

شكر وتقدير

شكر وتقدير

الحمد لله أقصى مبلغ الحمد، و الشكر لله من قبل و من بعد

و الصلاة و السلام على نبينا محمد و على آله و صحبه و من والاه

أما بعد، فنتقدم بالشكر الكثير و الاحترام الغفير لأستاذنا المشرف الأستاذ

أمين حواس

نشكره على تكريس وقته و جهده في إرشادنا و تقديم النصح و التشجيع لانجاز هذا العمل، فكان لنا خير عون في الوصول إلى النتائج المرجوة فله من الله المثوبة و الإحسان.

و نتقدم بجميل العرفان و التقدير و الاحترام لأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة مذكرتنا، و إننا على يقين بفيض عملهم و آرائهم السديدة.

و نشكر كل من بذل معنا جهدنا، ووفر لنا وقتنا، ونصح لنا قولا، نسأل الله أن يجيزهم عنا كل خير.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وتقدير	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
المقدمة العامة	01
الفصل الأول: تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والتنمية الاقتصادية	
مقدمة	08
المبحث الأول: ماهية تكنولوجيا المعلومات والاتصال	09
المطلب الأول: تعريف تكنولوجيا المعلومات والاتصال	09
المطلب الثاني: خصائص تكنولوجيا المعلومات	13
المطلب الثالث: مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال	15
المبحث الثاني: مفاهيم التنمية الاقتصادية	18
المطلب الأول: ماهية التنمية الاقتصادية	18
المطلب الثاني: : استراتيجيات التنمية الاقتصادية	20
المطلب الثالث: الفرق بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي	21
المبحث الثالث: دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية الاقتصادية	22
المطلب الأول: تطور قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العالم	22
المطلب الثاني: تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال	28
المطلب الثالث: آثار استخدام تكنولوجيا المعلومات	30
خاتمة	32
الفصل الثاني: لمحة عامة حول الاقتصاد الجزائري	
مقدمة	34

المبحث الاول: : المحاولة التنموية 1990 إلى 1998	35
المطلب الاول: واقع الاقتصاد الجزائري في التسعينيات	35
المطلب الثاني: الجزائر واقتصاد السوق 1990	39
المبحث الثاني: الوضعية الاقتصادية للجزائر في بداية الألفية	42
المطلب الأول: اتجاهات النمو الاقتصادي من 2001 إلى 2009	42
المطلب الثاني: الميزان التجاري	50
المطلب الثالث: بعض المؤشرات النقدية والمالية	55
المبحث الثالث: واقع تنافسية الاقتصاد الجزائري	60
المطلب الأول: : تنافسية الاقتصاد الجزائري حسب تقرير التنافسية العالمية	60
المطلب الثاني: سياسات تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري	64
خاتمة	66
الفصل الثالث: دراسة حالة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر	
مقدمة	68
المبحث الأول: القدرات الاقتصادية لقطاع المعلومات والاتصال في البلدان العربية	69
المطلب الأول: الاستثمار في قطاع المعلومات والاتصالات	69
المطلب الثاني: صادرات قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	73
المطلب الثالث: الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات	76
المبحث الثاني: وضعية تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر	80
المطلب الأول: تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال	80
المطلب الثاني: تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر	84
المطلب الثالث: مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر	87
المبحث الثالث: المبادرات الجزائرية في مجال تنمية وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصال	92
المطلب الأول: تحرير قطاع الاتصالات ونشاطات الإنترنت	92
المطلب الثاني: مشروع الشبكة الأكاديمية والبحثية (ARN)	96

المطلب الثالث: مشروع توصيل الألياف البصرية للمنزل (FTTx)	98
المطلب الرابع: مشروع الجزائر الإلكترونية 2013	99
خاتمة	103
.....	
الخاتمة العامة	105
قائمة المراجع	

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	صفحة
1.1	مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	16
2.1	تطبيقات تكنولوجيا المعلومات	30
1.2	تغيرات القيمة المضافة لأبرز القطاعات الاقتصادية للفترة 2005–2009 بال(%)	47
2.2	تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000-2007 بالمليون دولار	50
3.2	نسبة صادرات قطاع المحروقات من الصادرات الإجمالية في الجزائر (2000–2007) .القيمة :بالمليون دولار	53
4.2	تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 1997–2007	54
5.2	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2003-2007	56
6.2	تطور احتياطات الصرف في الجزائر خلال الفترة (2007–1999)	58
7.2	ترتيب الجزائر في تقرير التنافسية العالمي للفترة 2011-2012 و 2012-2013.	61
1.3	معدل نمو الاستثمار في قطاع الاتصالات في البلدان المختارة2008-2009	70
2.3	عائدات تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات لبلدان العربية في عام 2008	72
3.3	عوائد الاتصالات و القيمة السوقية لتكنولوجيا المعلومات في عام 2008	73
4.3	الصادرات ذات تكنولوجيا العالية في بعض بلدان العالم الاسكوا مقارنة بالهند وايرلندا وتركيا	74
5.3	صادرات خدمات الحاسوب والمعلومات والاتصالات	74
6.3	واردات وصادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال2000–2007	75
7.3	رقم الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات والاتصال في البلدان العربية لعام2003–2008	77
8.3	تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر من الفترة 1994-2000	81
9.3	تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر من الفترة 2001-2005	82
10.3	تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر من الفترة 2006-2011	83

11.3	مؤشر التجهيزات العمومية ل: 10000 نسمة	88
12.3	مؤشر الكثافة الهاتفية ل 100 نسمة	88
13.3	مؤشر تجهيزات الإعلام الآلي والاتصال	88
14.3	مؤشر تجهيزات الإعلام الآلي لقطاع التعليم بكل اصنافه	89
15.3	مؤشر النفاذ الى الانترنت المشاركين المقيمين	89
16.3	مؤشر النفاذ الى الانترنت المشتركين المهنيين (مؤسسات)	90
17.3	مؤشر اسعار النفاذ الى الانترنت	90
18.3	مؤشر الاستعمال الشخصي للإنترنيت ذي التدفق المنخفض	90
19.3	مؤشر الاستعمال المهني للإنترنيت	91

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1.1	عدد مستخدمي الإنترنيت في العالم لسنة 2011 لكل 100 نسمة	24
2.1	حجم اشتراكات الهاتف المحمول حسب مستويات التنمية في العالم.	25
3.1	حجم خدمات المال المحمول حسب المناطق في العالم لسنة 2012	26
1.2	تغيرات القيمة المضافة لأبرز القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2001-2004	43
2.2	عوائد الاتصالات السلكية و اللاسلكية كنسبة من الناتج الداخلي بين 2001-2004.	46
3.2	إيرادات قطاع الاتصالات كنسبة من الناتج الداخلي الخام لفترة 2005-2009.	49
4.2	يمثل تطور الصادرات و الواردات الجزائر خلال الفترة 2003-2007	51
5.2	تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1995-2007)	52
6.2	تطور أسعار النفط خلال الفترة (1998-2007).	53
7.2	يمثل تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 1997-2007	55
8.2	تطور الديون الخارجية للجزائر خلال الفترة (2002-2007).	57
10.2	تطورات احتياطات الصرف في الجزائر خلال الفترة (1999-2007)	58
1.3	عدد الموظفين بدوام كامل في قطاع الاتصالات في عامي 2008و2009 لبعض البلدان العربية.	71
2.3	نمو الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات 2003-2012 معدل النمو السنوي المركب.	78

المقدمة العامة

يرتبط تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتطور المجتمعات في عصرنا الحاضر، وتعد الوسيلة الأكثر أهمية لنقل المجتمعات النامية إلى مجتمع أكثر تطورا، فهي تساهم بطريقة مباشرة في بناء مجتمع جديد يتوافق ويتكيف مع موجة التغيرات والتحولات الرهيبة التي مست مختلف نواحي الحياة لاسيما الاقتصادية منها، أين تم الانتقال من المجتمع الصناعي إلى مجتمع المعلومات الذي يتخذ المعرفة والتقنية مرتكز له، هذا التحول جعل الاقتصاد العالمي يستفيد من السرعة والفعالية التي توفرها له.

فبعد أن استقرت ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأصبحت هاجس الهيئات الدولية العامة والخاصة ورمزا للسيطرة والقوة ومن يملكها يمتلك زمام الأمور، وبات الصراع الجديد في العالم هو الوصول السريع إلى المعلومات واختلاف طرق تداولها وتحليلها من أجل اتخاذ قرار سليم مبني على الدقة والتحليل، مما كون ثروة جديدة يطلق عليها ثورة تكنولوجيا الاتصالات التي تساهم بقدر كبير في تكوين التيار الجارف لمفهوم العولمة والتي شملت اقتصاديات خلال العقدين السابقين.

إلا أن ما يثير المخاوف هو أن النمو المرافق لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات سيتبع نفس الأخطاء الحالية للتفاوت الاجتماعي والاقتصادي وهو أخذ أقوى البراهين التي ستحول دون تحكم الأسواق بمفردها بمسار ثورة المعلومات والاتصالات، كما أشارت الدراسات والبحوث السابقة بأن ثورة تكنولوجيا المعلومات آخذة في التوسع والانتشار في العالم النامي حاملة معها الأمل المنشود لتحقيق طفرة تكنولوجيا كبرى تساهم في تحديث وتطوير اقتصادياتها بسرعة وجني الثمار التي تجنيها تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

وفي الوقت الذي تنتشر فيه تكنولوجيا المعلومات والاتصال بشكل رهيب تنخفض تكاليفها باستمرار ويتحقق وتتحقق مساهمتها في التنمية الاقتصادية بشكل كبير يزداد معها في الوقت نفسه اتساع الهوة الرقمية التي أصبحت هاجس الدول الغنية والفقيرة على حد سواء، هذا الأمر اضطر جميع الدول لوضع الخطط الإستراتيجية التي من المفترض أن تعالج خطورة الفجوة الرقمية بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة، وكذلك بين مختلف فئات الدول داخل البلد الواحد.

أما الجزائر أدركت ضرورة تحديث أنظمتها الاقتصادية من خلال نقل التكنولوجيا إليها عن طريق جلب الاستثمار الأجنبي وإدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصال للارتقاء به إلى مستوى التطورات الحاصلة،

وخلص هذا الإدراك إلى تبني عدة مشاريع دخل بعضها حيز التنفيذ انطلاقا من سنة 2005 إلى يومنا هذا في إطار تحديث وسائل التصنيع، والزراعة والنقل والإعلام والاتصال ووسائل الدفع الالكترونية وعصرنتها، متضمنة بذلك الخطوات الأولى نحو التقدم ولتحقيق تنمية اقتصادية شاملة.

الإشكالية:

من خلال ما يبق بإمكاننا صياغة الإشكالية التالية:

ما هو التأثير الذي تمارسه قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

ومن هذا المنطلق يمكن الإشارة إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية التي لها علاقة بالموضوع منها:

– ما علاقة تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالأداء الاقتصادي للبلدان؟

– ما هو واقع الاقتصاد الجزائري ؟

– إلى أي مدى يؤثر المستوى الحالي لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال على نمط التنمية الاقتصادية في الجزائر ؟

فرضيات البحث:

وللإجابة على هذه الأسئلة سوف ننطلق من فرضيات أساسية وهي كالآتي :

– من المحتمل أن تؤثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الأداء الاقتصادي للبلدان من خلال تأثيرها على طرق الإنتاج والإدارة للشركات والقطاعات الاقتصادية في البلدان.

– يبدو أن الاقتصاد الجزائري يعاني اختلالات هيكلية عميقة وسوء تخصيص الموارد لصالح قطاع المحروقات.

– بالنظر لطبيعة الاقتصاد الجزائري لا تزال مساهمة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال يرتقي إلى المستوى الذي يمكنه من التأثير على تنمية الاقتصاد في البلد.

أسباب اختيار الموضوع:

إن الدوافع والأسباب التي أدت بنا إلى معالجة هذا الموضوع دون غيره نجملها في ما يلي:

– اندراج موضوع البحث في إطار المواضيع المتجددة والتي تدور حولها نقاشات مستفيضة باستمرار؛

– الرغبة الذاتية والميل الشخصي في معالجة ودراسة مواضيع ذات الاهتمام الدولي؛

– الرغبة في تشجيع هذا النوع من البحوث نتيجة ندرة الدراسات التحليلية والكمية التي تناولت بعمق دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية الاقتصادية؛

– تعدد أبعاد الموضوع وتشعبه مما يجعل الموضوع شيقا للبحث والإثراء؛

– محاولة إثراء المكتبة الوطنية بهذا العمل المتواضع؛

أهمية البحث:

– يحتل موضوع دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال أهمية بالغة كونه سبب في تنمية المجتمعات يشكل مباشر ومدى تأثيره شرطا أساسيا لتطوير القطاعات الاقتصادية.

أهداف البحث:

لا شك أن أي بحث علمي يسعى لتحقيق أهداف معينة وفيما يخص هذه الدراسة حول دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التنمية الاقتصادية فهي تهدف لتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

– دراسة عامة حول تكنولوجيا المعلومات والاتصال ومعرفة مدى تأثيرها على التنمية الاقتصادية.

– معرفة مكانة وأهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية.

– محاولة دراسة واقع الاقتصاد الجزائري ومسيرة التنمية فيها.

المنهج المستخدم:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة سنعتمد على المنهج النظري لدراسة العلاقة الموجودة بين تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتنمية الاقتصادية، والمنهج الوصفي لتسليط الضوء على اقتصاد الجزائر والمنهج التحليلي لتحليل لتحيل العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتنمية الاقتصادية في الجزائر.

الدراسات السابقة:

– العمري، الحاج.(2009-1995). شهادة الماجستير بعنوان أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على النمو الاقتصادي "دراسة حالة الجزائر". حيث قام الباحث بمحاولة معرفة الآثار المختلفة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر والعالم ومعرفة مكانة الجزائر ضمن دول العالم اتجاه إنتاج واستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال. وخلص الباحث إلى أن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال يساهم في الناتج الداخلي، أما بالنسبة لآثار تكنولوجيا المعلومات والاتصال توصل إلى أن لها أثر اجتماعي إضافة إلى أثرها الاقتصادي. كما أنها تساهم في تحقيق الأهداف الإنمائية.

– سهام طرشاني. (2014-2013). أطروحة دكتوراه بعنوان استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في اتخاذ قرار المؤسسة " دراسة حالة الجزائر". حيث قام الباحث بدراسي تكنولوجيا المعلومات والاتصال من منظور تطبيقي، ومدى إسهامها في تحقيق أهداف المؤسسات الجزائرية، وتوصل الباحث إلى أن الجزائر قامت بالعديد من الإجراءات وبذلك بذلت جهود كبيرة في هذا المجال إلا أنها مازالت تعاني من تأخير في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ورغم تطور مؤشرات هذا القطاع في السنوات الأخيرة إلا أن المؤسسات الجزائرية تعاني من ضعف مستواها تكنولوجي ومعلوماتي مقارنة بباقي الدول.

عرض خطة العمل:

من أجل الإجابة على الخطة الرئيسية والإشكاليات الفرعية وللإحاطة بكل الجوانب المتعلقة بالدراسة جاءت خطة هذه الدراسة لتشمل عرض وتحليل ومناقشة البحث من خلال مقدمة عامة وثلاث فصول وخاتمة.

– حيث سنتناول في الفصل الأول الإطار النظري لماهية تكنولوجيا المعلومات والاتصال، في المبحث الأول مفاهيم عامة حول تكنولوجيا المعلومات والاتصال بينما في المبحث الثاني تناولنا مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية ثم في المبحث الأخير تطرقنا لدور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التنمية الاقتصادية.

– أما في الفصل الثاني سنتطرق إلى واقع الاقتصاد الجزائري في المبحث الأول، المحاولة التنموية من 1990– 1998 وفي المبحث الثاني دراسة الوضعية الاقتصادية للجزائر في بداية الألفية أما المبحث الثالث سنتطرق لدراسة واقع تنافسية الاقتصاد الجزائري.

– وفي الفصل الثالث تسنتناول في المبحث الأول للقدرات الاقتصادية لقطاع المعلومات والاتصال في البلدان العربية ثم في المبحث الثاني وضعية تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر وأما في المبحث الأخير سنحاول دراسة المبادرات الجزائرية أثنا مجال تنمية و تطوير تكنولوجيا المعلومات و الاتصال.

أثناء بلورة هذه العناصر سوف نسعى للإجابة عن كل هذه التساؤلات المطروحة ،لكي نصل في الأخير إلى الإستنتاجات و النتائج المرجوة من خلال هذه الدراسة.

الفصل الأول

مقدمة:

لا يستطيع أحد أن يجادل في أن التنمية الاقتصادية أساسية لكل دول العالم على حد سواء، خاصة منها الدول النامية التي تقبع تحت ظل الفقر، مما جعل التطور الاقتصادي يشغل مكان الصدارة في تخطيطها، حيث تدرك أن عليها أن تدفع برامج التطور الاقتصادي دفعة قوية لكي تستطيع التغلب على فقرها، فهي في حاجة إلى الإسراع عن طريق إحداث قفزة واسعة ترتكز على التطور الاقتصادي، تتخطى فيها مراحل التطور الذي استغرق سنوات طويلة في الغرب.

وتعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصال من المواضيع التي احتلت دورا بارزا في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية سواء أكان ذلك بالبحث المتواصل أو باستعمال آلة أو استيراد خبرة أو باستشارة هندسية أو اقتصادية أو غيرها من الأساليب الكفيلة بدفع عجلة التنمية، فكلما زادت مقدرة الأمة على الخلق أو الاستعمال كلما كانت أسرع في تحقيق النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي، وتعد تكنولوجيا المعلومات والاتصال من المصادر التكنولوجية التي تزيد الإنتاج المحلي للتعريف بالموارد الطبيعية المخبأة، وإيجاد استخدامات جديدة للموارد المتاحة واكتشاف طرق وأساليب مستحدثة في عملية الإنتاج بل وأكثر من ذلك فهي تساهم في تطوير المجتمع حضاريا؛

فالعلاقة بين تكنولوجيا الاتصال والمعلومات والتنمية الاقتصادية قائمة لا محالة، وهذا ما أثبتته عدة دراسات وقد اخترنا هذه الدراسات التي تبين لنا علاقة تكنولوجيا الاتصال والمعلومات والتنمية الاقتصادية لتكون محتوى هذا الفصل.

المبحث الأول: ماهية تكنولوجيا المعلومات والاتصال

نظرا للتغير والتطور السريعين، فإنه لا يوجد اتفاق على تعريف موحد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. لذلك سنتطرق في هذا المطلب إلى مختلف المفاهيم والتطورات التي عرفتها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالإضافة إلى الاشكاليات والتحديات التي تواجهها.

المطلب الأول: تعريف تكنولوجيا المعلومات والاتصال

تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصال مركبة من عدة مفاهيم ومصطلحات مختلفة وليست بسيطة، ولذلك من اللائق أن نتطرق لبيان مفهوم كل الكلمات المكونة لها ثم في الأخير نعطي تعريفا جامعا لها.

أولا: التكنولوجيا

هي كلمة إغريقية في الأصل، وهي من المصطلحات المطاطة التي باستطاعتها استيعاب العديد من الاتجاهات والآراء، وهذا التعدد يقوم في معظم الأحيان إلى الالتباس والتداخل بين المقامات التي تستخدم فيها التكنولوجيا كاستخدامها في المجال الصناعي المتخصص، حيث يقتصر المعنى في هذه الحالة على الصناعة فقط، وللتكنولوجيا تعريفات عديدة ومتنوعة، نذكر من بينها:

1- التعريف الأول: هي الجهد المنتظم الرامي لاستخدام نتائج البحث العلمي في تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية بالمعنى الواسع الذي يشمل الخدمات والأنشطة الإدارية والتنظيمية والاجتماعية، وذلك بهدف الوصل إلى أساليب جديدة يفترض أنها أجدى للمجتمع؛[1]

2- التعريف الثاني: هي عبارة عن مجموعة من المعارف والابتكارات والتطبيقات التي تتمحور حول تقنية صناعية ما والأمثلة على ذلك التكنولوجيا الرقمية؛[2]

3- التعريف الثالث: عبارة عن أجهزة ومعدات وما ينجم من مواد لخدمة مصالح الإنسان.[3]

ثانيا: المعلومات

1-تعريف المعلومات: لقد أصبت المعلومات أحد عناصر العملية الإنتاجية التي لا يمكن الاستغناء عنها في المؤسسات الاقتصادية فهي "منتوج موجه للاستهلاك قابل للتخزين، التحويل و المعالجة"،[4] وهي كذلك عبارة عن حاجات تم تصنيفها وتنظيمها بشكل يسمح باستخدامها و الاستفادة منها، وبالتالي فالمعلومات

---

[1]- جمال، أبو شنبة.(1999). العلم والتكنولوجيا والمجتمع منذ البداية وحتى الآن، دار المعرفة الجامعية، مصر، ص .81.

[2]- العمري، الحاج. (2013). دراسة قياسية لأثر تكنولوجيات المعلومات والاتصال على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر(2009-1995)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، الجزائر، ص. 03.

[3]- يعقوب، فهد العبيد.(1998). التنمية التكنولوجيا مفهومها ومتطلباتها، الدار الدولية، القاهرة، الكويت لندن، ص .19.

[4]- لمين، علوطي. (2004).تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و تأثيرها على تحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسة، مذكرة ماجستير غير منشورة، (جامعة الجزائر) حاليا جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، فرع إدارة الأعمال، ص 44.

لها معنى تؤثر في ردود أفعال وسلوك من يستعملها،[5] وللمعلومة مظهر قياسي وتتميز بخاصية الاستمرار مثل الشدة الكهربائية، وآخر تتغنى وتتميز بخاصية الانقطاع مثل الأرقام أو الحروف، وتتمثل عملية الرقمنة في تحويل المعلومة القياسية إلى معلومة رقمية، ويمكن تعريف المعلومة بأنها كل البيانات والحقائق والأفكار الموجودة والمسجلة في شكل من أشكال الموارد التي يمكن الاستفادة منها في صورة مقروءة أو مسموعة أو مرئية، تستخدم في المؤسسة كأحد عناصر الإنتاجية الهامة وتلعب ثلاث أدوار أساسية، فهي مصدر للمعرفة، وسيلة اتصال، وسند لاتخاذ القرارات.

2-خصائص المعلومات: حتى يمكن للمعلومات أن تؤدي لزيادة معرفة مستخدميها بالأسلوب والوقت الملائمين لابد و أن تتوافر فيها بعض الخصائص، نذكر منها:[6]

-الملاءمة والاتساق: بمعنى أن تتلاءم المعلومات مع الغرض التي أعدت لأجله، و يمكن الحكم على مدى ملائمة أو عدم ملاءمة المعلومات بغية تأثيرها على سلوك مستخدميها، فالمعلومات الملائمة هي التي تؤثر على سلوك متخذ القرار ويجعله يعطي قرار يختلف عن ذلك القرار الذي كان يمكن اتخاذه في حالة غيابها؛

-الوقتية: تعتبر المعلومات احدى ركائز حياتنا المعاصرة، ولكنها تصبح بلا قيمة أو فائدة إذ لم تصل إلى مديرها في الوقت المناسب والمكان المناسب؛[7]

-السهولة والوضوح: بمعنى أن تكون واضحة و مفهومة لمستخدميها، فلا يجب أن تتضمن المعلومات أي ألفاظ أو رموز أو مصطلحات غير معروفة، فالمعلومات الغامضة وغير المفهومة لن تكون لها أي قيمة حتى ولو كانت ملائمة وتم تقديمها في الوقت المناسب لمتخذ القرار؛

-الصحة والدقة: المعلومات الصحيحة هي تعبير عن الشيء، ودقة المعلومات، وخلوها من الأخطاء أثناء إعدادها؛

-الشمول: يعني أن تكون شاملة لجميع الجوانب الظاهرة المراد دراستها.

ثالثا: الاتصال

الاتصال موجود منذ القدم وليس وليد الساعة أو حديثا، وإنما الذي يتغير ويتطور هو طرق وكيفيات الاتصال، في القديم كان الاتصال المباشر(الشفوي)، ثم ابتكر الإنسان طرق جديدة للاتصال لإشعال النار مثلا، فطرق الاتصال كانت مرتبطة بحاسة السمع والبصر، أي أنها قصيرة المدى، ومع ظهور عصر الاكتشافات وظهور الورق والكتابة والطباعة ظهر الاتصال الكتابي، ولم تزل طرق الاتصال تتغير وتتطور إلى

[5]- صوفيا، محمد، البكري، ابراهيم سلطان.(2001).نظم المعلومات الإدارية، الدار الجامعية، الاسكندرية، ص .97.

[6]- محمد، القيومي وأحمد، حسين، تصميم و تشغيل نظام المعلومات، كلية التجارة، بدون تاريخ نشر، الاسكندرية، ص ص .14- 16.

[7]- أحمد، أنور، بدر. (2003). مقدمة في تكنولوجيا المعلومات و أساسيات استرجاع المعلومات، دار الثقافة العلمية، الاسكندرية، مصر، ص .65.

ظهور الاتصال السمعي البصري كالتلفاز والهاتف...الخ، هذا التطور المتواصل لطرق الاتصال إن دل على شيء فهو يدل على الأهمية البالغة في حياة الناس.

1-تعريف الاتصال: للاتصال عدة تعاريف يصعب حصرها، نذكر من بينها ما يلي:

– التعريف الأول: ظاهرة اجتماعية، حركة تؤثر وتتأثر بمكونات السلوك الفردي و العوامل المؤثرة على طرفي عملية الاتصال المتمثلة في نقل و تبادل المعلومات و الأفكار والمعاني المختلفة وتفهمها باستخدام لغة مفهومة للطرفين من خلال قنوات معينة؛[8]

– التعريف الثاني: الاتصال هو العملة التي يتم من خلالها إرسال رسالة معينة من مرسل إلى مستعمل مستهدف وباستخدام أكثر من أسلوب ومن خلال وسائل اتصالية محددة[9] كالأنترنيت أو الهاتف مثلا، إذ من خلال هذين التعريفين يتبين لنا أن لعملية الاتصال ثلاثة أركان أساسية وهي المرسل، المرسل إليه، الرسالة، ويمكن إضافة ركن رابع والذي يعد الأهم وهو طريقة نقل الرسالة.

2-بعض تكنولوجيات الاتصال:

– الهاتف: يعد الهاتف بنوعيه(الثابت والمحمول) واحد من بين تكنولوجيات المعلومات والاتصال الأكثر انتشارا في كل العالم، خاصة في الآونة الأخيرة لكونه ليس وسيلة اتصال بين الأفراد فقط، بل أنه أصبح من مفاتيح النمو والتنمية الاقتصادية، فقد تأكد من خلال الدراسات والتقارير بأن الهاتف المحمول يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي بطرق شتى كما أن الاستثمار في الهياكل الأساسية كالشبكات و الخدمات المتصلة بذلك كفيل بأن يحدث فرصا للعمل بشكل مباشر أو غير مباشر.

– التلكس: التلكس ينقل الرسائل باستخدام جهاز يسمى المبرقة، أول جهاز تم استخدامه في إرسال الرسائل بالكهرباء، ومعظم رسائل البرق كان يتم إرسالها في وقت من الأوقات بتخصيص شفرة معينة لكل حرف عن طريق مفتاح المبرقة ثم تقوم المبرقة بتحويل النقط (...) والشرطات (---) الخاصة بالشفرة على نبضات كهربائية وإرسالها عبر أسلاك البرق، وتعرف الشفرة الخاصة بالمبرقة (شفرة مورس)؛ [10]

– التلتكس: يعمل بجهازين(واحد للإرسال وآخر للاستقبال) محدودة القدرة، أي أنها ترسل 6-7 حروف في الثانية مع إمكانية الطباعة على الورق العادي، ورقم الورقة، حيث يمكن نقل 2.400 وحدة في الثانية أي 50 مرة نظريا أسرع من التلكس؛

[8]– سعيد، يس، عام. (2000) الاتصالات الإدارية والمدخل السلوكي لها، مركز وايد سيرفيس للاستشارات و التصوير الإداري، مصر ، ص .50.

[9]– محمد، ابراهيم، عبيدات.(2000). سلوك المستهلك، دار وائل للنشر، الأردن، ص ص 13-25.

[10]– لمين،غلوطي. (2004) مرجع سابق، ص .28.

– **الأقمار الصناعية:** القمر الصناعي عبارة عن مركبة فضائية يرسل بواسطة صاروخ لارتفاع 32.000 ميل، يدور بسرعة كبيرة جدا في مدارات مختلفة حول الأرض، له أجهزة لنقل إشارات الراديو والبرق والهاتف والتلفزيون، ويرسل محطات على سطح الأرض(المحطات الأرضية) والإشارات إلى القمر الصناعي الذي يبث الإشارات بعد ذلك إلى محطات أرضية أخرى؛[11]

– **الفاكس:** الفاكس له مرادفات أخرى" الفاكسميلب"، " تيليفاكسيميلي" الذي عن بث المثيلات الرقمية لنسخ الورقية عبر الخطوط التليفونية [12]وعملية الإرسال عبر الفاكس لها ثلاث أركان: جهاز ناقل، جهاز مشغل، وجهاز وسيط؛

– **جهاز الراديو:** هو جهاز يستطيع استقبال الاشارات الراديوية والإذاعية باستعمال ترددات شائعة مثل تشكيل التردد FM والتشكيل الاتساعي AM والموجة الطويلة LW والموجة القصيرة SW، وقد يكون جهاز الراديو جهازا منفصلا أو قد يكون داخلا في جهاز آخر مثل جهاز ولكمان أو في السيارة أو في منبه، أو في هاتف نقال؛

– **التلفاز:** التلفزيون جهاز قائم بذاته يستطيع استقبال ارشادات البث التلفزيوني باستعمال وسائل نفاذ واسعة مثل الأثير والنفاذ الكيليو الساتلي، وقد يكون جهاز التلفزيون جهازا منفصلا أو قد يكون في جهاز آخر مثل الحاسوب والهاتف النقال، وقد يكون من المعنى التمييز بين أجهزة الإشارة الرقمية والتماثلية وبين أجهزة التلفزيون التي تشغل عددا محدودا فقط من الإشارات(يكون بالعادة غير الأثير) والأجهزة التي تتيح قنوات متعددة (عن طريق السواتل أو الكابلات مثلا)؛

3– تعريف تكنولوجيا المعلومات والاتصال: من خلال ما سبق يمكننا إعطاء تعاريف لتكنولوجيا المعلومات والاتصال منها:

– **التعريف الأول:** مختلف أنواع الاكتشافات والمنتجات والاختراعات التي تأثرت بتكنولوجيات الحواسب، الاتصالات الحديثة والتي تتعامل مع مختلف أنواع المعلومات من حيث حجمها، تحليلها، تنظيمه، واسترجاعها في الوقت المناسب وبالطريقة المناسبة والمتاحة،[13] وهي تشمل فرعين أساسين هما: تشغيل المعلومات وإيصالها.

[11]– الشافعي، منصور.(2000).مملكة العلم و التكنولوجيا، إيتراك للنشر، مصر، ص .82.

[12]– أحمد ،أنور، بدر. (2003). مرجع سابق، ص .62.

[13]–شادلي، شوقي. (2010). أثر حجم المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في درجة تباينها لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال، مجلة الباحث، العدد 07، ص .261.

- **تشغيل المعلومات:** يشمل هذا الفرع الوظائف التي تتداول المعالجة و التوزيع الألي للمعلومات والتي تعتبر الأساس في إنجاز عمليات التشغيل في المنظمات وتدعيم قدرة الإدارة على اتخاذ القرارات وهي تعتمد على تطبيقات الإعلام الآلي بأشكاله المختلفة.[14]
- **إيصال المعلومات:** إيصال المعلومات التي تم تشغيلها بين المواقع المتباعدة للحواسيب أو بين الحواسيب ووحداتها الطرفية البعيدة، وذلك باستخدام تسهيلات الاتصالات السلكية واللاسلكية. [15]

– **التعريف الثاني:** هي التي تضم كل التجهيزات، العتاد والبرمجيات وخدمات الإعلام الآلي (سواء كانت داخلية أم خارجية).[16]

– **التعريف الثالث:** هو تعاضد كل من تكنولوجيات الإعلام الآلي والاتصالات اللاسلكية، وكذا السمعي البصري، بمعنى آخر الجمع بين النص، الصوت والصورة.[17]

– **التعريف الرابع:** تشمل أنواع الأجهزة والخدمات المستعملة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتي تفيد في دراسة النفاذ إلى مجتمع المعلومات، أجهزة الراديو والتلفزيون والهواتف الثابتة والمتنقلة والحواسيب الشخصية والانترنت.[18]

المطلب الثاني: خصائص تكنولوجيا المعلومات

تتميز تكنولوجيا المعلومات بالعديد من الخصائص لعل من أهمها:

أولا: الزيادة

أي أن تكنولوجيا المعلومات والاتصال تجلب لنا طرقا جديدة إضافة إلى التي كنا نملكها، طرق جديدة للاتصال (مثل الهاتف النقال)، العلم، التعليم، الصحة...الخ.

ثانيا: السرعة

المعلومة الآنية على شكل كتابة، صورة أو صوت يتم تبادلها بسرعة كبيرة خلال أجزاء من الثانية نحو كل أنحاء العالم وبين عدة متواصلين.

---

[14]– بن بريكة، عبد الوهاب، بن التركي زينب. (2010).أثر تكنولوجيات المعلومات والاتصال في دفع عجلة التنمية، مجلة الباحث العدد 07، ورقلة الجزائر، ص .246.

[15]–بن بريكة. (2010مر).جع سابق، ص .246.

[16]– العمري، الحاج. (2013).مرجع سابق، ص .07.

[17]– بن بريكة ،عبد الوهاب، بن التركي زينب. (2010).مرجع سابق ، ص .264.

[18]– الاتحاد الدولي للاتصالات، تقرير التنمية والاتصالات في العالم (2003)، مؤشرات النفاذ إلى مجتمع المعلومات، موجز تنفيذي، ص.08.

ثالثا: الصغر

عملية التصغير سمة هامة في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصال، مثل تطور أجهزة الحواسب الالكترونية التي تطورت من أجهزة كبيرة جدا عند ظهورها إلى محمولة باليد في أيامنا هذه، بل محمولة في الجيب، والأمثلة على هذا كثيرة متنوعة.

رابعا: التكاليف

تكلفة اقتناء واستعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصال على ما يبدو في انخفاض مستمر مما سهل شراءها، حيث أصبحت في متناول غالبية المجتمعات.

خامسا: تقليص الوقت

حيث أصبحت كل الأماكن متجاورة الكترونيا.

سادسا: تقليص المكان

عن طريق وسائل التخزين التي توفرها تكنولوجيات المعلومات والاتصال، والتي من شأنها تخزين كمّ هائل من المعلومات، يمكن الرجوع إليها بسهولة ويسر.

سابعا: تعدد القنوات

تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تستعمل ثلاث قنوات؛ قناة كتابة (تشمل الكتابة بكل أشكالها سواء كانت بحثا، مقالا...الخ)، الصورة (تشمل الشاشة المتحركة، الأيقونات...الخ)، وقناة الصوت (قرآن، دروس، محاضرات، أناشيد، موسيقى).

ثامنا: التفاعلية

تكنولوجيات المعلومات والاتصال تجعل مستعمل المعلومة مرسلا ومستقبلا في نفس الوقت، مما يؤدي إلى خلق نوع من التفاعل بين مختلف المشاركين في عملية الاتصال، نتيجة تبادل مختلف الأدوار، وبهذا تصبح عملية الاتصال خطية ذات اتجاهين.[19]

تاسعا: اللاتزامن

تعني أنه بإمكان أكثر من شخص استعمال نفس المعلومة في وقت واحد.

[19]– العمري ،الحاج. (2013).مرجع سابق، ص ص .09-10.

المطلب الثالث: مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال

يعرف لنا البنك الدولي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأنها: "مجموعة تسهل الوسائل الالكترونية، تجهز المعلومات وإرسالها وعرضها".

وهذه التكنولوجيا تحسن الاتصال، تعزز تبادل المعلومات وتراكم المعرفة، وبذلك تصبح أساسية في تنظيم أساليب العمل وإعادة هيكلتها؛ إلا أن حواجز منها الأمية العامة والحاسوبية، تعوق فعالية نشر وتنفيذ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بلدان عديدة، ويدل عدم التوازن في نشر التكنولوجيا الذي يشمل حتى الهاتف التقليدي، على إخفاق العالم النامي على المشاركة في العالم الرقمي الجديد.

المؤشرات المتصلة بانتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليم، وحسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد" يمكن تصنيف القدرة الوضعية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النحو التالي: التوصيل والنفاذ والسياسة والاستخدام، وهناك دليل جاهزية الربط الشبكي وهو مؤشر مركب وضع حديثا. والجدول التالي يبين تفاصيل المؤشرات التي وضعها "الأونكتاد" لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.[20]

[20]– تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، (2003).مؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار في المجتمع المبني على المعرفة، نيويورك، الأمم المتحدة، ص .49.

الجدول رقم 1.1: مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

الدليل/البعد	المؤشرات	المصادر
1- التوصيل	- عدد مضيفي الانترنت لكل فرد. - عدد الحواسيب الشخصية لكل فرد. - عدد الخطوط الهاتفية لكل فرد. - عدد المشتركين في الهاتف النقال لكل فرد.	- الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية.
2- النفاذ	- عدد مستعملي الانترنت لكل فرد. - الأمية (النسبة المئوية من السكان). - نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. - كلفة المخابرة المحلية.	- الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية. - الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة. - البنك الدولي.
3- السياسة	- وجود بدالة الانترنت. - التنافس في الاتصالات العروة المحلية. - التنافس في الخطوط البعيدة المحلية. - التنافس في سوق مزوّدي خدمة الانترنت.	- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. - الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية.
4- الاستخدام: حركة الاتصالات	- الحركة الدولية الداخلة. - حركة الاتصالات الدولية الخارجة.	- الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية.

المصدر: تعزيز اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار في المجتمع المبني على المعرفة، نيويورك، الأمم المتحدة، 2003، ص .49.

يبين الجدول (**1.1**)، تفاصيل المؤشرات التي وضعتها "الأونكتاد" لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وليست المؤشرات المطروحة في هذه الفقرة سوى مجموعة فرعية من مؤشرات "الأونكتاد"، وهي تشمل وجود مؤشرات التوصيل، أي الحواسيب الشخصية والخطوط الهاتفية الثابتة والنقالة، ومضيفي الانترنت، كما تشمل مؤشر النفاذ واحدا هو استخدام الانترنت.

كما تؤخذ بعض المؤشرات السياسية، ويتوقف دليل الاستخدام على البيانات الداخلة والمغادرة معا وعلى الحركة الهاتفية، ومع الافتقار إلى البيانات الدقيقة عن حركة الانترنت، لم يبق سوى مؤشر استخدام وحيد هو بيانات الحركة الهاتفية، وعلى كل حال لا تكفي الحركة الهاتفية وحدها لتمثيل دليل الاستخدام على الرغم من صحتها، وبسبب أوجه القصور المذكورة سابقا استبعد "الأونكتاد" دليل الاستخدام من دراسته عن التوصيل.

واعتمدت منظمات أخرى، منها جامعة هارفرد والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، أيضا نفس الفئات الرئيسية التي اعتمدها "الأونكتاد"، وهي إمكانية التوصيل والنفاذ والسياسة والاستخدام، مع منظورات مختلفة وقليلة وطرائق قياس مختلفة لكل فئة؛ فالاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية مثلا يقيس المؤشرات من وجهة نظر الاتصالات، وجامعة هارفرد تأخذ في الاعتبار الظروف الاجتماعية، عند حساب قيم هذه الأرقام القياسية أو المؤشرات.

المبحث الثاني: مفاهيم التنمية الاقتصادية

تعتبر التنمية بمفهومها الشامل والمعاصر عملية تخص جميع مستويات الحياة ومجالاتها، وهي فكرة ولدت بين الحربين العالميتين واتسعت الآن، وتجسيد هذه العملية يتوقف على عدة عوامل تتفاوت أهميتها من ظرف لآخر.

وفي الموضوع الذي سنتناوله في بحثنا هذا كما هو مشار إليه حول عملية التنمية وسنتطرق بصفة خاصة إلى التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: ماهية التنمية الاقتصادية

يعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين، حيث أطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة فيما يسمى بعملية التنمية، و تبرز أهمية مفهوم التنمية في تعدد أبعاده ومستوياته، وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التخطيط والإنتاج والتقدم.

وقد برز مفهوم التنمية بداية في علم الاقتصاد، حيث استخدم للدلالة على عملية احداث مجموعة من المتغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه، بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات، عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال.

أولا: تعريف التنمية الاقتصادية

التنمية الاقتصادية هي تقدم للمجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطرقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل.[21]

وبصفة عامة هي العملية التي من خلالها نحاول زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة وذلك من خلال رفع متوسط إنتاجية الفرد واستخدام الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة.[22]

ثانيا: عوامل أخرى تنفرد بها عملية التنمية

وتتمثل فيما يلي:

1- تغييرات في الهيكل وبنيان الاقتصاد.

---

[21]- محمد، أحمد، الداوي. (1983). التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص.2.

[22]- هوشيار، معروف.(2005).دراسات في التنمية الاقتصادية (استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي)، دار الصفاء للنشر، جامعة البلقاء التطبيقية، ص.11.

2– تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل.

3– الاهتمام بنوعية السلع والخدمات.

ثالثا: أهداف التنمية الاقتصادية

1– الدخل القومي: تعتبر زيادة الدخل القومي أهم أهداف التنمية الاقتصادية في الدول النامية، ذلك بأن الغرض الأساسي الذي يدفع هذه البلدان إلى القيام بالتنمية الاقتصادية هو فقرها وانخفاض مستوى معيشة أهلها وتزايد نمو عدد سكانها، ولا سبيل للقضاء على كل هذه المشاكل سوى زيادة الدخل القومي.

2– رفع مستوى المعيشة: يعتبر تحقيق مستوى المعيشة من بين الأهداف العامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول المتخلفة اقتصاديا، ذلك أنه من المتعذر تحقيق الضروريات المادية للحياة وتحقيق مستوى ملائم للصحة والثقافة ما لم يرتفع مستوى معيشة السكان.

3– تقليل تفاوت الدخول في الثروات: هذا الهدف في الواقع هدف اجتماعي إذ أنه في معظم الدول المتخلفة نجد أنه بالرغم من انخفاض الدخل القومي وهبوط متوسط نصيب الفرد في هذا الدخل فإننا نرى فروقا كبيرة في توزيع الدخول والثروات حيث تستحوذ طائفة قليلة من المجتمع على جزء كبير من الثروة ونصيب عالي من الدخل القومي بينما تملك غالبية أفراد المجتمع نسب بسيطة من الثروة وتحصل على نصيب متواضع من الدخل القومي، وهذا التفاوت يؤدي إلى انقسام المجتمع إلى حالتين:

– حالة من الغنى المفرط.

– حالة من الفقر المدقع.

4–تعديل التركيب النسبي: إن الاعتماد على قطاع واحد يعرض البلاد إلى خطر التقلبات الاقتصادية نتيجة التقلبات في الإنتاج والأسعار في هذا القطاع الوحيد المستغل مما يشكل خطرا على مجرى الحياة الاقتصادية لذلك يجب على القائمين بأمر التنمية في البلاد إحداث توازن في القطاعات و عدم الاعتماد على قطاع واحد كمصدر للدخل القومي، كما هو الحال في الجزائر لاعتمادها بشكل كبير على عائدات البترول، والبحث في إحياء قطاع الزراعة، كما لا ننسى قطاع الصناعة والذي يمثل أحد معالم التطور الاقتصادي وهذا من أجل الوصول إلى تنمية اقتصادية شاملة.

5– تهدف التنمية الاقتصادية إلى رفع مستوى حياة العمال تدريجيا عن طريق تلبية حاجاتهم الأساسية.

المطلب الثاني: استراتيجيات التنمية الاقتصادية

اتبعت البلدان المتخلفة توجهات متباينة بخصوص الاستراتيجية المناسبة لتحقيق التنمية الاقتصادية، فمنها من ركز على تنمية القطاع الزراعي وتطويره كوسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية، ومنها من ركز على تنمية القطاع الصناعي باعتباره قطاعا قائدا ورائدا للتنمية الاقتصادية الناجحة.

ونتناول في أدناه الاستراتيجيات المختلفة للتنمية الاقتصادية تبعا لما يلي:

أولا: الاستراتيجية المعتمدة على التنمية الزراعية

أثبتت تجارب العديد من البلدان بأن للزراعة دورا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل عام والتنمية الصناعية بشكل خاص، وخاصة في المراحل الأولى من التنمية وذلك استنادا إلى ما يوفره هذا القطاع من موارد مالية ومادية وبشرية ... الخ.[23]

ثانيا: الاستراتيجية المعتمدة على التنمية الصناعية

إن التصنيع يمثل عملية تحول المواد الأولية إلى سلع مصنعة، استهلاكية وإنتاجية، ومن واقع تجارب البلدان المتقدمة فإن التصنيع هو شرط ضروري للتنمية وفي نفس الوقت، هو موافق لعملية التنمية الاقتصادية. لذلك ليس هناك تنمية اقتصادية دون تحقيق التصنيع، كما أن التصنيع الحقيقي هو الذي يساهم في تحقيق التنمية باعتبار أن القطاع الصناعي قطاع ديناميكي يحرص على تطوير العديد من القطاعات ويحقق العديد من المنافع.[24]

ثالثا: استراتيجية الربط بين التنمية الزراعية والتنمية الصناعية

تبين مما سبق أن القطاع الصناعي يلبي حاجات القطاع الصناعي من مستلزمات الإنتاج المختلفة، وبذلك كل واحد منهما يخدم الآخر ولا يستغني عنه، لذلك أي تطور في القطاع الزراعي لا بد أن يصحبه تطور مماثل في القطاع الصناعي والعكس صحيح. فالتنمية الاقتصادية تحتاج إلى تطوير الاثنين معا. لهذا فان العلاقات المتشابكة والوثيقة فيما بين القطاعين تستدعي إتباع استراتيجية الربط فيما بين الصناعة والزراعة لتأمين نجاح الاثنين معا، وتحقيق التنمية الاقتصادية، وبالتالي لا يوجد أي مبرر للتركيز على أحد القطاعين وإهمال الآخر.

---

[23]- يحي، النجار، ود.آمال، شلال.(1991).التنمية الاقتصادية-نظريات، مشاكل، مبادئ، سياسات، وزارة البحث العلمي والتعليم العالي، جامعة بغداد، ص ص. 350-354.

[24]- يحي،النجار، ود. آمال شلاش. (1991) مرجع سابق، ص .375.

رابعا: استراتيجية الحاجات الأساسية

نتيجة لخيبة الأمل من الاستراتيجيات المتصلة بمقاربة النمو والعمالة وتوزيع الدخل فقد اتجه المفكرون والمعنيون بالتنمية نحو استراتيجية جديدة هي استراتيجية الحاجات الأساسية التي تهدف إلى توفير الحاجات الأساسية للسكان، من غذاء وكساء وسكن وتعليم وخدمات صحية ... الخ. ويشار إلى أن توفير الحاجات الأساسية هو بمثابة تحول نحو الاستهلاك وبعيدا عن الاستثمار.

خامسا: استراتيجية التنمية البشرية المستدامة

قد فسر تقرير الأمم المتحدة العلاقة بين النمو والتنمية البشرية بالقول بأن النمو ضروري للتنمية البشرية، وأن النمو الاقتصادي والتنمية البشرية متصلان ببعضهما، فالنمو وسيلة لكن التنمية البشرية غاية. ورغم أن مفهوم التنمية البشرية يعود إلى المدارس الاقتصادية الفكرية. إلا أن المفهوم الجديد يعتبر أن الإنسان هو جوهر التنمية، وأن التنمية يجب أن تستجيب ليس فقط للمتطلبات الاقتصادية بل الاجتماعية والسياسية أيضا.

سادسا: استراتيجية التنمية المستقلة

برز هذا المفهوم نتيجة للتفكير في إيجاد استراتيجية بديلة للتنمية تنطلق من الاعتماد على الذات وذلك كرد على محاولة البلدان الرأسمالية المتقدمة بفرض سيطرتها على البلدان النامية. لم يتبلور بعد مفهوم محدد للتنمية المستقلة في كتابات الاقتصاديين إلا أن الغالبية تتفوق على أنها في اعتماد المجتمع على نفسه وتطوير قدرات أفراده مع إعطاء الأولوية لتعبئة الموارد المحلية وتصنيع المعدات الإنتاجية وبناء قاعدة علمية وتكنولوجية محلية بكل مقتضياتها.[25]

المطلب الثالث: الفرق بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي

نظرا لاعتقاد الكثير بأن النمو الاقتصادي هو التنمية الاقتصادية، رأينا أنه من اللائق تخصيص هذا المطلب لبيان مفهوميهما، لعله يتضح الفرق بينهما، وذلك من خلال عدة نقاط انطلاقا من تقديم تعريفات للنمو والتنمية، وبتحديد المؤشرات الكمية التي تقيسها وغير ذلك.

أولا: تعريف النمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي. من هذا التعريف يظهر لنا بأن الزيادة في الدخل الداخلي للبلد

[25]- عبد الهادي، عبد القادر، سويفيز.(2002). سياسات التنمية والتخطيط الاقتصادي، اسيوط، ص ص .75-76.

يجب أن تؤدي إلى زيادة في دخل الفرد الحقيقي[26]، كما يمكن أن نستنتج من هذا التعريف أن زيادة متوسط دخل الفرد يجب أن تكون حقيقية، وليست نقدية.

ويعني كذلك النمو الاقتصادي التحول التدريجي للاقتصاد، عن طريق الزيادة في الإنتاج أو الرفاهية بحيث الوضعية التي يصل إليها الاقتصاد هي في اتجاه واحد نحو الزيادة لهذه الأخيرة. وكذلك يعرف النمو الاقتصادي بالزيادة المحققة في إنتاج البلد في الأجل الطويل.

ثانيا: الفرق بين التنمية والنمو

إن مصطلح النمو يشير إلى عملية الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة، أما التنمية فهي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة خلال فترة من الزمن والنمو يحدث غالبا عن طريق التطور البطيء والتحول التدريجي، أما التنمية والتخلف إلى حالة التقدم والنمو.

المبحث الثالث: دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية الاقتصادية

تلعب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دورا هاما في عملية التنمية الاقتصادية، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: تطور قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العالم

لقد نمت التجارة الالكترونية اليوم نموا مذهلا انطلق أساسا من أول مستخدمي الإنترنيت للبحث عن المنتجات والخدمات، فالمبيعات التي تتم على شبكة الإنترنيت تمثل حصة هامة من إجمالي المبيعات التجارية العالمية والتي كانت تقريبا غير موجودة سنة 1991، إذ كان هناك أقل من 3 مليون مستخدم للإنترنيت في جميع أنحاء العالم، وما فتئ أن ينتهي عقد من الزمن أي في سنة 1999 حتى وصل هذا العدد إلى أكثر من 300 مليون مستخدم للإنترنيت عبر العالم، لتصل المبيعات العالمية للتجارة الالكترونية بين الشركات والمستهلكين النهائيين نهاية سنة 2012 إلى أكثر من 1.250 مليار دولار أمريكي[27] .

أولا: تطور الانترنيت

شهد العقد الأول من الألفية الثالثة تغييرا جذريا في طريقة أداء الأعمال وكيفية استخدام وسريان التجارة بفعل الدور المتزايد والمستمر للمجال الالكتروني في مختلف الأنشطة، إذ يتزايد كل يوم عدد المستخدمين للإنترنيت لاسيما في البلدان النامية التي أصبح بإمكانها الوصول إلى الإنترنيت من خلال الأجهزة خاصة منها الهاتف النقال. الأمر الذي جعل الهيئات والمنظمات الدولية تعمل في العقود القليلة القادمة على

[26]– محمد، عبد العزيز، عجمية، وإيمان عطية، ناصف.(2003). التنمية الاقتصادية، قسم الاقتصاد، جامعة الاسكندرية، مصر، ص .71.

[27]–Union international des télécommunications,mesure de la société de l'information. (2013). Via le lien: www.itu.int/ITU-D/.../mis2013/MIS2013-exec-sum-f.pdf.

إحداث نمو هائل في استخدام الـ ICTs في كل دول العالم من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي[28].وتلعب في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا بارز الأهمية حيث يبين تقرير الأونكتاد(UNCTAD) لسنة 2010 أن كيفية استخدام الـ ICTs من قبل تلك المؤسسات بإمكانها أن تؤدي إلى تحسين نتائج الأعمال من جهة، وتطوير سبل العيش في بعض المناطق والمجتمعات المحلية الأكثر فقرا في العالم من جهة ثانية؛ الأمر الذي يوفر فرصا حقيقية لأصحاب المشاريع في البلدان النامية للاستفادة من الـICTs وبالتالي تحقيق المكاسب الإنتاجية. وما تجدر الإشارة إليه في هذه النقطة هو أن تحسين قنوات الاتصال وطنيا ودوليا وتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال يؤدي إلى تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات؛ الأمر الذي يحتم على الحكومات تكريس ومضاعفة جهودها لتحسين وتطوير وتوسيع نطاق استخدامها في المجال التكنولوجي والاتصالي لاسيما من قبل القطاع الخاص.

كما تبين العديد من الإحصائيات أن العدد الإجمالي لمستخدمي الإنترنت قد بلغ 1,2 مليار سنة 2011 في مناطق آسيا والمحيط الهادي والشرق الأوسط وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، مما يدل على أن التحول للإنترنيت يرتكز بنسبة عالية في المناطق الأكثر سكانا، وبالرغم من هذا الاتجاه المتزايد لاستخدام الإنترنيت لا تزال البلدان المتقدمة أكثر استخداما لها من البلدان النامية.

ويتضح جليا من خلال الشكل الموالي الفرق الجوهري في اختلاف معدل استخدام الإنترنيت بين مناطق العالم ليبرز بوضوح التفوق الأوروبي بنسبة استخدام قدرها 68,4 شخص لكل 100 نسمة سنة 2011.

[28] – مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، عدد خاص بالمؤتمر العلمي المشترك، 2014. ص .173.

الشكل رقم 1.1: عدد مستخدمي الإنترنيت في العالم لسنة 2011 لكل 100 نسمة.

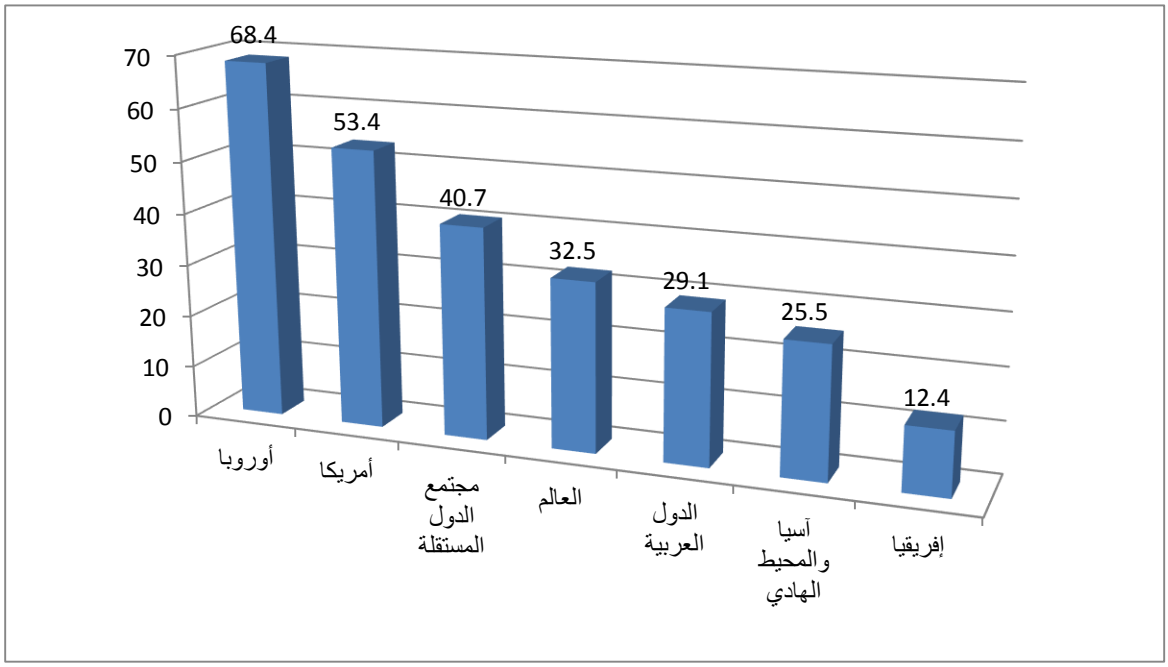

Source: Base de données de l'IUT sur les indicateurs de télécommunications/TIC dans le monde. (www.itu.int)

ثانيا: الوصول إلى شبكة الإنترنيت عبر الهاتف النقال

يحظى الهاتف النقال في الدول النامية بنسبة شعبية عالية بكثير مقارنة بباقي وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إذ عرف نموا سريعا جدا في كل من إفريقيا وآسيا وخاصة الهند، وأصبح بذلك يلعب دورا متزايدا في تطوير التجارة الالكترونية في تلك الدول. إذ خلال عقد من الزمن تضاعفت الاشتراكات الخلوية المستقلة بما يقارب 10 مرات من نهاية القرن الماضي، لعب من خلالها دورا حيويا في سد فجوة الفقر وتحسين طريقة إدارة الشركات والمؤسسات.

والجدير بالذكر أن الهاتف المحمول في العديد من الدول النامية لا يزال يستخدم بالدرجة الأولى في الاتصالات الصوتية والرسائل النصية، ومؤخرا أصبح يستخدم في تطبيق بيانات التجارة المتنقلة والمصرفية، حيث على سبيل المثال يتم استخدام الهاتف المحمول في قطاعي الزراعة وصيد الأسماك في آسيا وإفريقيا في تطبيق عمليات الشراء والبيع، وتحديد المواعيد وجهات وأماكن التسليم والتفاوض على الأسعار؛ بعدما كانت مثل هذه العمليات تتم من خلال أجهزة الكمبيوتر الشخصية فقد أصبحت تجري على الفور من خلال استخدام تكنولوجيا الهاتف النقال، فضلا عن استعماله في رصد أخبار الطقس والأحوال الجوية سواء المتعلقة بالأرض أو بالبحر.

ونظرا لتميز البلدان النامية والاقتصاديات الكبرى الناشئة بكبر حجم وعدد سكانها وزيادة الدخل القابل للتصرف فيها، فضلا عن انخفاض معدل الاختراق فيها، فسوف تستمر في دفع نمو السوق العالمية للاتصالات الهاتفية المتنقلة (وذلك بالرغم من أن إمكانيات النمو الحقيقي ترتكز أساسا على السياسات التي تتبعها الحكومات لتعزيز تحرير السوق وزيادة المنافسة بين مزودي الشبكات والخدمات) فمن المتوقع أنه خلال الفترة 2011-2020 ستنمو عدد اشتراكات الهاتف النقال في كل من إفريقيا والشرق الأوسط بنسبة 0,2% مقابل معدل نمو عالمي يقدر ب 3,7%، علما أن هذا النمو المتوقع هو أقل بكثير من مستوى ما شهده العالم في العشرية الماضية من نسبة نمو اشتراكات الهاتف المحمول، إذ سنة 2010 شهد انتشار الهاتف المحمول في إفريقيا لوحدها معدل نمو قدره 56,5% من حجم السكان.

ويتوقع أن تبقى منطقة آسيا والمحيط الهادي أكبر سوق إقليمية للهواتف المحمولة بقيمة 3,9 مليار اشتراك سنة 2020 (مقابل 2,3 مليار سنة 2010)، أما الصين فستبقى تحتل أكبر عدد من الاشتراكات بقيمة 1,2 مليار سنة 2020 (مقابل839.000.000 سنة 2010)، ومع ذلك فإن الهند التي هي حاليا ثاني أكبر سوق للهاتف المحمول في العالم، لديها إمكانيات نمو قوية ليس فقط في منطقة آسيا والمحيط الهادي ولكن أيضا على الصعيد العالمي، لأن التوقعات تشير إلى أن عدد اشتراكات الهاتف النقال ستنمو بمتوسط معدل سنوي قدره 5,7% خلال الفترة 2011-2020 لتصل إلى 1,1 مليار سنة 2020.

أما في الدول المتقدمة فإن نشر التكنولوجيا وأجهزة الجيل الجديد يؤدي إلى زيادة استخدام الهاتف النقال المتطور، والذي بدوره سيفتح العديد من الإمكانيات الجديدة للتجارة الالكترونية. والشكل التالي يوضح تطور استعمال الهاتف الخلوي المحمول حسب مستويات التنمية في العالم.

الشكل رقم 2.1: حجم اشتراكات الهاتف المحمول حسب مستويات التنمية في العالم.

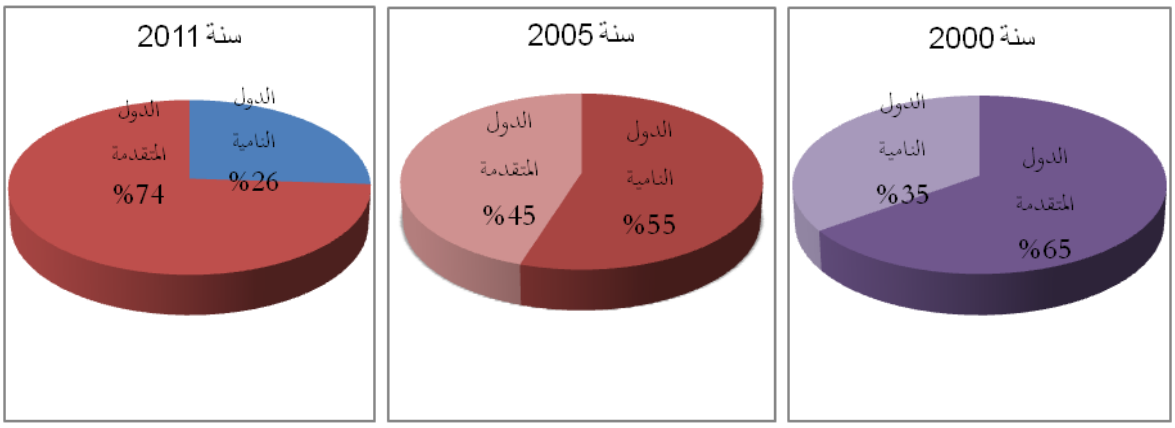

Source: Comité du commerce et du développement, Commerce électronique, développement et Petites et Moyennes Entreprises.(www.wto.org/french)

ثالثا: المال المحمول

اكتسبت خدمات المال المحمولة أهمية بالغة في الدول النامية لأنها توفر وسائل فعالة لإجراء المدفوعات والحصول على التمويل، لاسيما في المناطق نادرة الفروع البنكية وآلات الدفع الآلي، فهي تساهم في زيادة الإنتاجية والكفاءة التي تؤدي إلى خفض تكاليف المعاملات. والشكل التالي يوضح انتشار هذا النوع من الخدمات في العالم لسنة 2012.

الشكل رقم 3.1 : حجم خدمات المال المحمول حسب المناطق في العالم لسنة 2012

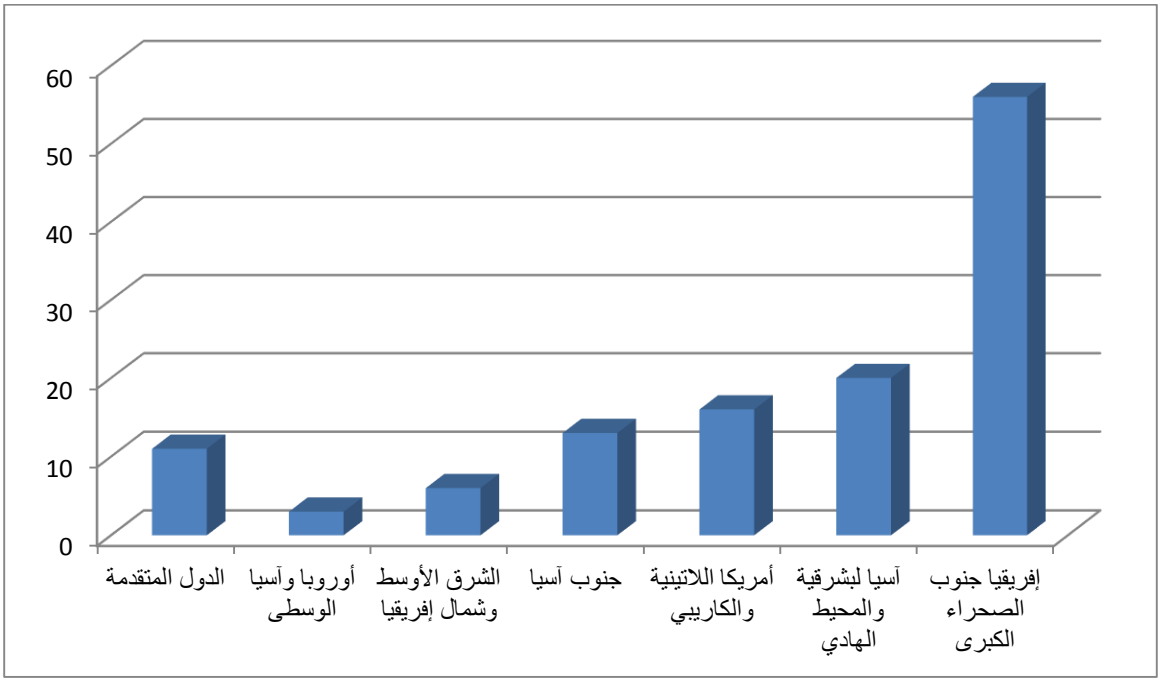

Source: Base de données de l'IUT sur les indicateurs des télécommunications/TIC dans le monde. (www.itu.int)

نلاحظ أن خدمات المال المحمول تشهد إقبالا شعبيا واسعا في الدول النامية لمساهمتها في تحسين العمليات التجارية مما انعكس إيجابا على الحد من فجوة الفقر، علما أن أحد أهم العقبات في الحد من الفقر هي وصول الفقراء إلى الأنظمة المالية الرسمية بالأدوات غير الرسمية،[29] نتيجة امتلاكهم لوسائل محدودة سواء للادخار أو الاقتراض أو تعويض ديونهم وكذا إدارة المخاطر بشكل مسؤول.

رابعا: الفجوة الرقمية

يعبر مفهوم الفجوة أو الهوة الرقمية The digital divide عن[30] الفارق في حيازة الـ ICTs بشكلها الحديث، وحيازة المهارات التي بتطلبها التعامل معها بين الدول المتقدمة المنتجة لهذه التكنولوجيات ولبرامجها

[29]- مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، مرجع سابق. ص ص.177-178.

[30]- أحمد ،عبد البديع ،نصر، (2002). الفجوة الرقمية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على بلادنا، جريدة القبس.

ولمحتوياتها، وبين الدول النامية التي لا تساهم في إنتاج هذه التكنولوجيات وفي صياغة محتوياتها؛ وهي أيضا الفارق في توزيع هذه التكنولوجيات على الأفراد بين الدول المتقدمة والدول النامية، وكذا مدى النفاذ إلى المعرفة من حيث توفر البنى التحتية اللازمة للحصول على موارد المعلومات والمعرفة بالوسائل الآلية أساسا دون إغفال الوسائل غير الآلية من خلال التواصل البشري.

إن هذا التعريف يركز على الحدّ الفاصل بين مدى توافر الشبكات الاتصالية ووسائل النفاذ إليها وعناصر ربطها بشبكة الأنترنيت؛ أما التعريف الأوسع، فيضم إلى جانب الوصول إلى مصادر المعرفة، استيعابها من خلال التعبئة والنوعية والتعليم والتدريب، وبالتالي استثمارها اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

وقد أصبح عالم اليوم ينقسم على هذا النحو الرقمي إضافة إلى تقسيماته التقليدية السابقة إلى أربعة مجموعات رئيسية من الدول:[31]

– تمثل المجموعة الأولى قادة الثورة المعلوماتية؛ وهم: أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة وكندا)، أوروبا الغربية واليابان.

– تمثل المجموعة الثانية القادة المحتملين؛ وهم: دول جنوب أوروبا كاليونان، إسبانيا والبرتغال.

– وتمثل المجموعة الثالثة الدول المستفيدة والمشاركة في جني ثمار المعلومات؛ وتضم: البرازيل ودول جنوب شرق آسيا.

– بينما تمثل المجموعة الرابعة الدول المهمشة؛ وتضم باقي دول العالم.

حيث تقاس الفجوة الرقمية بدرجة توفر أسس الاقتصاد الرقمي الذي يستند على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، درجة الارتباط بشبكة الانترنيت، توفر الطرق السريعة للمعلومات، خدمات التبادل الرقمي وشبكات الاتصال المختلفة، ولا تزال الاقتصاديات المتقدمة تحتل المراكز الأولى من خلال مستخدمي الإنترنيت مما يزيد من تحديات الدول النامية للّحاق بسرعة كبيرة بركب الدول المتقدمة.

المطلب الثاني: تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال

ولقد فتحت تكنولوجيا المعلومات آفاقا جديدة حيث أنها اقتحمت ميادين ومجالات لم يستطع الإنسان اقتحامها، فتطبيقاتها ليست محدودة، وفيما يلي نذكر تطبيقاتها التي مست مجالات عدة:

أولا: قطاع المال والاقتصاد

– أتمته أعمال البنوك، والهدف منها تحسين الخدمة، سرعة الضبط للحسابات، مساندة الرقابة المالية على البنوك.

– تحويل الأموال الكترونيا، والهدف منه السرعة في الخدمة، تقليل العمل الورقي للعمليات بين البنوك.

[31]– حسب التقسيم الذي اعتمدته منظمة الأمم المتحدة (UN)، حيث قامت بتقسيم العالم رقميا.

– إقامة النماذج الاقتصادية لتحليل أداء النظم الاقتصادية وتقييم الاستراتيجيات.

– إدارة الاستثمارات، أي تعظيم عائد الاستثمار وتحليل المخاطر.

– نظم معلومات أسواق الأوراق المالية، والهدف منها فقرية بث المعلومات للمتعاملين، استخراج إحصائيات السلاسل الزمنية لتغيير أسعار الأسهم والسندات والمؤشرات الاقتصادية الأخرى.

– التصميم بمساعدة الكمبيوتر، مما يعني سرعة تعديل وتعدد تجارب التصميم وتوفير الجهد بعد التصميم من خلال قيام النظام الآلي بتحديد قوائم المكونات والمواد الداخلة فيه.

ثانيا: قطاع الصناعة

إن عبارة الرجل الآلي، التالية والمرونة هي الكلمات الأكثر استعمالا عند الحديث عن تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في الإنتاج، فأمام التغيرات الكبيرة في المحيط وفي ظل العولمة والاقتصاد وازدياد شدة المنافسة وتحت هاجس الزوال، وجدت المؤسسات نفسها مجبرة على التحكم ما أمكن في التكنولوجيا، ويمكننا هنا تعداد أربع آلات أو تقنيات موجهة فقط لمساعدة المؤسسة في عملية الإنتاج؛[32]

1–الآلات الرقمية الموجهة: هي أجهزة حلت محل العامل في الإنتاج، ظهرت في بداية الحرب العالمية الثانية، ولكنها لم تعرف تطورها الحقيقي إلا حين ارتبطت نهائيا بإلكترونيك.

2–الآلية: لقد عاش الرجل الآلي منذ أمد في مخيلة الإنسان فكان بتصوره صورة طبق الأصل عنه غير أنه يقوم بكل الأعمال التي يقوم بها الإنسان، وأتى هذا المنتظر فلم يكن كما تُصور، لكنه آلة لا تستطيع القيام إلا ببعض الحركات البسيطة؛ ولكن مع تطور الإلكترونيك وظهور رقائق السليكون تطورت هذه الآلات إلى رجال آليين يقومون بتنفيذ حركات معقدة وسريعة للغاية يعجز الإنسان عن أدائها بنفس الكفاءة. لقد أصبحت هذه الآلات تقوم بعمليات عدة أهمها الإنتاج، التصميم والرفع؛ ويعتبر انخفاض نسبة الأخطاء من أهم مميزات استعمال الرجال الآليين:

–التصميم المساعد من طرف الحاسوب: لقد استطاعت هذه التقنية أن تحدث ثورة في مكاتب الدراسة، حيث أصبح بإمكان رؤية النموذج المجسم قبل أن ينجز. هذه التقنية سمحت بظهور ما يعرف باقتصاد التصميمات، إذ يتم إنجاز العديد من التصميمات في أقل وقت ممكن وبأقل التكاليف مما سمح بإدخالها في عملية الإنتاج بواسطة التصميم والإنتاج المساعد من طرف الحاسوب.

[32]– يدرسي، جميلة. (1994).تكنولوجيا المعلومات وأثرها على الشغل، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، ص. 11.

–الذكاء الاصطناعي: اعتبر الحاسوب عندما اكتشف لأول مرة أعجوبة العصر، إذ كان قادرا على القيام بالعمليات الحسابية وتخزين النتيجة في الذاكرة ومن ثم إرسالها إلى الشاشة؛ فظن الإنسان للحظة أنه خَلق إنسانا آخر؛ ولكن مع مرور الوقت بدأت تظهر المشاكل وتبين بأنه ما هو إلا آلة.[33]

استطاع الإنسان إلى حد ما تحقيق حلمه، فها هو الحاسوب يقرأ ويتعرف على الأشياء بل ويستطيع أن يتحدث ويتحرك بسلاسة وينوب عن الإنسان في بعض الأعمال الخطرة مثلا؛ ولم يكن الإنسان ليتمكن من الوصول إلى هذه النتيجة لولا تطور البرمجيات مما سمح بظهور الأنظمة الخبيرة.

3–قطاع التعليم والتدريب:

– نظم التدريب من خلال محاكاة لرواد الفضاء والطيارين على قيادة المركبات وهذا ما يقلل التكاليف والخطر.

– برمجيات مساندة في التعليم والتعلم؛ والهدف منها زيادة إنتاجية المعلم والطالب في مواجهة تضخم المادة التعليمية وتعقدها.

– نظم المعلومات التربوية والتي تساعد على صياغة ووضع السياسات التربوية والتخطيط التربوي وجهود البحث والتنظيم في مجال التنظيم.

هذا المجال وغيره من المجالات التي سمتها هذه التكنولوجيا، لا نكون مبالغين فيها إذا قلنا أنها مست مختلف مجالات الحياة بدون استثناء (العلاج والدواء، النقل والمواصلات، ...).[34]

و هناك تطبيقات أخرى لتكنولوجيا المعلومات، يمكن أن نوضحها من خلال الجدول التالي:

[33]– يدريسي، جميلة. (1994). مرجع سابق، ص .12.

[34]– مراد، رايس. مرجع سابق، ص.32.

الجدول رقم2.1: تطبيقات تكنولوجيا المعلومات

الميدان	التطبيقات	أمثلة عامة	أمثلة عن التسيير
الحساب	– الحساب العلمي. – التصميمات.	– علم الذرة، البحث. – مكاتب الدراسات.	– بحوث العمليات. – المساعدة على اتخاذ القرارات.
التعليم	– التعليم المساعد من طرف الحاسوب. – الألعاب الإلكترونية.	– علم الفضاء.	– الألعاب الاستراتيجية.
التوثيق	– مكننة المكتبات. – معلومات قانونية.	– قواعد المعطيات.	– تسيير براءات الإختراع. قواعد المعطيات الإقتصادية.
التحدث	– التعرف على الأصوات.	– الرجل الآلي الموجه بالصوت.	– التسويق الإلكتروني.
الصورة	– المركبات الأتوماتيكية للجرائد. – تحرك العين. إنشاء صور أتوماتيكية.	– الإشهار. – الرسوم المتحركة.	– المخططات الخاصة بإنجاز التقارير.

المصدر: عبد الرحمان القري، تكنولوجيا المعلومات والاتصال وأثرها على إدارة الموارد البشرية، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة المسيلة، 2007، ص 35.

المطلب الثالث: آثار استخدام تكنولوجيا المعلومات

رغم ما تقدمه تكنولوجيا المعلومات من مزايا إلا أنه لا يجب النظر إليها على أنها لا تخلو من السلبيات، بل على العكس من بعض الجوانب، وهذا ما سيتجلى لنا من خلال استعراض الآثار الإيجابية والآثار السلبية.

1- **الآثار الإيجابية:** يمكن تلخيص إيجابيات استخدام تكنولوجيا المعلومات فيما يلي:

- الخدمات التي تقدمها شبكة الانترنيت في التعليم، الطب، التجارة، الاتصالات...الخ، زادت من شعور الانسان بالحرية وخففت عن كاهله قيود إيقاع الزمن.
- أما في المجال العلمي، فساهمت الإنترنيت في تعزيز العمل الأكاديمي الجامعي، وفتحت آفاقا جديدة أمام البحث العلمي في مختلف مجالاته؛

- تُقدم تكنولوجيا المعلومات مواد غنية، وتوفر المعلومات في مختلف مجالات الحياة كالسفر والسياحة فضلا عن منتديات الحوار والنقاش الالكترونية ومنه تشجيع التفاعل والتواصل بين البشر؛
- تساعد الإنترنيت الأنظمة والحكومات والتنظيمات الموالية لها، كما تساعد القوى المعارضة في التواصل وتنظيم نفسها؛
- تساهم شبكة الإنترنيت أيضا في ترويج وبيع مختلف أنواع الكتب، وتساعد في الإطلاع على الأدبيات التي تحظرها الحكومة الظالمة الاستبدادية.[35]

2-الآثار السلبية:

ونلخصها فيما يلي:

- استمرار وجود التفاوت الاجتماعي والمعرفي بين الناس سواء داخل الدولة الواحدة، أو بين الدول، إضافة إلى وجود فئات من المهمشين الأميين في عالم ثورة المعلومات، فأصبحنا نسمع بفقراء وأغنياء المعلومات في عصر المعلومات؛
- أدخلت تكنولوجيا المعلومات في حياة البشر ما يسمى بالواقع الافتراضي، يسمح للمنتفعين والمستثمرين في الثورة أن يتلاعبوا مع الحقائق التاريخية؛
- تأثير شبكة الإنترنيت على الأطفال ونشأتهم، بل وعلى الكبار أيضا، فالجلوس لساعات طويلة أمام شبكة الإنترنيت والانتقال من موقع لآخر بعيدا عن العالم الواقعي الذي يعيشون فيه، والكم الهائل من المعلومات التي يحصلون عليها يفرز ضغوطا نفسية وعصبية عليهم؛
- خرق حرمة الأشخاص والتنظيمات، عن طريق الولوج إلى ملفاتهم الخاصة ومعرفة أدق التفاصيل عنهم، هذه الاختراقات وغيرها قد تطال بعض الأحيان حتى الرؤساء والشخصيات البارزة؛
- يرى فيها البعض أنها تهديدا للأمن القومي للدول والمجتمعات، فضلا عن تدشينها لنوع جديد من الحروب هي الحروب المعلوماتية، حيث ظهر نوع جديد من الجرائم المعلوماتية.
- إن الموجات الكهرومغناطيسية التي تنشرها هذه التكنولوجيا، لها آثار سلبية على صحة الأفراد كمرض الأعصاب والدسك والسرطان الناتج عن الهواتف النقالة ...الخ، لذا يجب أن تلازم عملية استخدامها مع فترات رياضية وصحية.

[35]- بخيت، محمد.(1998). نقمة ثورة المعلومات، مجلة العربي، العدد 468، الكويت، ص .144.

خاتمة:

تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصال إحدى المحفزات التقنية وأحد أهم عناصر التنمية الاقتصادية في إطار العولمة، كما أن لتكنولوجيا المعلومات والاتصال أهمية كبيرة في بناء مجتمع المعلومات الذي يعتمد النجاح الاقتصادي.

وبالرغم من أهمية قياس أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التنمية، لا تزال الدراسات الإقليمية العالمية في هذا المجال في بدايتها.

ومن خلال الفصل الأول تبين لنا مدى الأهمية الكبيرة التي أضحت تكسبها تكنولوجيات المعلومات والاتصال وقد أصبح من المسلمات في التنمية الاقتصادية، وأصبح امتلاكها من المعايير الهامة التي يقاس على أساسها تطور البلدان وقدراتها التنافسية.

الفصل الثاني

مقدمة

عانى الاقتصاد الجزائري في السنوات الاخيرة من عقد الثمانينات من العديد من المشاكل الاقتصادية التي وقفت أمام تقدمه في مجال التنمية الاقتصادية ولعل اهم هذه المشاكل معدلات النمو المنخفضة وزيادة حدة التضخم وارتفاع حجم البطالة ونقص العملات الأجنبية بسبب تدهور أسعار المحروقات بارتفاع معدلات خدمة الدين و ما تشكله من ضغوط تعوق التقدم الاقتصادي و الاجتماعي. مما يؤدي الى زيادة الاعتماد على الخارج للحصول على الاحتياجات الأساسية من سلع وخدمات وبالتالي زيادة التبعية للعالم الخارجي وكل هذه الصعوبات دفعت بدولة الجزائرية إلى وضع استراتيجية شاملة للإصلاح الاقتصادي تهدف إلى تصحيح الاختلال السعري وإعادة توجيه الاقتصاد الوطني لقوى السوق وسياسات التحرير.

ولقد بدأت السلطات العمومية منذ بداية التسعينات بتطبيق هذه الإصلاحات على نطاق واسع. مما يعتبر تراجعا عن السياسات الاقتصادية التي كانت سائدة مدة ثلاثة عقود والتي ركزت على أهمية القطاع العام في عملية القطاع العام في عملية التنمية واتباع سياسة إحماءيه موجهة لداخل بالإضافة إلى سياسة الدعم الواسع، الأمر الذي نتج عنه في النهاية اختلال اقتصادية كبيرة. وبعد الأزمة البترولية عام 1986 كشفت عن فشل النظام المستعمل آنذاك مما استدعى الشروع في سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية فرضتها غالبا مؤسسات التمويل الدولية.

في هذا الفصل سيتم دراسة طبيعة الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر منذ التسعينات في المبحث الأول، وفي المبحث الثاني سنتطرق إلى دراسة الوضعية الاقتصادية للجزائر في بداية الألفية، لنصل في المبحث الثالث لمعرفة واقع تنافسية الاقتصاد الجزائري في العالم ومدى فعاليتها.

المبحث الأول: المحاولة التنموية 1990 إلى 1998

مرت الجزائر بعدة مراحل للبحث عن التنمية في العشرية 1990-2000. حاولت السلطات في هذه المرحلة تعزيز جهودها لتصحيح الأوضاع الاقتصادية الكلية التي عرفت اختلال كبيرة، وعرفت هذه المرحلة اقتراب الجزائر من المؤسسات المالية الدولية وأقل ما يقال عنها أنها كانت صارمة من خلال قوانينها.

المطلب الأول: واقع الاقتصاد الجزائري في التسعينيات

طبقت الجزائر عدة برامج خلال هذه الفترة لمحاولة تحقيق التنمية.

أولا: برنامج الاستقرار الاقتصادي

إن تعثر الجزائر في تسديد ديونها وأعبائها جعلها تتجه نحو نادي باريس لإعادة جدولة ديونها ومحاولة استرداد الثقة الائتمانية لها واشترط الدائنون ضرورة التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد والبنك الدوليين وتم التوقيع على عدة برامج تخص الإصلاح الاقتصادي بهدف القضاء على الاختلال الداخلي والخارجي.

1-برنامج التثبيت الاقتصادي الأول من 1989/05/31 إلى 1990/05/30

في ضوء الأزمة الاقتصادية الحادة التي واجهت الجزائر في نهاية الثمانيات ومع توقف منح القروض والمساعدات الاقتصادية الجديدة للجزائر، وإصرار الجهات المانحة لهذه القروض على التوصل إلى اتفاق مع الهيئات المالية الدولية، أدى بالجزائر إلى اللجوء إلى الصندوق النقد الدولي حاملة رسالة النية والرضوخ للمبادئ العامة للصندوق نتيجة زيادة المديونية الخارجية مع أن أهداف ومحتوى الاتفاق يرمي إلى تطبيق شرطية الصندوق من صرامة في تطبيق السياسة النقدية وتخفيض سعر الصرف وقيمة الدينار والفتح التدريجي للأسواق المالية الدولية وعليه تم صدور قانون النقد والقرض.[36]

لقد سمحت هذه المفاوضات للجزائر بالحصول على سيولة لفترة طويلة وبمعدل فائدة منخفض مقارنة بالمعدلات المطبقة في الأسواق المالية، حيث وافق صندوق النقد الدولي على تقديم 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة في إطار اتفاق BY STAND، وقد استخدم المبلغ كلياً في 30 ماي 1990، وكذلك تم الحصول على تسهيل التمويل التعويضي والطارئ والذي قدر بـ 351 مليون وحدة حقوق سحب خاصة بسبب انخفاض مدا خيل الصادرات من المحروقات مع ارتفاع أسعار الحبوب في الأسواق الدولية.[37]

---

[36]- مدني، بن شهرة.(2009). الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل، التجربة الجزائرية، دار الحامد لنشر عمان الأردن،ص.130.

[37]- مسعود،درواسي.(2005).السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي ،حالة الجزائر(1990-2006)،أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعةالجزائر،ص.133.

2-برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني من 1991/06/03 الى 1992/03/30

إن مدة الاتفاق المقدرة بسنة لم تكن كافية من أجل الاستقرار الاقتصادي الجزائري مما جعلها تلجأ إلى صندوق النقد الدولي مرة أخرى للحصول على الأموال الكافية لمواصلة سلسلة الإصلاحات الاقتصادية من أجل إيجاد التوازنات على المستوى الكلي، وعليه توصلت الجزائر إلى عقد ثاني مع صندوق النقد الدولي في 03 جوان 1991 حيث تم تحرير رسالة النية في 21 أفريل 1991[38] واتفقت معه على بعض الإجراءات يمكن تلخيصها فيما يلي:

- إصلاح المنظومة المالية؛
- تخفيض قيمة سعر الصرف وإعادة الاعتبار للدينار الجزائري؛
- تحرير التجارة الخارجية والداخلية والعمل على رفع صادرات النفط؛
- تحرير أسعار السلع والخدمات والحد من تدخل الدولة وضبط عملية دعم السلع الواسعة الاستهلاك بتقليل الإعانات.

حصلت الجزائر بموجب هذا الاتفاق على قرض يقدر بـ 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، مع خدمة دين تقدر بـ 6 مليار دولار لسنتي 1990-1992، أي ما يعادل 403 مليون دولار حققته الجزائر من إنجازات كانخفاض المديونية الخارجية من 28.397 مليار دولار سنة 1990 إلى 26.7 مليار دولار سنة 1992،[39] إلاّ أنه ابتداء من سنة 1992 بدأت تظهر اختلالات هيكلية في الاقتصاد الجزائري حيث زاد الاستهلاك الحكومي بنسبة 2 % من إجمالي الناتج المحلي وذلك نتيجة الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية الأساسية، مما أدى بالجزائر إلى إصدار النقد لتغطية العجز في ميزانية الدولة ومنها تغير مقدار التضخم مما أدى إلى تغيير قيمة الدينار بسبب ارتفاع في الكتلة النقدية بحوالي 21.2 % كما أن نسبة البطالة وصلت إلى 23.2% صعباً جعلها في أمس الحاجة للحصول على تمويلات جديدة والتي وافق عليها صندوق النقد الدولي في شكل برنامج.

3-برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث من أبريل 1994 إلى مارس 1995

لجأت الجزائر للمرة الثانية إلى طلب مساعدات صندوق النقد الدولي لحل الاختلالات الهيكلية التي ميزت الاقتصاد الجزائري، من خلال رسالة القصد– النية– التي تضمنت الإصلاحات التي تنوي الجزائر

[38]- مدني، بن شهرة. (2009).مرجع سابق، ص.133.

[39]- مسعود، درواسي.(2005).مرجع سابق، ص.347.

تفعيلها من خلال استراتيجية اقتصادية جديدة ترمي إلى الدخول إلى اقتصاد السوق، والتخفيف من المشاكل الاجتماعية كالبطالة والسكن .تمحورت أهداف هذا الاتفاق حول ما يلي:[40]

- بعث وتيرة النمو مع خلق مناصب شغل جديدة في قطاعي الصناعة والفلاحة؛
- تشجيع الاستثمار في قطاع السكن؛
- مساعدة الفئات الاجتماعية المحرومة.

و كإجراءات عملية لجأت الجزائر إلى اتخاذ عدة قرارات لتحقيق أهداف الاتفاق المشار إليه سابقا ونذكر منها:

- تعديل معدل الصرف ليصبح 1 دولار يساوي 36 دينار، أي تخفيض قيمة الدينار بمعدل 40.17%؛
- بهدف دعم إدماج الاقتصادي الجزائري في الاقتصاد العالمي لجأت لتحرير التجارة الخارجية؛.
- تخفيض عجز الميزانية إلى 3.3 % من الناتج الداخلي الخام، وتقليص وتيرة التوسع النقدي (الكتلة النقدية) عن طريق رفع معدل الفائدة على الادخار من 10% إلى 14% وفي نفس الوقت رفع معدلات الفائدة على القروض إلى 23.5.

ثالثا: اتفاق التصحيح الهيكلي مارس 1995 إلى 01 أبريل 1998

نتج عن انبثاق برنامج الاستقرار الاقتصادي القصير المدى (1995-1994) السابق الذكر اتفاق آخر تم بموجبه الالتزام ببرنامج التعديل الهيكلي المتوسط المدى الذي يغطي الفترة من 31 مارس 1995 إلى 01 أبريل 1998، تم بموجب هذا الاتفاق الحصول على مبلغ يقدر بـ 1.169 مليون وحدة سحب خاصة حقوق سحب خاصة، أي ما يعادل 127.9 % من حصة الجزائر في الصندوق وتلخص أهم محاور هذا البرنامج كما يلي:

1-السياسة النقدية

تهدف السياسة النقدية لبرنامج التعديل الهيكلي إلى تقليص الطلب الفعال، من خلال امتصاص فائض السيولة والحد من التوسع الائتماني وضبط عرض النقود بغرض الحد من معادلات التضخم حتى تصل إلى 6 % مع نهاية تطبيق البرنامج على أن يتم الوصول إلى هذا الهدف عن طريق أساليب غير مباشرة منها أسعار الفائدة، وقيمة السقوف الائتمانية، وتحسين إطار السياسة النقدية لجلب المزيد من الأموال للبنوك وتطوير أسواق المال وخفض أو إلغاء الإئتمانات التفصيلية لقطاعات معنية.

[40] مدني، بن شهرة.(2009). مرجع سابق، ص145.

2-تحرير الأسعار

يهدف برنامج التعديل الهيكلي إلى إزالة التشوهات السعرية حتى تصبح الأسعار المحلية دالة في الأسعار الدولية، وحدد البرنامج مدة ثلاث سنوات لتحرير كل السلع والخدمات، وقد تم تحرير أسعار منتجات قطاع العام على مراحل ثم الرفع التدريجي للأسعار المحلية للمنتجات الغذائية والطاقة إلى ما يقار بـ 200% تماشياً مع الأسعار العالمية بين سنتي 1994-1996.

3-تحرير التجارة الخاصة والتحكم في نظام الصرف ·

يهدف برنامج التعديل الهيكلي إلى جعل الاقتصاد الجزائري أكثر انفتاحا سواء بتحرير بعض المواد الأساسية وإلغاء رخص التصدير أو إلغاء بعض الواردات التي كانت ممنوعة قبل ذلك والاتجاه بالصناعة الجزائرية نحو سياسة التصدير كما أن تخفيض قيمة الدينار وإنشاء مكاتب للصرف وفتح البنوك للرأسمال الأجنبي كانت أهم سمات برنامج التعديل الهيكلي.

4 -قطاع الفلاحة وقطاع السكن:

من بين البرامج الموصوف للجزائر هو الاهتمام بالقطاع الفلاحي هدفه تنمية هذا القطاع الذي يعتبر محور أساسي في الجزائر والتي حاولت الدولة أن تقوم بترقيته واندماجه في المخطط الإقليمي .نجد أن برنامج الحكومة لسنة 1997 يهدف إلى:

- تحقيق استقرار الاستغلال الفلاحي
- توفير شروط دفع حركية المنتجات الفلاحية؛
- العمل على التنمية الدائمة للفلاحة.

5- تنمية القطاع الخاص وإصلاح المؤسسات العمومية:

هناك إجراءات أخرى صاحبت برنامج التعديل الهيكلي تهدف إلى:

- **تنمية القطاع الخاص**

يهدف برنامج التعديل الهيكلي إلى تشجيع الاستثمار الخاص وهذه العملية تبنتها الجزائر من خلال قانون المالية التكميلي لسنة 1994، وذلك من خلال بيع المؤسسات العمومية والتنازل عنها لصالح مسيرين خواص ومساهمة الخواص في رأس المال المؤسسات العمومية وهذا في حدود 49 %. ثم وسعت هذه المساهمة وأصبحت غير محدودة وذلك من خلال قانون الخوصصة لسنة 1995.

– إصلاح المؤسسات العمومية

لقد عرفت المؤسسة العمومية الجزائرية عدة إصلاحات بعد سنة 1988 ومنها إنشاء صناديق المساهمة الثمانية والتي كانت تعتبر الممثل الشرعي والوحيد للدولة في ممارسة حقها في ملكية رأس المال العام وتهدف إلى تمكين كل مؤسسة من تحمل مسؤولياتها وإجبارها على تحسين مردوداته . بعد تجربة خمس سنوات لهذه الصناديق لوحظ أن اقتصاد الدولة بقي على حاله ولم تعطي الوصايا أي مردود وأن هذه الإصلاحات لم تأتي بالجديد وعليه تم حل هذه الصناديق في 12/24/ 1995.

إن تفاقم المشاكل الإدارية والمالية للقطاع العام وكثرة الخسائر مثلت عبئاً كبيراً على ميزانية الدولة السنوية مما أدى إلى عجز الموازنة وعبئ الدين الخارجي أصبح من الضروري إجراء بعض التعديلات على المنظومة الاقتصادية ولعل أهم ما أستحدثه قانون 95-22 الموافق لـ 26 أوت 1995 المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية وهو عبارة عن مجموعة من الإجراءات مضمونها تقليص دور الدولة في إدارة المشروعات الإنتاجية وأن يؤول هذا الدور إلى القطاع الخاص، بنقل الملكية ومعها الإدارة للقطاع الخاص أو ببقاء الملكية ونقل الإدارة إليه، أو بتأجيرها فروع إنتاج مصانع ومنشآت .وحددت المادة الثانية من قانون الخوصصة أن القطاعات المعنية بالعملية هي المتعلقة بميدان الدراسة وإنجاز البناءات، الأشغال العمومية، الري، التجارة، التوزيع السياحة والفندقة، الصناعات النسيجية الزراعة الغذائية، الصناعات التحويلية، الميكانيك، الكهرباء الإلكتروني كالخشب ومشتقاته، الورق الكيمياء، البلاستيك، الجلود، النقل، أعمال الخدمات البنائية والمضاربة، التأمينات، الصناعات الصغيرة.

المطلب الثاني : الجزائر واقتصاد السوق 1990.

إن نية الدخول في اقتصاد السوق في الجزائر كانت ظاهرة بوضوح كبير في بيان السياسة العامة للحكومة في ديسمبر1990 ،أمام المجلس الشعبي الوطني، وفي رسالة النية والمذكرة اللتين وجهتهما وزارة الاقتصاد إلى صندوق النقد الدولي حول السياسة الاقتصادية و المالية للجزائر في 21 أوت 1990؛ وقد وافق مجلس إدارة المؤسسات على هذه السياسة في 03 جوان 1991،[41] وبما أن الجزائر كانت تعول على أسلوب التخطيط –في تسيير اقتصادها– الذي يعتمد التوجه المركزي من حيث توزيع عناصر الإنتاج في مختلف الاستخدامات، فإن تطبيق اقتصاد السوق لم يكن بالأمر الهين، حيث تكمن الصعوبة في إخضاع حرية

[41] محمد ،بلقاسم ،حس ،بهلول.(1993) .الجزائر بين الأزمة الاقتصادية و الأزمة السياسية، مطبعة حلب ،الجزائر،ص.208.

اقتصاد السوق لقيود التوجه المركزي، فلتغيير الاقتصاد من نظام موجه إلى آخر حر، لا بد من إحداث تغيرات كبيرة في العلاقات الإنتاجية القائمة، ولابد من وقت للتكيف مع العلاقات الجديدة.

مما لا شك فيه هو أن دور الدولة في الاقتصاد يختلف في النظام الاشتراكي عما هو في النظام الرأسمالي، فلا تستطيع أن تكون المنتج والمسير، وفي نفس الوقت تؤدي وظائفها في تنظيم وممارسة رضاء جميع الأطراف السلطة، (الاقتصادية والثقافية والعدالة في مجال التربية، الصحة، والأمن،... الخ [42])، كما تختلف الآثار والنتائج المترتبة عن ذلك في كلا النظامين حيث يتطلب بناء اقتصاد السوق من الدولة أن تنسحب من المجال الاقتصادي، وفتح المجال أمام المبادرة الخاصة وذلك بتكريس مجموعة من المبادئ الليبرالية التالية:

– **مبدأ حرية التجارة و الصناعة:** قامت الجزائر بتكريس هذا المبدأ في المادة 37 من دستور 1996، [43]والتي تنص على أن: " حرية التجارة والصناعة مضمونة، وتمارس في إطار القانون".

– **خوصصة العمومية الاقتصادية:** تطورت نظرة برنامج الإصلاح الاقتصادي للخوصصة ، حيث انتقلت من التخلص من الاحتكار الحكومي في إدارة المشروعات العامة إلى تأجير هذه المشروعات، تم التخلص منها جزئيا أو كليا، وتهدف هذه العملية إلى تكثيف النسيج الصناعي، إعادة التوازن للقطاعات، وتخليص الدولة من الثقل المالي الذي يتسبب دائما في الخسائر الدائمة للقطاع العام، ومن هنا تأتي وصفة صندوق النقد الدولي حيث يوصي بتصفية الوحدات أو بيعها للقطاع الخاص، وقد ظهرت فكرة الخوصصة في الجزائر لأول مرة في قانون المالية التكميلي لسنة 1994، الذي نص، على إمكانية فتح رأسمال المؤسسة للمساهمين الخواص، بالإضافة إلى إمكانية الذي نص التنازل عن أصول المؤسسات العامة لفائدة الخواص، ثم صدر دستور 1996 على اختصاص السلطة التشريعية في وضع القواعد الخاصة لنقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص، بذلك انطلقت عملية الخوصصة منذ سنة 1996 بمجموعة من المؤسسات، وذلك بعد المصادقة على برنامج الخوصصة في سنة 1995.

– **إزالة الاحتكارات العمومية** : دخلت الجزائر مرحلة الإصلاحات الاقتصادية، في سبيل إزالة الاحتكارات العمومية بصفة تدريجية، وفتح معظم النشاطات – التي كانت حكرا على الدولة – أمام المبادرة الخاصة.

[42]– زيريمي، نعيمة. (2011). التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، كلية العلوم التجارية و علوم التسيير، فرع مالية دولية ،ص.115.

[43]مدني، بن شهرة.(2009) .مرجع سابق، ص .58.

– **إلغاء النصوص المقيدة للاستثمار**: يتضح جليا أن الاستثمار الخاص في الجزائر طوال هذه الفترة من الإقصاء والتهميش، فلم يسمح له بالتدخل سوى في قطاعات ثانوية، وأخضع لنظام رقابة صارم، ثم استمر الوضع إلى غاية صدور قانون الاستثمارات سنة 1993، وبذلك انسحبت الدولة بصفة تدريجية من تنظيم الاستثمارات التي أخضعتها لنظام قانوني استثنائي لتصبح بعد ذلك خاضعة لإجراءات بسيطة من شأنها تشجيع الخواص للاستثمار سوآءا المحلي أو الأجنبي، الذي يعرف بأنه "تلك المشاريع التي يقيمها ويملكها ويديرها المستثمر الأجنبي، إما بسبب الملكية الكاملة للمشروع أو نتيجة لإشراكه في رأس مال المشروع لجزء كبير له حق الإدارة، وحسب معيار صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار الأجنبي مباشر إذا امتلك المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من أسهم رأسمال إحدى مؤسسات الأعمال

– **تكريس مبدأ حرية الأسعار**: تندرج عملية تحرير الأسعار في إطار بناء اقتصاد السوق، بحيث وجب التخفيف من حجم تدعيم الدولة للأسعار لأسباب سياسية أو اجتماعية، وتفادي أخطار التضخم، من أجل ذلك وفي سنة 1989 صدر القانون 12/89 المتعلق بالأسعار، الذي اعتبر لبنة أولى في تحرير الأسعار ، ثم بعدها تم التحرير الحقيقي للأسعار السلع والخدمات، اعتمادا على قواعد المنافسة، إلا أن الدولة تتدخل لتقيد من مبدأ الحرية العامة للأسعار إذا توفرت بعض الشروط مثل حدوث كارثة طبيعية أو صعوبات في التموين بالنسبة لقطاع نشاط معين أو في منطقة جغرافية معينة.

المبحث الثاني: الوضعية الاقتصادية للجزائر في بداية الألفية.

في الألفيات تحولت الجزائر إلى ورشة كبرى للهياكل القاعدية وإنشاء المؤسسات، وقِبلة للاستثمار الأجنبي وتنمية بشرية هائلة، وتطور نوعي في الكثير من الخدمات، والتقليص من حدة الفقر والبطالة إلى أدنى مستوياتها. وعلى هذا الأساس، إذ جاز لنا أن نحكم على هذه العشرية، يمكن أن نسمي هذا المبحث بعشرية التفاؤل لمستقبلٌ اقتصادي جزائري واعد.

المطلب الأول: اتجاهات النمو الاقتصادي من 2001 إلى 2009

برنامج دعم الاقتصادي لا يطمح فقط إلى التقليل من حدة المشاكل الموجودة، ولكن يرمي على تدارك التأخر المسجل والذي تراكم من خلال عشرية كاملة من الأزمة.

تقسم إلى مرحلتين:

أولا: النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004:

شهد النمو الاقتصادي للجزائر بعد سنة 2000 والتي تزامنت مع البدا في تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ارتفاعا بلغ (4023 مليار دينار)، بمعدل نمو ناهز 2.4% ليصل سنة 2004 إلى 4827 مليار دينار (بمعدل نمو 7.1%)، فبمعدل النمو المتوسط السنوي لهذه الفترة بلغ 5.14% وهو أكبر من المعدل السنوي المسجل في الفترة 1995-1999 والذي كان 3.46%. والفضل في هذا الارتفاع راجع بنسبة كبيرة إلى قطاع المحروقات، بسبب ارتفاع أسعار البترول ،وراجع كذلك إلى سياسة إعادة جدولة الديون الخارجية، غير انه لا يمكن ان نغفل مساهمة باقي القطاعات في الاقتصاد الوطني (بلغ متوسط معدل النمو السنوي للقطاع خارج المحروقات 4.58%)، والجدول التالي يبين توزيع النمو الاقتصادي المحقق في هذه الفترة على مختلف القطاعات.

الشكل رقم(2–1): تغيرات القيمة المضافة لأبرز القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2001-2004.

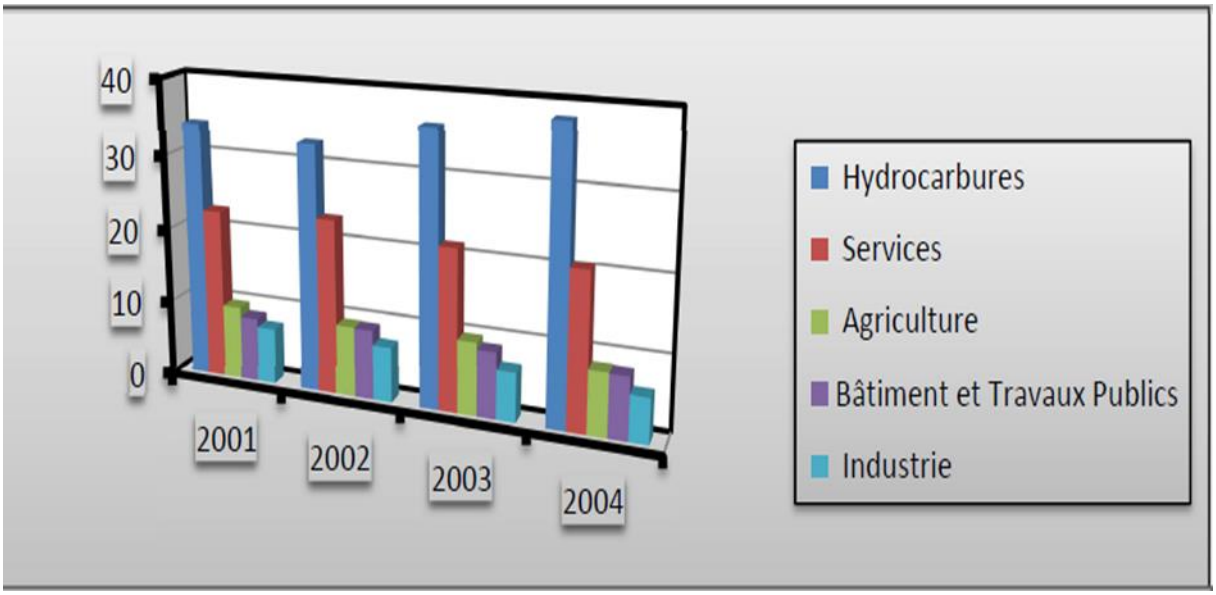

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء (ONS).

من الشكل 1.2.يتبين لنا ان النمو المحقق في الفترة 2001-2004 ساهمت فيه مختلف القطاعات، وهذا بفضل برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، الذي خصص له مبلغ 525 مليار دينار (ما يعادل 7 مليار دولار) والهدف منه هم دعم النمو الاقتصادي، خارج قطاع المحروقات من خلال دعم المنشآت القاعدية وكذلك الفلاحة والتنمية المحلية، اضافة الى قطاعي الاشغال العمومية وقطاع الخدمات، مع التنبيه على ان مساهمة قطاعات الاقتصاد في النمو تختلف، فهي موزعة على النحو التالي:[44]

1- قطاع المحروقات:

بلغت القيمة المضافة لقطاع المحروقات نسبة قدرها 38.2 سنة 2004 ومتوسط المعدل السنوي للفترة 2001–2004 بلغ 35.27%، غير أننا نلاحظ بأنه هنالك انخفاض في القيمة المضافة في سنة 2001 (34)% مقارنة بسنة 2000 (39.4%)،وهذا راجع إلى انخفاض أسعار البترول جراء إحداث 11 سبتمبر التي شاهدتها الولايات المتحدة، ولكن سرعان ما عادت القيمة المضافة إلى الارتفاع من جديد منذ سنة 2003 بسبب ارتفاع الطلب العالمي على النفط ،والذي أدى بدوره إلى ارتفاع الأسعار. وعلى العموم يبقى قطاع المحروقات دائما محرك الاقتصاد الجزائري ،فقد بلغت مساهمته في الناتج الداخلي الخام 36.5% وهذا راجع إلى ارتفاع إنتاج البترول والغاز الطبيعي المميع خلال هذه السنة مقارنة بسنة 2002.

[44] – العمري، الحاج. (2013). دراسة قياسية لأثر تكنولوجيات المعلومات و الاتصال على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1995–2009)، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر03، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد الكمي، ص.80.

2- القطاع خارج المحروقات:

بدأ الاقتصاد الوطني غير مرتبط بشكل كبير بقطاع المحروقات بداية سنة 2000، وأصبحت كل القطاعات تساهم في الناتج الداخلي، فقد بلغت القيمة المضافة للقطاع خارج المحروقات 6.3% سنة 2004 وبلغت القيمة المضافة لقطاع المحروقات خلال نفس الفترة 8.5% ،مما يدل على بداية تلاشي سيطرة هذا الأخير على الاقتصاد. كما انه يمكننا توزيع القيمة المضافة للقطاعات خارج المحروقات على القطاعات الاقتصادية التالية:

3- قطاع الصناعة :

يأتي الاقتصاد الوطني خلال هذه الفترة في مؤخرة القطاعات المساهمة في النمو الاقتصادي بمعدل متوسط سنوي قدره 6.835% ، وهي كذلك في انخفاض مستمر ،فقد انخفضت من 6.6% سنة 2004. والسبب وراء هذا التقهقر والضعف راجع إلى الركود الذي أصاب مختلف فروع القطاع، فباستثناء بعض الفروع التي عرفت نموا ليس بالقوي كقطاع الطاقة (5.8%)و ISMME(0.6%)، فقد مس الانخفاض مختلف الفروع ومثل الصناعات الغذائية التي انخفضت مؤشرها سنة 2004 ومقارنة بسنة 2003 (20.6-%)، وكذلك الحال نفسه بالنسبة للصناعات الكيماوية (10.4-%)، والخشب والفلين والورق (5.3-%)، كذلك مواد البناء (7.6%-)، والمناجم (1%-).

4- قطاع الفلاحة:

في سنة 2004 بلغت القيمة المضافة لقطاع الفلاحة (8.4%) في حين كانت 9.7% سنة 2003، ويبقى هذا دائما بسبب ارتباط القطاع ألفلاحي بالظروف المناخية، وعموما وبمتوسط سنوي خلال هذه الفترة 9.275% وهو أقل من المتوسط السنوي للفترة 1995-2000 (10.09%) نجد أن مساهمة القطاع ألفلاحي في النمو الاقتصادي ما زالت ضعيفة بالرغم من الجهود الدولة الرامية لدعم القطاع ،خاصة برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA الذي باشرته الحكومة منذ سنة 2000،و يرمي إلى ضمان الأمن الغذائي وترقية المداخل والشغل في الوسط الريفي والتسيير الدائم للموارد الطبيعية الهشة، حيث تم تخصيص 360 مليار دينار من المبلغ المكرس للبرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي 2005-2009 لهذا المخطط. إلى جانب هذه الأهداف هناك أهداف أخرى سطرها المخطط اقبل تنفيذه منها تحقيق نمو سنوي للإنتاج قدره 10% وإنشاء 650000 منصب شغل من بينها 250000 في اطار المخطط الوطني للتشجير، وتوقع المخطط ارتفاع إنتاج الحبوب نسبته 66% ما يعادل 40 مليون قنطار، وارتفاع في انتاج

الخضروات بحوالي ثلاث اضعاف ما يعادل 1.5 مليون قنطار ،وكذلك توقع المخطط ارتفاع في كمية اللحوم الحمراء والبيضاء بنسبة 43% (ما يعادل 0.4 مليون طن) و76% (زهاء 0.3 مليون طن).

5- السكن والأشغال العمومية :

قطاع الاشغال العمومية عرف هو الاخير نموا معتبرا، وساهم بقسط كبير في النمو الاقتصادي الكلي (معدل متوسط سنوي لقيمة المضافة قدره 8.7%) ،هذا النمو راجع الى النفقات المتزايدة الموجهة للقطاع ،بالإضافة الى برامج بناء السكنات الجديدة وترميم السكنات القديمة في اطار مخطط دعم الانعاش الاقتصادي وبرنامج كراء و بيع السكنات التابعة للوكالة الوطنية لتحسين السكن وتطويره (AADL).كما ان القطاع ساهم في التخفيف من البطالة ،بفضل خلق اكثر من 457000 منصب شغل في الفترة بين 2001 و 2002.

6- قطاع الخدمات:

قطاع الخدمات اصبح من القطاعات الرئيسية المساهمة في عملية النمو الاقتصادي، حيث وصلت هذه المساهمة سنة 2004 الى 20.7% بعدما كانت 21.5% سنة 2003.اما معدل النمو والازدهار الذي يشهده قطاع البناء والاشغال العمومية وكذلك الة نمو واردات السلع والخدمات.

كما ينبغي الاشارة الى ان هذه الفترة شهدت في بدايتها الشروع في عملية اصلاح قطاع البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصال ،والتي تعتبر الاكثر ديناميكية في قطاع الخدمات حيث بموجب القانون 03-2000 الصادر في اوت 2000 تحرر القطاع وفتح على المنافسة مما تكلل سنة 2001 بدخول المتعامل الثاني للهاتف النقال (اوراسكوم OTA)، وفي سنة 2004 تعزز القطاع بدخول المتعامل الثالث (الوطنية للاتصالات WTA)،كل هذا ادي الى ارتفاع القيمة المضافة للقطاع خصوصا ولقطاع الخدمات عموما، فمساهمة قطاع الاتصالات في الناتج الداخلي الخام بلغ متوسطها السنوي خلال هذه الفترة 2.14%،ولكن لا تزال مساهمة قطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصال نفي النمو الاقتصادي ضعيفة و مخيبة للآمال، بالرغم من الاصلاحات التي باشرها رئيس الجمهورية منذ سنة 1999.

الشكل رقم(2-2).عوائد الاتصالات السلكية واللاسلكية كنسبة من الناتج الداخلي بين 2001-2004.

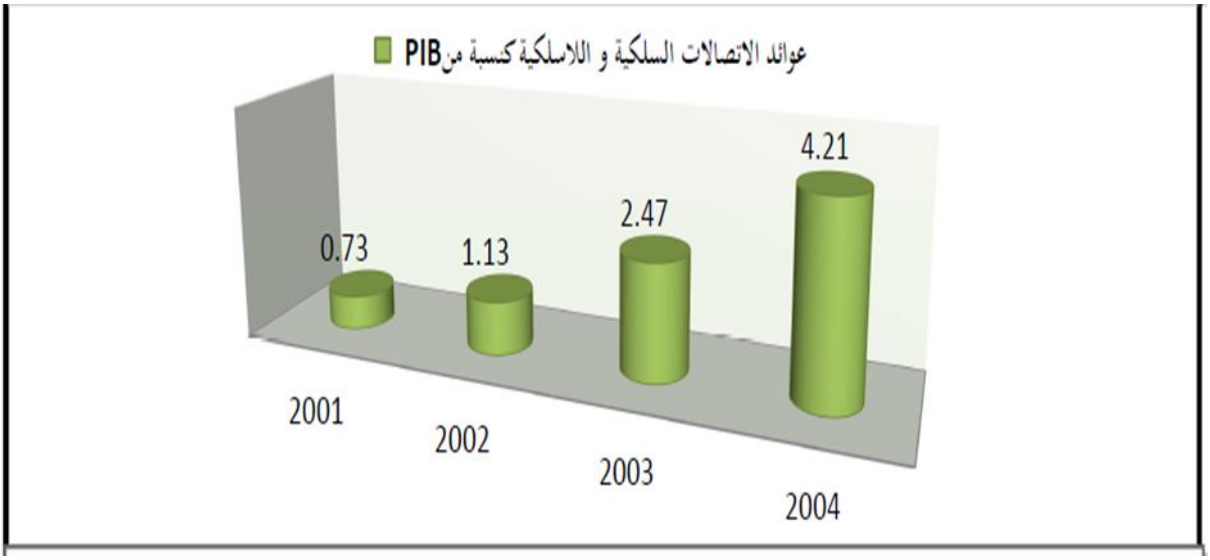

المصدر: المركز الوطني للإعلام الالي و الاحصائياتC.N.I.S

ثانيا: النمو الاقتصادي خلال 2005-2009:

شهدت هذه الفترة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي التكميلي (PCSC) والبرامج المخصصة لتنمية الجنوب الجزائري وكذلك الهضاب العليا ،خصصت لهذه البرامج مبالغ مالية معتبرة قدرت بـ 240 مليار دولار ،وتهدف هذه البرامج الى مواصلة دعم النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات ،من خلال مواصلة تنمية البنى التحتية الأساسية ،و خاصة ابنى الخاصة بتكنولوجيات المعلومات والاتصال ،وكذلك تلبية حاجيات المجتمع بشتى انواعها .الآثار الايجابية لهذه البرامج تجلت بصورة واضحة في القطاع خارج المحروقات بصفة عامة فمعدل نمو الناتج خارج المحروقات ارتفع من 4.7% سنة 2005 الى 5.5% سنة 2009 بمعدل سنوي متوسط قدره 5%.[45]

كل هذه البرامج ساهمت في ارتفاع معدل نمو الناتج الداخلي الخام الذي سجل سنة 2009 نموا قدره 5.0% وإذا تم توزيعها بين القطاعات (كان لقطاع المحروقات والزراعة النصيب الأكبر، ولكن من الجدول (07) نلاحظ ان النمو الاقتصادي بدأ يتوزع على كل القطاعات، وفي سنة 2009 كانت المساهمة الكبيرة من طرف قطاع المحروقات ففقد تقسمت مساهمتها على النحو التالي: الفلاحة بـ11.73%، الصناعة بـ6.7%، قطاع البناء والأشغال العمومية ساهم بنسبة 10.67%، وقطاع الخدمات ساهم بنسبة معتبرة أيضا بلغت 33.37 % والجدول التالي يبين تغيرات القيمة المضافة لأبرز قطاعات الوطن للفترة 2005-2009

الجدول(2-4): تغيرات القيمة المضافة لأبرز القطاعات الاقتصادية للفترة 2005-2009(%).

[45] - العمري، الحاج.(2013) .مرجع سابق.ص ص 83-84 .

	2005	2006	2007	2008	2009	التغيير بين 2008/2009
نمو الناتج الداخلي الخام	5.1	2.0	3.0	3.0	5.0	2.0
نمو الناتج خارج المحروقات	4.7	5.6	6.3	6.1	5.5	-0.6
Va قطاع المحروقات	45.1	45.9	45.00	44.30	46.1	1.8
Va قطاع الخدمات	19.3	20.1	30.69	30.96	66.37	2.41
Va قطاع الفلاحة	6.9	7.6	8.03	6.92	11.73	4.81
Va قطاع السكن و الأشغال العمومية	7.4	8.0	9.13	10.41	10.67	0.26
Va قطاع الصناعة	5.2	5.0	5.6	6.3	6.7	0.4

المصدر :الديوان الوطني للإحصاء (ONS).

1- قطاع المحروقات:

عرف قطاع المحروقات انخفاضا في القيمة المضافة بداية من سنة 2007 ، حيث سجلنا 45% بعد ما كانت 45.9% سنة 2006، واستمر في الانخفاض في العامين التاليين 44.30%سنة 2008، و24.5% سنة 2009، فقد كان للأزمنة المالية اثر على انخفاض اسعار النفط، وقد اث هذا بالإضافة الى انخفاض الانتاج بسبب تذبذب اسواق النفط العالمية او بسبب سياسات البلاد في تثمين المحروقات (خفض الحصص التي تقررها الدولة المنتجة)، أثر هذا سلبا على معدلات نمو الناتج الداخلي الخام بسبب ثقل قطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني .

2- القطاع خارج المحروقات:

يعتبر معدل النمو خارج المحروقات المحقق سنة 2009 حسنا (5.5%)لا يزال يستند هذا النمو بنسبة كبيرة الى القطاعات التالية :

1.2.- قطاع الصناعة :

لقد سجل القطاع الصناعي نموا يقدر ب3.6 % سنة 2009 مقابل 4.3% سنة 2008 و0.8%سنة 2007 ويسجل النشاط الصناعي ايضا نموا اجماليا ايجابيا لكنه معتدل، وينعكس هذا النمو من خلال مختلف مؤشرات الانتاج الصناعي فقد شهد المؤشر الاجمالي تغيرا ايجابيا 3.7%+ سنة 2009 مقابل 1.9%سنة 2008. ومن خلال تحليل تطور المؤشر الانتاج الصناعي للقطاع العام يتبين لنا ان الانخفاض

المسجل راجع الى التغيرات التي يشهدها بعض فروع القطاع، فقد عرف مؤشر الصناعة المصنعة تغيرا سلبيا قدره 3.9-% سنة 2007 ونموا ضعيفا قدره 1.9+% سنة 2008، وكذلك 2.21%+ سنة 2009.

ويظل انتاج هذا الفرع الصناعي الذي عرف ازمة كبيرة خلال سنوات الازمة غير كافي بشكل واضح مقارنة بالإمكانات الموجودة. وتشهد مؤشرات الصناعات الحديدية والمعدنية والالكترونية والكهربائية ازمة عميقة مع الانخفاض الهام للإنتاج الذي يفسر تعاقب المؤشرات السلبية. كذلك يعرف مؤشر مواد البناء والزجاج تسجيل نتائج سلبية متتالية. ويمكننا القول ان النتائج السلبية للقطاع العام تعود عموما الى ما يلي:

- سوء التنظيم المتوارث عن نظام التسيير السابق (حالة الشركة الوطنية للعربات الصناعية ومؤسسة العتاد الفلاحي والمؤسسة الوطنية للأشغال العمومية)
- قدم الاجهزة التكنولوجية وانقطاع الاستثمارات اعادة التأهيل منذ قرابة عقد من الزمن تحسبا لخصوصه المؤسسات العمومية الاقتصادية ،ويبدو ان المسعى الاستراتيجي المنتهج قد فضل اللجوء الى القطاع الخاص باعتباره العامل الرئيسي للتنمية الوطنية.
- ادت الخوصصة المكثفة للمؤسسات العمومية الى تلاشي جهود الاصلاحي .

ويمكن القول في الاخير انه "بالرغم من النمو القوي للطلب المحلي ،لا زال انتاج صناعتنا متوسط ،اذ انه لا يستفيد من الامتيازات التي توفرها له سوق المحلية ويبقى مستوى انتاجه دون التطلعات التي صرح بها مسؤولو قطاع الصناعة في السنوات الاخيرة.

2.2.– قطاع الفلاحة

تعتبر الفلاحة قطاعا استراتيجيا للاقتصاد الجزائري، وهذا بالنظر الى الازمة الغذائية التي قد تستمر طويلا بوجه الخصوص. وبالرجوع الى الجدول (06)نلاحظ ارتفاع القيمة المضافة لقطاع الفلاحة سنة 2009مقارنة بسنة 2008 ،وهذا مرده الى ارتفاع انتاج الحبوب ،حيث ارتفع هذا الاخير من 17 مليون قنطار للموسم 2008/2007 الى 61.2 مليون قنطار خلال الموسم 2009/2008 .

ارتفاع انتج الحبوب راجع من جهته الى جهود الدولة المبذولة في هذا المجال كتشييد مثلا السدود ومحطات تحلية مياه ابحر ومحطات تصفية المياه القذرة ،وكذا انظمة سقي السهوب ومشروعات تحويل أخرى، فقد انتقل عدد السدود المستغلة على المستوى الوطني من 61 سد في نهاية 2008 الى 71 سد سنة 2009 و تأهيل 9 وحدات بسعة اضافية تقدر بـ 1.3 مليار م^3 ،وعليه فقد تم رفع القدرة الكلية الى 7.1 مليار م^3.

3.2.– قطاع السكن والأشغال العمومية:

بلغت مساهمة السكن والأشغال العمومية في الناتج الداخلي الخام 10.67% سنة 2009،فيما كانت 1.41% سنة2008 ،بمعدل متوسط سنوي قدره 9.122%،هذا كله راجع الى الاهتمام المتزايد بهذا القطاع من طرف الدولة فقد خصصت له غلافا ماليا قدره 20 مليار دولار (2009–2005)بحيث تم تسخير 9.9 مليار دج لهذا القطاع في قانون المالية 2009 ففي 2004-2009 تم تسليم 953420 مسكن يضاف اليها 5000 و 80000 وحدة خلال الثلاثي الاخير من سن 2009،لتصل الى اكثر من مليون وحدة سكنية بنهاية 2009.

4.2.– قطاع الخدمات:

بات قطاع الخدمات من بين القطاعات الرئيسية المساهمة في النمو الاقتصادي، فقد بات القطاع الثاني بعد قطاع المحروقات حيث بلغت القيمة المضافة له 33.73% بعدما كانت 30.96% سنة 2008 و30.69% سنة 2007، وبمعدل متوسط سنوي للفترة 205-2009 يساوي 31.11.%

من بين فروع قطاع الخدمات نجد ان قطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصال الحيوي، الذي تتزايد مساهمته في النمو الاقتصادي عاما بعد عاما، بفضل زيادة العناية والاهتمام من طرف الدولة بهذا القطاع. والشكل (16) يبين لنا ايرادات قطاع الاتصالات خلال هذه الفترة 2005–2009 ولكن ماتزال دون المطلوب والممكن اذا اخذنا بعين الاعتبار زيادة الاهتمام والتطوير والتحسين التي يشهدها القطاع منذ سنة 2000.

الشكل رقم (2–3) ايرادات قطاع الاتصالات كنسبة من الناتج الداخلي الخام لفترة 2005–2009.

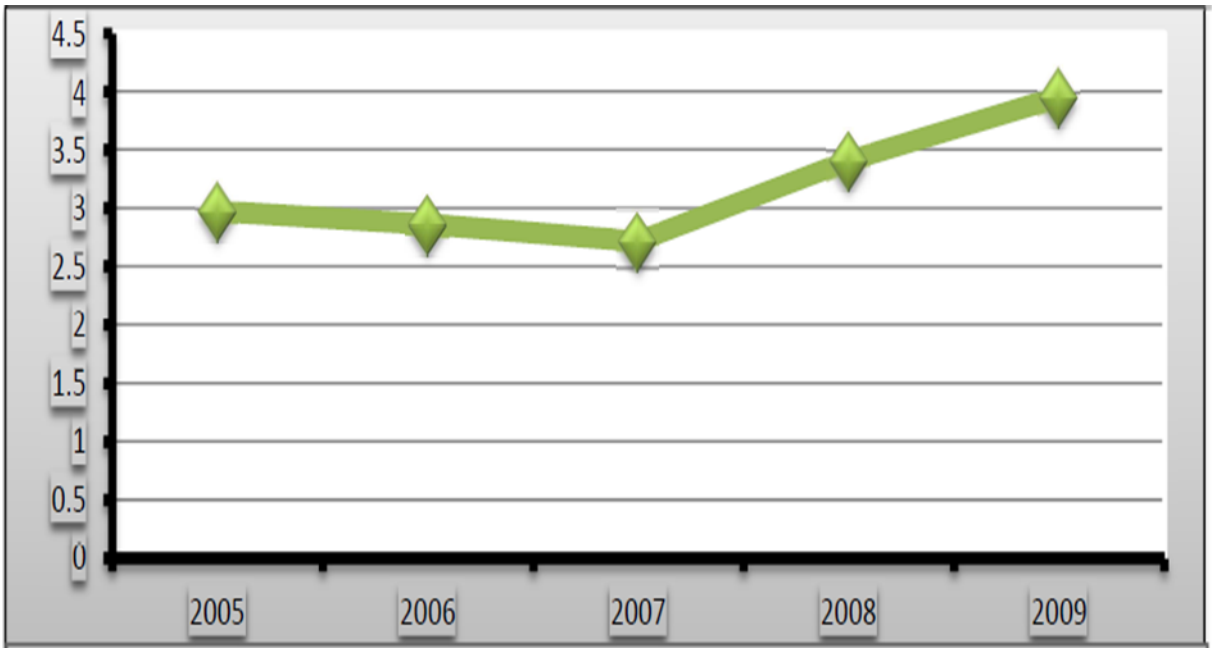

المصدر: المركز الوطني للإعلام الالي و الاحصائيات.

المطلب الثاني: الميزان التجاري

حققت الجزائر سنة 2007 فائضا تجاريا بقيمة 32.08 مليار دولار إي انخفاض بنسبة 3.25% مقارنة بسنة 2006(33.15مليار) وفق معطيات المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات التابع للجمارك الوطنية.

أما فيما يتعلق بالصادرات الإجمالية فقد بلغت سنة 2007 قيمة 59.52 مليار دولار، اي ارتفاع بنسبة 8.89% مقارنة بسنة 2006، في حين وصلت الواردات الى 27.46% مليار دولار اي ارتفاع بنسبة27.88%+.[46]

الجدول رقم (2–5): تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000-2007 بالمليون دولار.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
قيمة الصادرات	22031	19132	18825	24612	32083	46001	54613	59518
قيمة الواردات	9173	9940	12009	13534	18308	20357	21456	27439
رصيد الميزان التجاري	12858	9192	6816	11078	13775	25644	33157	32079
معدل التغطية %	240	192	157	182	175	226	255	217

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات C.N.I.S

ووفقا للجدول أعلاه فان الفائض في الميزان التجاري كان كبيرا سنة 2000 ببلوغه قيمة 12.85 مليار دولار ليتقلص بعدها بعامين في حدود 6.81 مليار دولار، ثم عاود الارتفاع منذ سنة 2003 إلى غاية سنة 2007. وقد وصلت نسبة الارتفاع خلال تلك الفترة بـ:189.57%،ويرجع كل هذا الارتفاع الكبير في الفائض التجاري إلى الارتفاع المستمر للعائدات النفطية الناتج بدوره عن الارتفاع المتواصل لأسعار المحروقات. والشكل التالي يوضح تطور كل من الصادرات والواردات في الجزائر خلال السنوات القليلة الماضية .

الشكل رقم(2–4)يمثل تطور الصادرات و الواردات الجزائر خلال الفترة 2003–2007

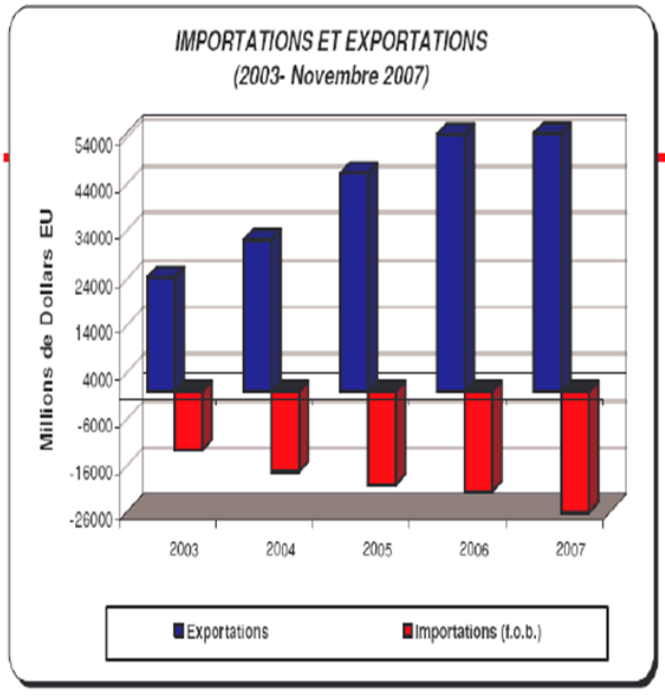

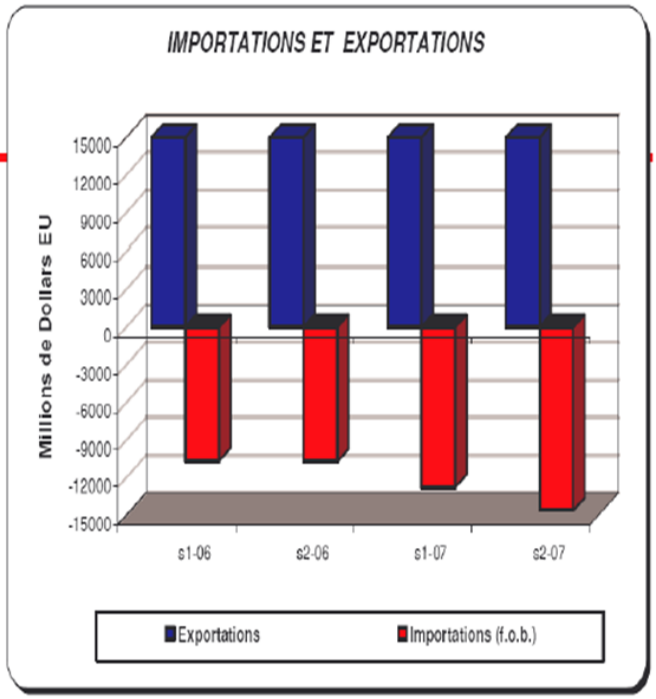

المصدر: :الديوان الوطني للإحصاء (ONS).

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن كلا من الصادرات والواردات تعرف نموا مستمرا، غير ان الفارق بينهما في اتساع مستمر مما يجعل الفائض التجاري في ارتفاع مستمر هو الأخير رغم تراجعه قليلا عام 2007 عن العام 2006، وهي السنة التي عرفت نمو الواردات بنسبة اكبر من النمو الصادرات، حيث ارتفعت نسبة الواردات إجمالا بنسبة الربع ما بين 2006-2007 فقد بلغت الواردات عام 2006 أكثر من 21.45 مليار دولار وارتفعت عام 2007 إلى 27.43 مليار دولار وذات المنحى مستمر عام 2008 ،حيث نلاحظ بان واردات الجزائر من الاتحاد الأوربي قفزت من 3.29 مليار دولار خلال الثلاثي الأول من عام 2007الى 4.13 مليار دولار خلال الثلاثي الأول من عام 2008 بزيادة فاقت 52 بالمائة ،أما حصة الاتحاد الأوربي تقدر بـ:53.4 % والشكل التالي يوضح تطور الميزان التجاري خلال الفترة (1995-2007).

الشكل رقم (5-2): تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1995-2007)

القيمة: مليون دولار

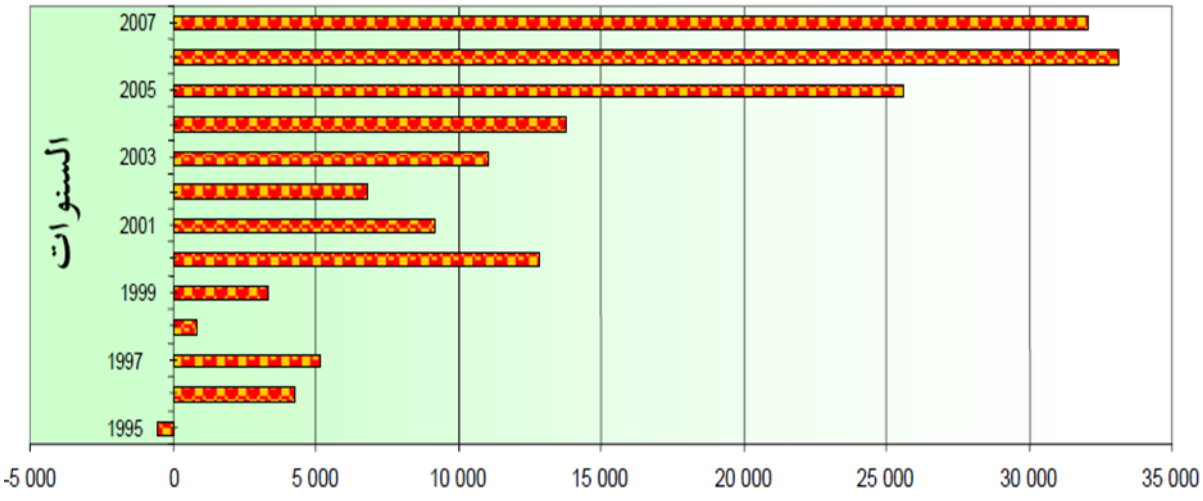

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات C.N.I.S.

وبقيت صادرات المحروقات تمثل أهم مبيعات الجزائر نحو الخارج وذلك بنسبة 97.79 % من القيمة الإجمالية للصادرات خلال سنة 2007، عززها على الخصوص ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق الدولية.

وارتفعت قيمة وحدة صادرات النفط الخام الجزائرية إلى 74.5دولار أمريكي للبرميل في عام 2007، مقابل 65.7دولار في عام 2006، مما ساهم في ارتفاع قيمة صادرات النفط ومشتقاته بنسبة 9% بالقيمة الاسمية للدولار ،لتصل الى 60 مليار دولار سنويا. ومن المتوقع أن يتحسن نمو إجمالي الناتج المحلي في القطاعات غير الهيدروكربونية بحوالي 6.4 % وتستهدف الحكومة زيادة اجمالي الناتج المحلي بنسبة 4.9% عام 2009، مع نمو إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني 6.4 %.

الجدول رقم(2–6):نسبة صادرات قطاع المحروقات من الصادرات الإجمالية في الجزائر (2000–2007) .القيمة :بالمليون دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
قيمة الصادرات	22301	193132	18825	24612	32083	46001	34613	59518
الصادرات من قطاع المحروقات	21419	18484	18091	23939	31302	45094	53429	58206
تطور أسعار البرميل دولار لبرميل	28.2	24.9	25.3	29.0	38.6	49.6	65.85	74.77
نسبة الصادرات قطاع المحروقات من الصادرات الإجمالية	96.04	96.61	96.10	97.26	97.56	98.03	97.83	97.79

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات C.N.I.S

يتبين من خلال الجدول السابق انه اذا تحدثنا عن الصادرات الجزائرية فإننا نعني قطاع المحروقات الذي بقي مهيمنا بنسبة تتراوح ما بين (96% و98%) من الصادرات الاجمالية، مما يشكل تحدي كبير وعسير امام السلطات الجزائرية للتحول الى اقتصاد ما وراء النفط يتعايش مع تأكل الثروات النفطية.

الشكل رقم (6-2):تطور أسعار النفط خلال الفترة (1998-2007).

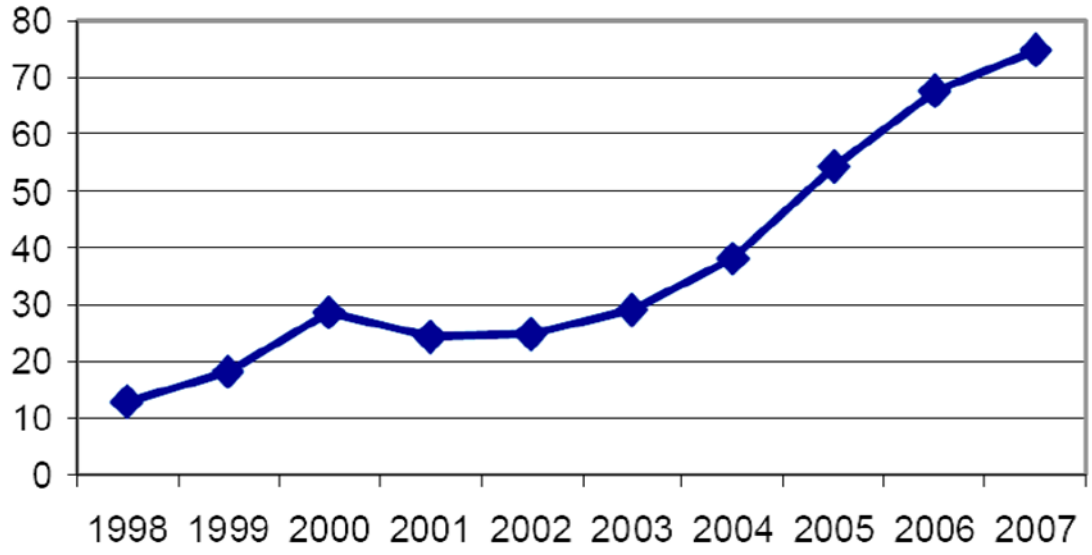

المصدر:الديوان الوطني للإحصائيات ONS

أما بالنسبة للصادرات خارج قطاع المحروقات، فقد بقيت هامشية لا تتعدى نسبة 2.2 % من الحجم الإجمالي للصادرات بقيمة 1.31 مليار دولار أمريكي فقط خلال سنة 2007، وهذا رغم ارتفاعها بنسبة 23.7% مقارنة بسنة 2006،كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(2-7) يمثل تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 1997-2007

السنة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
منتجات وسلع خارج قطاع المحروقات	516	358	438	612	648	734	673	781	907	1066	1312
معدل النمو %	-	30.62	22.35	39.73	5.88	13.27	-8.31	16.05	16.13	17.53	23.05

المصدر: البنك العالمي. مؤشر التنمية العالمية. 2016

يتبين من خلال الجدول السابق أن منتجات والسلع خارج قطاع المحروقات اتجهت نحو الارتفاع ابتداء من سنة 1988 رغم تراجعها قليلا سنة 2003، وقد تزامن ذلك مع بداية تطبيق برنامج الإنعاش

الاقتصادي. كما زادت حدة هذا الارتفاع أكثر ابتداء من سنة 2003 حتى 2007، حيث وصل معدل نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات سنة 2005 إلى 16.13% ثم إلى 23.07% سنة 2007، وذلك في ظل برامج الإصلاح التي تتبعها الحكومة من أجل رفع معدلات النمو وزيادة التشغيل ومكافحة البطالة وتحسين مستويات المعيشة للمواطنين إلى جانب خلق ظروف مواتية لرجال الإعمال والتجار للاستثمار في كل القطاعات الإنتاجية.

الشكل رقم(2-7) يمثل تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 1997-2007.

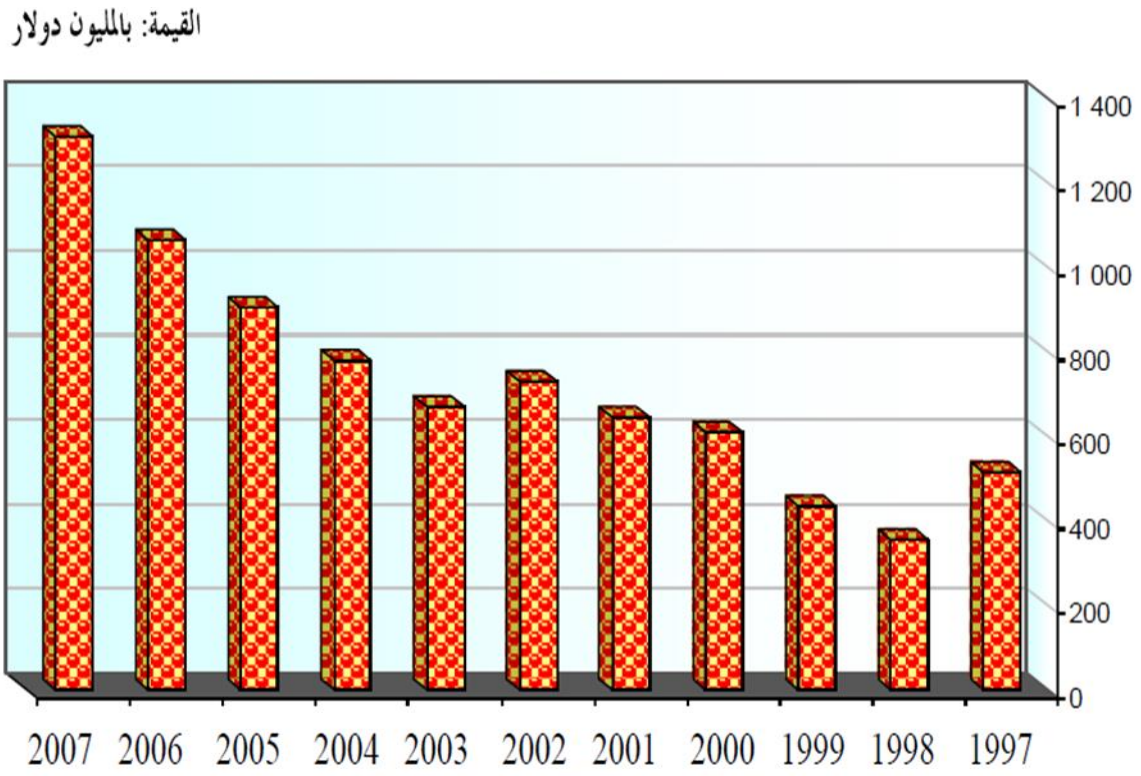

المصدر: البنك العالمي: مؤشر التنمية العالمية. 2016 .

ورغم النمو المتواصل للصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات منذ سنة 2003 كنتيجة لتكثيف برامج الإصلاحات الاقتصادية على غرار برنامج دعم النمو الاقتصادي فإنها تبقى تشكل نسبة متواضعة جدا من الصادرات الإجمالية والتي لا تتعدى نسبة 2.16% خلال سنة 2007.

المطلب الثالث: بعض المؤشرات النقدية والمالية

حققت الجزائر تقدما في مجال تحسين مؤشراتها النقدية والمالية، ومن المتوقع ان تبلغ الجزائر جميع الأهداف الإنمائية في الألفية الجديدة في ظل هذه الظروف المواتية.

أولا: معدل التضخم في الجزائر

على الرغم من الجهد المتواصل لبنك الجزائر في مجال استرجاع فائض السيولة البنكية، يبقى التضخم عن طريق التكاليف في ارتفاع، ويعود سبب الضغوطات التضخمية في جزء كبير منها الى ارتفاع أسعار المنتجات المستوردة بالفعل انتقل مؤشر اشعار الاستهلاك كمتوسط سنوي من 3.5% في سنة 2007 الى 4.47% في نهاية أبريل 2008 .[47] ومن خلال الجدول التالي يتبين لنا ذلك:

[47] - بودري، شريف. (2009). مرجع سابق، ص .124.

الجدول رقم (2–8) يمثل تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2003-2007.

السنة	معدل التضخم	معدل التضخم لمواد الغذائية	معدل التضخم خارج المواد الغذائية
2003	%2.58	%3.85	%1.46
2004	%3.56	%3.74	%3.40
2005	%1.64	%-0.74	%3.82
2006	%2.53	%4.30	%0.98
2006 السداسي الاول	%0.58	%-1.60	%2.56
2006السداسي الثاني	%2.53	%4.30	%0.98
2007 الرباعي الاول	%3.17	%5.94	%0.77
2007الرباعي الثاني	%3.25	%6.15	%0.72
2007الرباعي الثالث	%3.69	%7.00	%0.76
2007 الرباعي الرابع	%3.51	%6.53	%0.77

المصدر: البنك العالمي: مؤشر التنمية العالمية. 2016 .

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الاتجاه العام لمعدل التضخم خلال سنة 2007 في حدود 3.5% وبالرغم من تراجعه سنة 2005 إلى مستوى 1.64% ،إلا انه عاود الارتفاع سنة 2006 إلى مستوى 2.53% ليصل خلال الرباعي الأخير من سنة 2007 إلى مستوى 3.51% إلا أن هذا الارتفاع الأخير يرجع بالأساس إلى ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية التي عرفت ارتفاعا قياسيا منذ السداسي الثاني من سنة 2006 حيث وصل معدل تضخمها خلال سنة 2007 إلى مستوى 6.53% في حين عرف معدل التضخم خارج المواد الغذائية تراجعا وانخفاضا خلال نفس الفترة بمعدل لا يتجاوز 0.77% طيلة سنة 2007.

ثانيا: المديونية الخارجية

لم يعد قائم الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل سوى 4.889 مليار دولار نهاية 2007، وهو ما يمثل فقط 3.6 % من إجمالي الناتج الداخلي. بعد استقرار نسبي بين 2001 و2003 في حدود 22.5- 23 مليار دولار، عرف قائم الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل اتجاها تنازليا منذ 2004، متنقلا من 16.485 مليار دولار، عرف قائم الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل اتجاها تنازليا منذ 2004، متنقلا من 16.485 مليار دولار نهاية 2005 إلى 5.062 مليار دولار نهاية 2006 و4.889 مليار دولار نهاية 2007.

الشكل رقم (2–9): تطور الديون الخارجية للجزائر خلال الفترة (2002–2007).

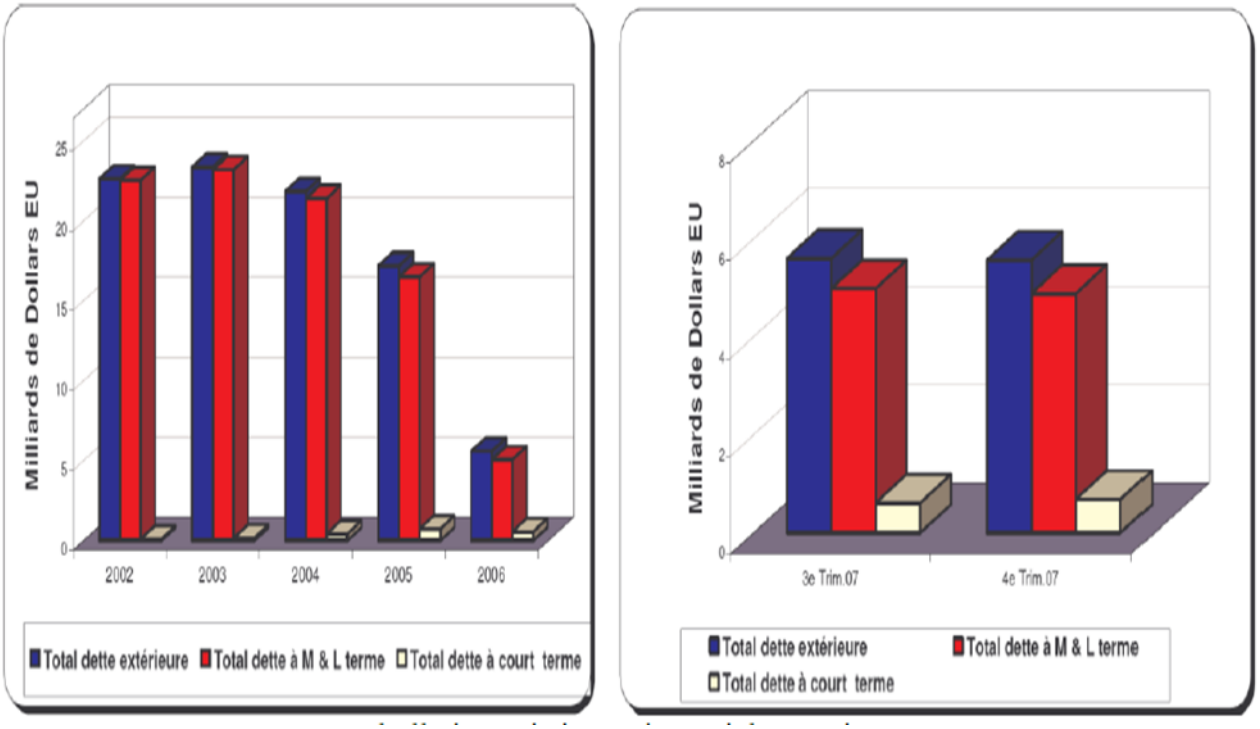

المصدر: بناءا على معطيات بنك الجزائر.

وقد سمحت عمليات التسديد المسبق خلال السنوات من 2005 إلى 2006 بتخفيض قوي في الدين العمومي الخارجي، وهو ما يشهد على نجاح سياسة تقليص المديونية الخارجية للجزائر ومستوى الأمن المالي الخارجي.

ثالثا: احتياطي الصرف

وصلت الاحتياطات الخارجية الرسمية للجزائر خلال السنوات الأخيرة في اتجاه تصاعدي خاصة منذ عام 2003 وذلك في ظل التطورات الإيجابية في ميزان المدفوعات الجاري. فقد سجل احتياطي الصرف الجزائري نهاية عام 2007 مستوى قياسيا ببلوغه سقف 110 مليار دولار مقابل 77.78 مليار دولار في عام 2006، أي بمعدل نمو بلغ نسبة 41.42 % . واستطاعت الجزائر تحقيق هذا الرقم بفضل استفادتها من ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية و تحسين مستوى متوسط سعر النفط الجزائري إذا تخطى حاجز 100 دولار للبرميل.

الجدول رقم (2-11): تطور احتياطات الصرف في الجزائر خلال الفترة (1999-2007)

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
إجمالي الاحتياطات	4.41	11.91	17.92	23.1	32.92	43.11	56.18	77.78	110.18
إجمالي الواردات	9.16	9.17	9.94	12.0	13.35	18.30	20.35	21.45	27.44
معدل التغطية (بالأشهر)	5.7	15.6	21.6	23.1	29.2	28.3	33.1	43.5	48.2

المصدر: بناءا على معطيات بنك الجزائر.

وفيما يتعلق الاحتياطات الخارجية الرسمية للواردات، فقد استمرت الجزائر في تحقيق أعلى النسب، إذا ارتفعت من 5.7 شهرا سنة 1999 إلى 29.2 شهرا سنة 2003، ليصل إلى مستوى 48.2 شهرا سنة 2007، أي ما يعادل أربع سنوات تقريبا.

وعلى هذا الأساس، فإن هذا الحجم الكبير لاحتياطات الصرف بالجزائر يسمح بـ :

- نشر درجة من الثقة لدى الأسواق في قدرة البلد على الوفاء بالتزاماته الخارجة.
- البرهنة للأعوان الاقتصاديين على وجود أصول خارجية مساندة لاستقرار العملية المحلية.
- مساعدة الحكومة على تلبية احتياجاتها من النقد الأجنبية الوفاء بالتزاماتها الناشئة عن الدين الخارجي.
- القدرة على مواجهة الكوارث والطوارئ المفاجئة والصدمات الخارجية.

الشكل رقم (10-2): تطورات احتياطات الصرف في الجزائر خلال الفترة (1999-2007).

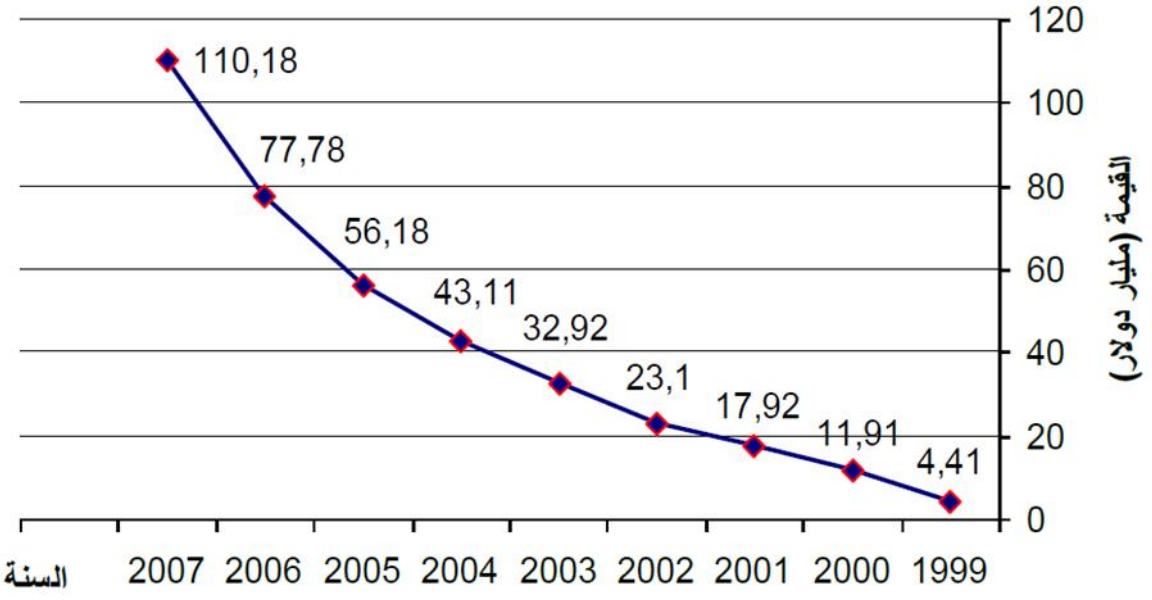

المصدر: بناءا على معطيات بنك الجزائر.

ورغم هذه القفزات الكبيرة لاحتياطات الصرف في الجزائر والتي عرفت كل سنة، فإن الأرقام التي طرحها صندوق النقد الدولي مؤخرا تدفع صوب الاعتقاد بتحقيق مزيد من القفزات وفق ذات الاتجاه، إذ وعلى

حسب توقعات هذه المؤسسة الأخيرة، فإن هذا الاحتياطي سيبلغ نهاية العام الحالي (2008) نحو 145.6 مليار دولار، ثم 173.4 مليار نهاية عام 2009 ليبلغ نهاية 2010 نحو 197.5 مليار دولار. أما في نهاية 2011، فمن المتوقع أن يصل إلى 218.9 مليار ليسجل بعدها آخر عام 2012 مالا يقل عن 238.9 مليار دولار.

رابعا : صندوق ضبط الموارد:

تعتمد الجزائر في إعدادها لمختلف قوانين الموازنة على 19 دولار كسعر مرجعي لأسعار النفط رغم أن البترول بـ 19 دولار يضع الموازنة الجزائرية في عجز دائم نظرا للارتفاع القياسي لسعر البترول وتجاوز سعر البرميل مستوى المائة دولار وهذا القدر من العجز يزيد من الجدل حول سر تفضيل العجز في الموازنة على التوازن المالي وهو ما أفرز وصول نسبة التضخم إلى ما هي عليه.

ومن المتعارف عليه في الجزائر أن هذه الفوائض توضع في صندوق خاص يطلق عليه "صندوق ضبط الموارد" يستوعب قيمة مالية تزيد عن 2931 مليار دينار جزائري سنة 2006، أي ما يعادل 40 مليار دولار، ولقد بلغت تلك القيمة سنة 2007 ما يزيد عن 3194 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 46 مليار دولار تقريبا. وتتمتع الحكومة هناك بصلاحية اللجوء إلى 30 مليار دولار لسد أي عجز، لكن الأزمات الاجتماعية المتتالية، جعلت مراقبين يطرحون استفهامات بالجملة عن فعالية توظيف الفوائض لتحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي كمعدل النمو ومعدل البطالة، سيما وأن احتياطي الصرف الجزائري يضمن للبلاد أكثر من ثلاث سنوات استراد.

وقد بلغ رصيد صندوق ضبط الإيرادات البترولية قرابة 46 مليار دولار سنة 2007 بعد أن تعدت مجمل مداخيله منذ تأسيسه 68 مليار دولار، وقد صرف 22.2 مليار دولار لتسديد مسبق لمديونية الجزائر الخارجية.

وبالنسبة لوزارة المالية الجزائرية، فإن أموال الصندوق يتم تسييرها بشفافية وفق القانون المسير للصندوق الذي ينص على إنفاق أمواله في اتجاه يخدم الأجيال القادمة، بخصوص تسديد الديون الخارجية التي كانت ستحملها الجزائر في المستقبل، ومنه تم استخدام 22.2 مليار دولار من أموال الصندوق لتسديد مسبق للديون.

المبحث الثالث: واقع تنافسية الاقتصاد الجزائري

تحاول الجزائر التفاعل مع المتغيرات الاقتصادية العالمية، من خلال مختلف الاجراءات التي قامت وتقوم بها للاندماج أكثر في الاقتصاد العالمي، هذه الجهود غالبا ما توصف بعدم النجاعة والفعلية وهذا نتيجة التناقضات بين هذه الجهود والوقع الداخلي للاقتصاد الجزائري بشكل عام والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية بشكل خاص. هذه المؤسسة التي ما تزال تبحث عن تعزيز قدراتها التنافسية لمواجهة المعطيات المستقبلية الناجمة عن جهود الجزائر للانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر والشراكة الاقتصادية بمختلف أشكالها.

من خلال هذا المبحث سنتحدث عن تنافسية الاقتصاد الجزائري وترتيبه حسب تقرير التنافسية العالمية، وكذلك السياسات المنتهجة لتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري، دون أن ننسى التطرق إلى الوضعية التنافسية للجزائر.

المطلب الأول: تنافسية الاقتصاد الجزائري حسب تقرير التنافسية العالمية

يعتبر تقرير التنافسية العالمي الذي يصدره المنتدى الاقتصادي مؤشرا فاعلا لقياس القدرة التنافسية للدول وأداة لتفحص نقاط القوة والضعف في بيئة الأعمال، كما أنه يعتبر أداة لتوجيه السياسات الاقتصادية لبلدانهم على المستويين الكلي و الجزئي بغية النهوض بتنافسية اقتصاديا تهم، خاصة في ظل التحديات والأزمات التي تعصف بالاقتصاد العالمي.

لقد أوضح تقرير التنافسية العالمي لعام 2012-2013 تراجعا طفيفا لمرتبة الجزائر التنافسية إلى المرتبة 110 عالميا من بين 144 دولة مقارنة مع المرتبة 87 من بين 142 دولة خلال العام 2011-2012،حيث أن القوانين الضريبية ومعدلات الضرائب وإمكانية الحصول على التمويل هي أهم المشكلات التي تواجه رجال الأعمال خلال مزاولتهم الأعمال في الجزائر، فتراجع مرتبة الجزائر حسب مؤشر التنافسية العالمي مرده إلى الأداء المتواضع للجزائر حسب بعض المحاور الأساسية والتراجع الكبير في مرتبة الجزائر حسب المحاور الأخرى؛ حيث اعتمد تصنيف التنافسية العالمية على دراسة حالة كل دولة وفقا ل 12 معيارا من مقاييس التنافسية العالمية والتي تشمل أساسا جودة المؤسسات، والبنية التحتية، واستقرار الاقتصاد، إلى جانب مدى استفادة أكبر عدد من المواطنين من التعليم الأساسي والرعاية الصحية القاعدية، والتعليم العالي والتكوين المهني، فضلا عن جودة وسوق البضائع والخدمات والسوق المالية، ومستوى التقدم التكنولوجي، وحجم الوسق، ومدى قوة الإبداع في النشاطات الاقتصادية، والتي يمكن عرضها في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-12).ترتيب الجزائر في تقرير التنافسية العالمي للفترة 2011-2012 و 2012-2013.

المحاور الرئيسية	مرتبة الجزائر حسب تقرير 2012-2011		مرتبة الجزائر حسب تقرير 2013-2012		فرق الأداء
	المرتبة (142-1)	النقاط (7-1)	المرتبة (144-1)	النقاط (7-1)	
تصنيف التنافسية الإجمالي	87	4.0	110	3.7	↓ 23
المتطلبات الأساسية	75	4.4	89	4.2	↓ 14
1- مؤشر المؤسسات	127	3.1	141	2.7	↓ 14
2- مؤشر البنية التحتية	93	3.4	100	3.2	↓ 7
3- مؤشر الاقتصاد الكلي	19	5.7	23	5.7	↓ 4
4- مؤشر الصحة والتعليم الأساسي	82	5.5	93	5.4	↓ 11
معززات الكفاءة	122	3.4	136	3.1	↓ 14
5- مؤشر التعليم العالي والتدريب	101	3.5	108	3.4	↓ 7
6- مؤشر كفاءة سوق السلع	134	3.4	143	3.0	↓ 9
7- مؤشر كفاءة سوق العمل	137	3.4	144	2.8	↓ 7
8- مؤشر تطور الأسواق المالية	137	2.6	142	2.4	↓ 5
9- مؤشر الجاهزية التكنولوجية	120	2.8	133	2.6	↓ 13
10- مؤشر حجم السوق	47	4.3	49	4.3	↓ 2
عوامل تطور الإبداع والابتكار	136	2.7	144	2.3	↓ 8
11- مؤشر مدى تطور بيئة الأعمال	135	2.9	144	2.5	↓ 9
12- مؤشر الابتكار	132	2.4	141	2.1	↓ 9

المصدر: د.ريحان الشريف وهيام لمياء، 2013. دور مناخ الاستثمار في دعم وترقية تنافسية الاقتصاد الجزائري، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 36، ص 80.

وبحسب معطيات الجدول أعلاه فإن النتائج تشير إلى:

أولا: ترتيب الجزائر حسب مجموعة المتطلبات الأساسية

نلاحظ من الجدول أن الجزائر سجلت تراجعا قدر ب 14 مرتبه عن سنة 2011-2012، والسبب في ذلك يعود إلى التراجع المحقق في أغلب المحاور المكونة لهذه المجموعة سنة 2012-2013، والتي نبرزها في ما يلي:

1. **مؤشر المؤسسات:** حسب هذا المؤشر فإن أداء الجوائز قد سجل تراجعا ب 14 مركزا مقارنة بترتيبها في التقرير السابق الصادر سنة 2011-2012 والذي كان 127.
2. **مؤشر البنية التحتية:** احتلت الجزائر المرتبة 100 حسب هذا المؤشر مسجلة بذلك تراجعا طفيفا مقارنة بالمرتبة التي احتلتها في تقرير 2011-2012 حيث تراجعت ب 07 مراكز، ويعزى هذا التراجع بشكل رئيسي إلى التراجع المسجل في مؤشر جودة البنية التحتية للموانئ، وكذلك التراجع الطفيف في مرتبة الجزائر حسب المؤشر الفرعي لجودة البنى التحتية للطرقات والمواصلات والذي قدر ب 19 مرتبة ليحقق المرتبة 125 سنة 2012-2013.

3. **مؤشر الاقتصاد الكلي**: من الملاحظ أن هناك تراجع طفيفا في مؤشر الاقتصاد الكلي من المرتبة 19 خلال 2011-2012 إلى المرتبة 23 سنة 2012-2013 ليسجل تراجع قدر ب 04 مراتب، والسبب يعود إلى التراجع في بقية المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر.
4. **مؤشر الصحة والتعليم الأساسي**: فيما يخص الصحة والتعليم الأساسي ضمن مجموعة المتطلبات الأساسية، فقد احتلت الجزائر المرتبة 93 حسب هذا المؤشر مسجلة بذلك تراجعا طفيفا مقارنة بالمرتبة التي احتلتها في تقرير 2011-2012 حيث تراجعت ب 11 مرتبة، والسبب يعود إلى التراجع المسجل في بقية المؤشرات الفرعية كالتراجع المسجل في مرتبة الجزائر حسب المؤشر الفرعي في مؤشر جودة التعليم الأساسي والذي قدر ب 16 مرتبة ليحقق المرتبة 129 سنة 2012-2013.

ثانيا: ترتيب الجزائر حسب مجموعة معززات الكفاءة: لقد تراجعت الجزائر حسب هذه المجموعة ب 14 مركزا حيث كانت ضمن المرتبة 122 خلال العام 2011-2021 لتتراجع إلى الرتبة 136 خلال العام 2012-2013، ذلك لأن تنافسية الاقتصاد الجزائري أصبحت تعتمد كليا على الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد وليس فقط على مدى توافر الموارد الطبيعية والبنية التحتية الجديدة، حيث سجلت جل مؤشرات هذه المجموعة تراجعا كما يلي:

1. **مؤشر التعليم العالي والتدريب**: سجلت الجزائر في هذا المؤشر المرتبة 108 مقارنة بالمرتبة 101 في عام 2011-2012 متراجعة ب 07 مراتب، حيث يعزى ذلك إلى التراجع الطفيف في بعض المؤشرات الفرعية كمؤشر جودة التعليم والذي تراجعت الجزائر فيه ب 08 مراتب لتحتل المرتبة 131، وكذلك التراجع المسجل في مؤشر جودة إدارة المدارس حيث تراجعت بمقدار 30 مرتبة لتسجل المرتبة 131 ضمن الدول المشاركة في التقرير.
2. **مؤشر كفاءة سوق السلع**: في هذا المؤشر تراجعت الجزائر ب 09 مراتب أي المرتبة 143 من بين 144 دولة مشاركة في التقرير وهي مرتبة متدنية ولا ترقى إلى المستوى المطلوب وهي تعطي لنا صورة عن عدم كفاءة الأسواق السلعية في الجزائر.
3. **مؤشر كفاءة سوق العمل**: هناك تراجع للجزائر حسب هذا المؤشر مسجلة بذلك تراجعا قدر ب 07 مراتب عن السنة 2011-2012 وحلت بذلك في المرتبة 144، والسبب في ذلك يعود إلى التراجع المحقق في المؤشرات الفرعية المكونة لهذا المؤشر ولعل من أبرزها مؤشر الأجور والإنتاجية حيث تراجع ترتيب الجزائر ب 08 مراتب لتحتل المرتبة 144 مقارنة بالمرتبة 136 في العالم 2011-2012.

4.مؤشر تطور الأسواق المالية: احتلت الجزائر المرتبة 142 من بين 144 دولة مشاركة في التقرير متراجعة بذلك ب 05 مراتب عن الترتيب العام 2011-2012، وذلك بسبب تراجع مراتب بعض المؤشرات الفرعية، كمؤشر التسويق في سوق الأسهم 143 متراجعة ب 04 مراتب ومؤشر سهولة الحصول على القروض ب 33 مرتبة ليحل في المرتبة 128 والتراجع في مؤشر توفر رأس المال البشري ب 28 مرتبة ليحل في المرتبة 138 خلال 2012-2013. وبالتالي هي تعتبر في ذيل الترتيب بالنسبة لهذا المؤشر وعلى هذا الأساس يمكن القول أن الجزائر مازالت التخلف في مجال الأسواق المالية.

5. مؤشر الجاهزية التكنولوجية: حقق ترتيب الجزائر في مؤشر الجاهزية التكنولوجية تراجعا ب 13 مرتبة عن سنة 2011-2012 لتحتل المرتبة 133، حيث يعزى ذلك إلى التراجع في بعض المؤشرات الفرعية ضمن هذا المحور كمؤشر توافر أحداث التقنيات التكنولوجية والذي تراجعت الجزائر فيه ب 20 مرتبة لتحتل المرتبة 142، ومؤشر القدرة على نقل التكنولوجيا تراجعت ب 17 مرتبة لتحل المركز 140 مقارنة بترتيب سنة 2011-2012.

6. مؤشر حجم السوق: تراجعت مرتبة الجزائر بشكل طفيف جدا إلى المرتبة 49 ب 02 مراتب عن سنة 2011-2012، وعلى العموم يمكن القول أن حجم السوق الجزائري يعتبر من بين المحفزات على الاستثمار لذا يجب التوجه إلى الأسواق الخارجية لتوسيع السوق أمام المنتجات والخدمات الجزائرية وذلك للمحدودية السوق المحلية.

ثالثا: ترتيب الجزائر حسب مجموعة عوامل تطور الإبداع والابتكار: لقد تراجع ترتيب الجزائر حسب هذه المجموعة ب 08 مراتب مقارنة بالترتيب العام 2011-2012 لتحتل بذلك المرتبة 144 من بين 144 مشاركة في التقرير، والسبب في ذلك يعود إلى التغيرات تطرأ على المؤشرات الفرعية.

1. مؤشر مدى تطور بيئة الأعمال: كانت نتائج الجزائر متواضعة نوعا ما في جميع مؤشرات هذا المؤشر حيث سجلت تراجع ب 09 مراتب ليصل إلى المرتبة 144 في الترتيب العام.

2. مؤشر الابتكار: شهد مؤشر الابتكار ضمن مجموعة عوامل تطور الإبداع والابتكار تراجع ب 09 مراتب ليسجل المرتبة 141 خلال العام 2012-2013 مقارنة بالترتيب العام 2011-2012 والذي كان 132، حيث تراجعت مؤشراته الفرعية كمؤشر التعاون بين الجامعات والمؤسسات الصناعية في البحث والتطوير والذي تراجع ب 08 مراتب ليسجل المرتبة 144 وكذلك تراجع

مؤشر جودة مؤسسات البحث العلمي ب 15 مرتبة ومؤشر القدرة على الابتكار ب 18 مرتبة ليسجلا المراتب 141 و143 على التوالي خلال العام 2012-2013.

المطلب الثاني: سياسات تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري

يعد بناء وتنمية القدرة التنافسية منطلقا أساسي لمجابهة تحديات النظام العالمي، الامر الذي يتطلب جهودا جادة للقيام بتعديلات وتغييرات جوهرية في متكاملة من العوامل، كما أن المرور من وضعية اقتصادية حمائية إلى اقتصاد السوق عملية شاقة وصعبة، مما جعل الدولة تفكر في سياسات واستراتيجيات جديدة بهدف الرفع من قدرتها التنافسية، ومن أهم السياسات التي تسعى إلى دعم القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري ما يلي:[48]

أولا: العمل على تهيئة البيئة الاستثمارية المناسبة لتشجيع الاستثمارات المحلية واجتذاب الاستثمارات الأجنبية: وضع إطار تشريعي ملائم يساعد على تحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية ويكون متسم بالشمولية والمرونة والوضوح في منح الإعفاءات والتسهيلات ضمن ضوابط تنمويو واستثمارية واضحة ومحددة وتبسيط إجراءات الترخيص والتسجيل للمشاريع الاستثمارية الجديدة ووضع الإطار المؤسسي اللازم للإشراف على كافة القضايا المتعلقة بالاستثمارات وإدارتها، وبالتالي توجيه مشروعات هذا الاستثمار إلى المجالات الأكثر أهمية في الاقتصاد.

ثانيا: إصلاح القطاع العام وتسريع عمليات الخصخصة: ذلك أن تطوير أداء المؤسسات العمومية الاقتصادية ورفع كفاءتها وزيادة إنتاجيتها وذلك ضمن إجراءات التصحيح الهيكلي لكل القطاعات. كما يجب تنظيم عمليات الخصخصة التي باشرتها الدولة بمختلف الميادين والإسراع في تنفيذها وتعزيز دور القطاع الخاص من خلال قيامه بعمليات الإنتاج والاستثمار والتصدير حيث ذلك لا يلغي الدور الرقابي والإشرافي والتنظيمي للحكومة.

ثالثا: تثمين الثروات والموارد الاقتصادية: ويكون ذلك بتحفيز وتشجيع استغلالها وتحويلها وهو شأن الصناعة البتروكيماوية والسياحية والصناعات التقليدية والصيد البحري وهي قطاعات مولدة للثروة ومناصب الشغل والصادرات الجديدة.

رابعا: تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات: ويكون ذلك من خلال دعمها الفعلي بتخفيف الإجراءات البيروقراطية ووضع تحفيزات جبائية ومالية ملائمة وخاصة في المجالات التنافسية فبمثل هذا المسعى يمكن للبلد أن يجسد تدريجيا قدوم موارد مالية خارجية جديدة.

[48] – منظمة النقد العربي .(2011). فقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لضمان الاستثمار ،ص ص. 55-56.

خامسا: مواصلة إصلاح السياسة النقدية: وهذا للوصول إلى الاستقرار النقدي الذي يعتبر بمثابة الركن الأساسي لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وزيادة القدرة التنافسية، ويكون ذلك من خلال الاستفادة بحجم احتياطات الصرف الهائلة لدى البنك المركزي وتعزيز سلامة الجهاز المصرفي من خلال تفعيل مستويات الرقابي والإشراف بما يتلاءم مع المعايير الدولية.

سادسا: تطوير السوق المالية الجزائرية: إن الاهمية التي توفرها بورصات القيم المنقولة في تحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني باعتبارها وعاء ضروري لبناء الادخار الوطني وقاعدة لتحفيز الاستثمارات المحلية وجذب الأجنبية منها، ويكون ذلك من خلال إعادة هيكلة وتنظيم السوق المالية الجزائرية من خلال إيجاد الهيكل المؤسسي المناسب له واستكمال البنية التحتية له بما يتناسب مع المعايير الدولية تحقيقا للشفافية والسلامة لتعامل بالأوراق المالية.

خاتمة

اتصف اقتصاد الجزائر في التسعينات بالضعف على غرار البرامج المطبقة للوصول إلى التنمية الا أن تعثر الجزائر في تسديد ديونها وأعبائها وأزماتها الاقتصادية الحادة أدى بها إلى اللجوء الى صندوق النقد الدولي عن طريق مفاوضات والتي سمحت للجزائر بالحصول على سيولة لفترة طويلة غير أن هذه المدة لم تكن كافية من أجل الاستقرار الاقتصادي الجزائري مما جعلها تلجأ الى صندوق النقد الدولي مرة أخرى لمواصلة سلسلة اصلاحات اقتصادية وعليه توصلت الجزائر الى عقد ثاني مع صندوق النقد الدولي لحل اختلالات هيكلية التي ميزت الاقتصاد الجزائري حيث وافق هذا الأخير على منح قروض مرة أخرى للجزائر مما أدى بهذا الأخير الى استرجاع ثقة المؤسسات المالية العالمية واتخاذ عدة قرارات لتحقيق أهداف دون اهمال قطاع السكن والفلاحة.

أما في الألفيات تحولت الجزائر الى ورشة كبرى للهياكل القاعدية والتطور النوعي في الكثير من الخدمات والتقليص من حدة الفقر والبطالة، كما حققت الجزائر تقدما في مجال تحسين مؤشراتها النقدية والمالية.

وبالتالي أصبحت الجزائر تحاول التفاعل مع التغيرات الاقتصادية العالمية من خلال تعزيز قدرتها التنافسية لمواجهة معطيات مستقبلية، غير أن تقرير التنافسية العالمي لعام 2012-2013 أوضح تراجع طفيف لمرتبة الجزائر بسبب القوانين الضريبية ومعدلات الضرائب وصعوبة التمويلات، مما جعل الدولة تفكر في سياسات واستراتيجيات جديدة بهدف الرفع من قدرتها التنافسية.

الفصل الثالث

مقدمة:

تعتبر الجهود التي تبذلها الجزائر لترقية قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة أهم معالم التنمية الاقتصادية البارزة خاصة وأن الجزائر تنفتح على اقتصاد السوق والاقتصاد العصري وتمتلك موارد هامة تشجع على تطوير هذه التكنولوجيات في السوق الجزائرية.

حيث يبرز المجهود التي تبذله الدولة والتي تتمثل في مشاريع وتنظيمات تهدف إلى ترقية قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة لما تملكه الدولة من كفاءات في هذا المجال. زاد على دورها كمحرك للتنمية الاقتصادية حيث أصبحت المؤسسة الجزائرية أكثر وعيا أن الإعلام يعد وسيلة إنتاجيه ومن جهته أخرى تعتبر السوق الجزائرية لتكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة في أوج تطورها تزامنا مع نمو متوقع معتبر بالنسبة لثلاث سنوات المقبلة لأهمية السوق الجزائرية في المغرب العربي فيما يخص الإمكانيات. ويجرد الذكر أن مختلف المشاريع في مجال المعلوماتية تدخل في إطار السياسة الوطنية لتعميم التكنولوجيات الجديدة للإعلام و الاتصال وبالعمليات المرتبطة بالتعليم عن بعد خاصة لفائدة المناطق البعيدة و كذا المكتبات الافتراضية والشبكة التي تربط مختلف الجامعات وإعداد البرامج المعلوماتية.

يعمل هذا الفصل على إبراز العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات و التنمية في الجزائر، حيث سيتم دراسة القدرات الاقتصادية لقطاع المعلومات والاتصال في البلدان العربية في المبحث الاول أما في المبحث الثاني وضعية تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر لنصل في المبحث الثالث لدراسة المبادرات الجزائرية في مجال تنمية وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

المبحث الأول: القدرات الاقتصادية لقطاع المعلومات والاتصال في البلدان العربية.

رغم الصعوبات التي يعرفها العالم العربي التقنية منها والسياسية تشير جميع التوقعات إلى أن المنطقة العربية ستشهد تضاعفاً في استخدام قطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات. بعضها يمليه تسارع انضمام الدول العربية إلى منظمة التجارة والعالمية وبالتالي تحرير العديد من القطاعات المؤثرة وفي مقدمتها قطاع الاتصالات.

المطلب الأول: الاستثمار في قطاع المعلومات و الاتصالات.

لاشك أن فرص الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في الدول العربية لا حدود لها فمزج مجتمع المعلومات و الاتصالات مع اقتصاد الأمة يشهد نموا سريعا في الدول.

أولا: معدل نمو الاستثمار في قطاع الاتصالات في البلدان.

يبين لنا الجدول(3–1)أن معظم البلدان العربية قد حققت نموا موجبا في معدل الاستثمار ضمن قطاع الاتصالات خلال العامين(2008–2009)،تتصدر عمان المركز الأول عندما حققت معدل نمو بلغ نحو (198%)وهو يفوق معدل مجموعة بلدان الاسكوا التي سجلت معدل (105.5%) وقد جاءت سوريا في المرتبة الثانية وتلتها الأردن عندما حققت(154.9%)و(152.6%)على التوالي.

الجدول(3 - 1) :معدل نمو الاستثمار في قطاع الاتصالات في البلدان المختارة -2009

البلد	الاستثمار في قطاع الاتصالات لعام 2008 ب (ألاف الدولارات)	الاستثمار في قطاع الاتصالات لعام 2009 ب (ألاف الدولارات)	معدل نمو الاستثمار (بالمائة %)
الأردن	161971	247138	152.6
سوريا	628240	973630	154.6
السودان	7708325	7708325	100
العراق	---	256410	---
عمان	200130	396548	198
قطر	383315	346241	90.3
مصر	2737143	311769	113.8
السعودية	1071175	10561218	98
اليمن	267700	243257	90.8
المجموع	22590303	23849983	105.5

المصدر: الأمم المتحدة. (2011). الملامح الإقليمية لمجتمع المعلومات في غربي آسيا اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، (الإسكوا)، نيويورك، ص.151.

(---) تشير لعدم توافر البيانات

وفيما يتعلق بالقوى العاملة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تشير البيانات المتوفرة من الاتحاد الدولي للاتصالات فقط إلى الموظفين بدوام كامل في قطاع الاتصالات حيث نجد أن عدد العاملين في قطاع الاتصالات في عشرة بلدان من البلدان الأعضاء في الاكسوا قد بلغ إلى(145000) عامل سنة 2008 و(149000) عامل سنة 2009، وتعد مصر الناجح في توليد فرص العمل في قطاع الاتصالات، حيث يبلغ عدد الموظفين فيه نحو (62000)، وتليها المملكة العربية السعودية بواقع (25000) عامل.[49]

[49]ولاء، عبد النبي عبود.(2016).تحليل القدرات الاقتصادية لقطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في البيئات الاقتصادية العربية، مجلة الكوت للعلوم الإدارية و الاقتصادية كلية الاقتصاد و الإدارة ، جامعة وأسط العدد(24)، ص 76.

الشكل(3-1) عدد الموظفين بدوام كامل في قطاع الاتصالات في عامي 2008و2009 لبعض البلدان العربية.

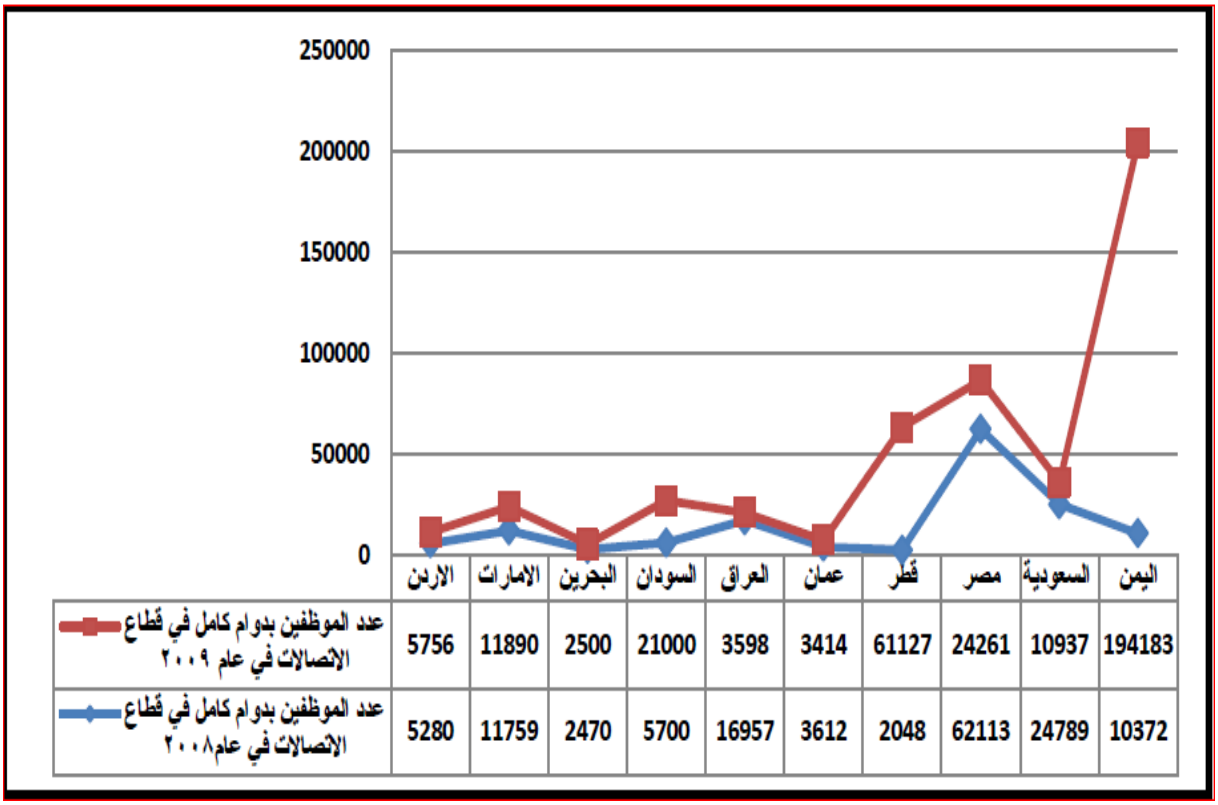

	الاردن	الامارات	البحرين	السودان	العراق	عمان	قطر	مصر	السعودية	اليمن
عدد الموظفين بدوام كامل في قطاع الاتصالات في عام ٢٠٠٩	5756	11890	2500	21000	3598	3414	61127	24261	10937	194183
عدد الموظفين بدوام كامل في قطاع الاتصالات في عام٢٠٠٨	5280	11759	2470	5700	16957	3612	2048	62113	24789	10372

بالاعتماد على الجدول(**3-1**)

ثانيا: عائدات قطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات:

يؤكد الجدول (3-2)أن قطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات بنسبة (3.33%)من الناتج المحلي الإجمالي كمعدل من البلدان العربية ما يشير إلى وجودا مكانية كافية لنمو هذا القطاع في البلدان العربية إذا أسهم قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المملكة العربية السعودية بنسبة (8%) من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2008 وبقيمة 37 مليون دولار بوصفها أحسن أداء في حين لم يسهم إلا بنسبة (0.8%) وبقيمة 95 مليون دولار من الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين ليمثل أدنى أداء. وتأتي كل من سوريا والكويت بعد أداء السعودية عندما حققنا مساهمة لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بلغت (5%) و(4.5)% على التوالي من الناتج المحلي الإجمالي. ويتصدر العراق أداء بلدان الصراع لاسيما لبنان وفلسطين عندما سجل مساهمة بلغت نحو(1.8%) من الناتج المحلي الإجمالي وذلك يعود إلى تنامي الاستثمارات في قطاع المعني.

الجدول (3-2):عائدات تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات لبلدان العربية في عام 2008

البلد	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	عائدات تكنولوجيا المعلومات و الاتصال (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	عائد تكنولوجيا المعلومات و الاتصال (مليون دولار)
فلسطين	11.95	0.8	95.60
السعودية	467.60	8.0	37408.00
مصر	162.82	3.5	5698.70
الكويت	112.11	4.5	5044.95
سوريا	55.20	5.0	2760.00
العراق	92.30	1.8	1661.40
قطر	5.72	2.0	1054.40
لبنان	28.66	1.4	401.24
البحرين	15.83	3.0	474.90

المصدر :

United Nation.(2009). Regional Profile of the Information, Society in Western Asia, Economic and Social Commission, forwesterner/ESCWA/ICTD/2009/12, New York ,p .187.

إن تراجع نسبة مساهمة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الناتج المحلي الإجمالي في بعض البلدان العربية يعود إلى تردي الظروف الاقتصادية العالمية والإقليمية التي جعلت من نمو قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الناشئ الأمر الأكثر صعوبة نتيجة تباطؤ معدل نمو الاقتصاد العالمي و انعكاسه عبر انخفاض الطلب على البترول وتم انحصار وتيرة الاستثمارات في القطاع المعني. فضلا عن انعكاسات الصراع الناجم من الاضطرابات الأمنية و السياسية.

و في عام 2009 تصدرت السعودية المركز الأول عندما حققت نحو 3.4 مليار دولار كقيمة سوقية لخدمات قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تلتها كل من الإمارات ومصر عندما حققتا قيمة سوقية

بلغت (3.1) و(1.2) مليار دولار على التوالي. وهذا أداء وثيق الصلة بمساهمة القطاع المعني في الناتج المحلي الإجمالي ومستوى الاستثمارات في القطاع المعني من جانب أخر.

الجدول(3-3) عوائد الاتصالات و القيمة السوقية لتكنولوجيا المعلومات في عام 2008

البلد	الناتج المحلي الاجمالي (مليار دولار)	عائدات الاتصالات (مليون دولار)	القيمة السوقية لتكنولوجيا المعلومات (مليون دولار)
الإمارات	163.30	3 501.95	3 100
البحرين	15.83	689.76	342
عمان	35.73	964.60	294
قطر	52.72	806.80	402
الكويت	112.11	3 924.07	774
لبنان	28.66	1 948.18	251
مصر	162.82	4 958.08	1 200
السعودية	467.60	11 450.48	3 400

المصدر:

United Nation.(2009). Régional Profile of the Information Society in Western Asia, Economique and Social Commission for westernien/ESCWA/ICTD/2009/12, New York, ,p .188.

المطلب الثاني :صادرات قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

يؤكد الجدول (3-4) قيمة الصادرات ذات التكنولوجيا العالية، التي تتطلب كثافة في الأبحاث ودرجة تطوير عالية، ونسبتها من إجمالي صادرات الخدمات التجارية في البلدان العربية وقد تفوقت الأردن عندما سجلت قيمة صادراتها من التكنولوجيا العالية HIGHETCH(5%) من إجمالي الصادرات الصناعية وثمة أداء ضعيف لكل من مصر وسوريا وعمان. وإذ ما قورن أداء البلدان العربية المعنية مع أداء ايرلندا التي حققت نسبة بلغت نحو (34%) فإن الفجوة الرقمية DIGITL GAP متعاظمة.

الجدول رقم (3-4):الصادرات ذات تكنولوجيا العالية في بعض بلدان العالم الاسكوا مقارنة بالهند وايرلندا و تركيا.

البلد	قيمة الصادرات ذات التكنولوجيا العالية (مليون دولار) 2004	نسبة الصادرات ذات التكنولوجيا العالية من إجمالي الصادرات الصناعية (%)
مصر	15	1
الأردن	147	5
عمان	22	1
سوريا	6	1
الهند	2840	5
آيرلندا	30239	34
تركيا	1064	2

المصدر: الأمم المتحدة. (2007).الملامح الإقليمية لمجتمع المعلومات في غربي أسيا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا،(الإسكوا)،نيويورك،ص4

الجدول رقم(3–5) :يمثل صادرات خدمات الحاسوب و المعلومات و الاتصالات.

البلد	صادرات الخدمات التجارية2004	صادرات خدمات الحاسوب والمعلومات والاتصالات وخدمات تجارية أخرى 2004	
	القيمة (مليون دولار)	القيمة (مليون دولار)	النسبة من قيمة صادرات الخدمات التجارية (%)
مصر	14046	3792	27
الأردن	2036	281	14
الكويت	2067	58	3
عمان	830	21	3
سوريا	2222	184	8
الهند	39638	26320	66
أيرلندا	52158	30356	58
تركيا	23806	4095	17

المصدر الأمم المتحدة. (2007).الملامح الإقليمية لمجتمع المعلومات في غربي آسيا اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا،(الإسكوا)،نيويورك ص 3.

إن معدلات الاستيراد قد تجاوزت بدرجة كبيرة معدلات التصدير ،وهو ما يرجع إلى عدم وجود صناعة حقيقة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات فضلا عن أن معدلات تصدير سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع بلدان لاسيما الأردن والإمارات العربية المتحدة أعلى بكثير عما عليه في البلدان العربية الأخرى.

الجدول رقم (3-6)واردات و صادرات تكنولوجيا المعلومات و الاتصال 2000 –2007:

البلد	السلع				الخدمات	
	صادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (نسبة مئوية من إجمالي السلع المصدرة)		صادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (نسبة مئوية من إجمالي السلع المستوردة)		صادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (نسبة مئوية من إجمالي الخدمات المصدرة)	
	2000	2007	2000	2007	2000	2007
الأردن	3.7	4.8	5.9	7.0	..	..
الإمارات	..	4.3	..	8.6	..	..
البحرين	0.1	0.1	3.6	2.3	..	..
سوريا	0.0	0.1	1.3	2.5	..	5.8
السودان	0.0	0.0	6.5	7.5	3.4	5.4
العراق	..	..	..	..	..	1.9
عمان	0.6	0.8	3.7	3.8	..	..
قطر	0.1	0.0	5.1	7.6	..	..
لبنان	1.6	1.2	4.5	4.0	1.4	2.2
مصر	..	..	..	..	3.4	4.2
السعودية	0.1	0.3	5.1	7.8	..	..

المصدر:

United Nation.(2009). Regional Profile of the Information Society in Western Asia, 2009,Économique and Social Commission for westernien/ESCWA/ICTD/2009/12 New York .189

وفي هذا الصدد فإن معدلات استيراد سلع تكنولوجيا المعلومات في بعض البلدان العربية فاقت بكثير معدلات التصدير و السبب الرئيسي في ذلك هو غياب صناعة حقيقة في هذا المجال فقد كان معدل الصادرات هذه السلع كنسبة مئوية من إجمالي الصادرات في البلدان العربية الأعضاء في الإسكوا

نحو(1.2%)في عام 2009،على حين بلغت نسبة استيراد هذه السلع من إجمالي الواردات (4.4%)لسنة ذاتها. ويمكن أن نلاحظ أيضا أن الأردن يواصل الحصول على معدلات صادرات في هذا القطاع أعلى من بقية بلدان الأعضاء في الإسكوا بنسبة بلغت (3.1)%في عام 2009 برغم من إن النسبة شهدت انخفاضا كبيرا. فقد كانت عام 2008 (5.5%).أما في لبنان ،فقد ارتفع معدل التصدير هذه السلع خلال العامين الماضين وقد حقق المركز الثاني بنسبة بلغت(3%)،ويليه الإمارات العربية المتحدة بنسبة (2%)،علما بأن نسبة كبيرة من صادرات هذه البلدان الثلاثة من السلع تشمل الحواسيب ومقومات العتاد الصلب و الهواتف النقالة و الإكسسوار آت الأخرى.[50]

المطلب الثالث الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات.

الإنفاق على قطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات زاد بمعدل قوي في دول العربية ، خاصة في دولة ، حيث نما الإنفاق على البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات(، علاوة على أن معظم أسواق الاتصالات في المنطقة قد تحررت وأصبحت فيها التنافسية عالية.

أولا: الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في البلدان العربية لعام 2003 –2008

يؤكد الجدول رقم(3-7) أداء الإنفاق على قطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات لعامي 2003 و 2008 إذا حققت البلدان العربية نموا في الإنفاق كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2008 حيث فاقت بعض البلدان العربية المعدل العالمي الذي بلغ نحو (6.41%)لاسيما الأردن التي حققت نموا بلغ نحو (9.42%) والإمارات العربية المتحدة التي سجلت نمو بلغ(7.74%)،في حين كان أداء الكويت منخفضا مقارنة بمتوسط العالمي عندما حقق نموا في الإنفاق هو الأقل من البلدان العربية الذي بلغ نحو(4.34%).

[50]الأمم المتحدة .(2013) .الملامح الإقليمية لمجتمع المعلومات في غربي أسيا ،اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا الإسكوا نيويورك،ص153.

الجدول رقم:(3-7)الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في البلدان العربية لعام 2003–2008

البلد	الناتج المحلي الاجمالي (مليار دولار)	الانفاق عاى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (مليون دولار)	الانفاق عاى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	الناتج المحلي الاجمالي (مليار دولار)	الانفاق عاى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (مليون دولار)	الانفاق عاى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (بملايين الدولارات)
	عام 2003			عام 2008		
الأردن	10.20	1 016.60	9.97	17.46	1 634.60	9.42
الإمارات	87.60	5 456.10	6.23	148.08	11 458.60	7.74
الكويت	47.83	2 404.30	5.03	134.54	5 832.80	4.34
مصر	71.36	3 540.10	4.96	149.02	9 775.20	6.56
السعوديةَ	214.57	10 539.60	4.91	423.07	20 407.90	4.82
العالم	36 221.92	2 383 312 .10	6.85	59 071.76	3 786 380.00	6.41

المصدر:

United Nation.(2009). Regional Profile of the Information Society in Western Asia, ,Économique and Social Commission for western/ESCWA/ICTD/2009/12, New York,2009,P.143

إن الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات هو من مؤشرات التي تستخدم لقياس النمو و تشير التقديرات بأن إلى أن مجموع الإنفاق العالمي قد وصل إلى 4406 مليار دولار في عام 2012 موزعا على النحو التالي (58%) أنفقت على خدمات الاتصالات و (21%) على خدمات الحاسوب و (9%) على البرمجيات. وقد سجلت منطقة الشرق الأوسط نسبة إنفاق على تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات تفوق المعدل العالمي. مع الإشارة أن المعدل السنوي للإنفاق على تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات أرتفع بنسبة(10%)في هذه المنطقة بين عامي 2010 و 2012 مقارنة بارتفاع في المعدل العالمي بلغت

نسبة(8%[51]).و الجدير بالذكر أن هذا النمو المرتفعة نسبيا التي سجلتها بعض البلدان العربية لاسيما المغرب و مصر و المملكة العربية السعودية و الإمارات العربية المتحدة اندرجت ضمن قائمة البلدان العشرين الأولى في العالم ذات معدلات النمو السنوية المركبة الأسرع .

الشكل رقم (3-2) :نمو الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات 2003–2012 معدل النمو السنوي المركب.

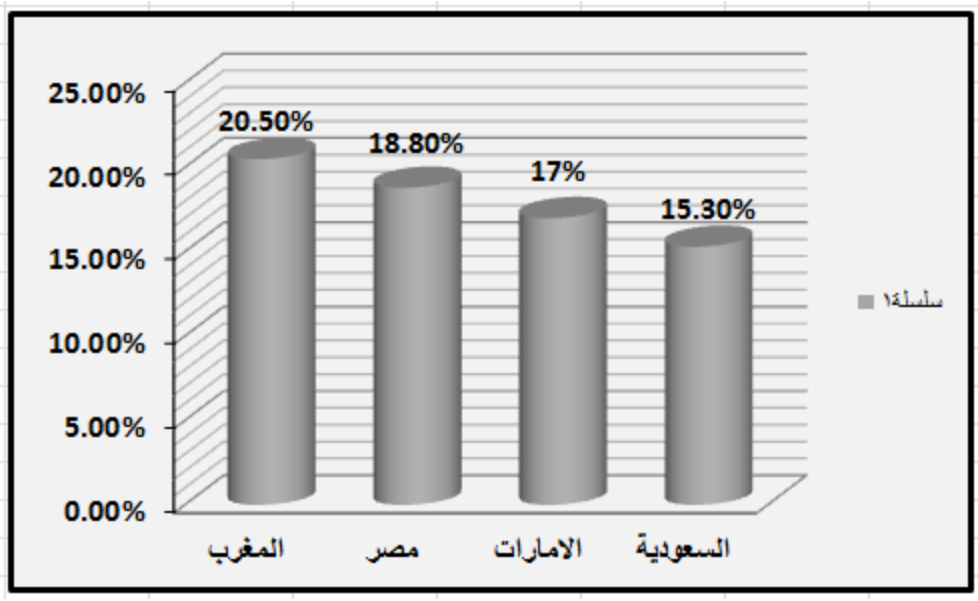

المصدر الأمم المتحدة. (2013).الملامح الإقليمية لمجتمع المعلومات في غربي آسيا اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا،(الإسكوا)،نيويورك،ص8.

ويسجل الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات نموا في بعض البلدان مجلس التعاون الخليجي و من المرجح أن يقارب مجموعة 180 مليار دولار خلال الأعوام الثلاثة المقبلة. ومن المتوقع أن ينمو الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات بنسبة تتراوح بين (8%)و (10%) تتصدر المملكة العربية السعودية و الإمارات العربية المتحدة،حيث تبلغ حصة الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات (50%) و (25%)على الترتيب من مجموع الإنفاق على هذا القطاع في بلدان مجلس التعاون الخليجي وقد أرتفع على تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في مملكة العربية السعودية بنسبة (17%) في عام 2008 ليبلغ 24 مليار دولار منها (75%) على قطاع الاتصالات. ويرجح أن ينفق مبلغ 22 مليار دولار على

[51] الأمم المتحدة.(2013). القدرة التنافسية لقطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات الابتكار و الاستثمار ،اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي أسيا ،(الاسكوا)،نيويورك ص. 7-8.

تكنولوجيا المعلومات و 67 مليار دولار على الاتصالات السلكية و اللاسلكية وذلك من أصل 90 مليار دولار من المتوقع إنفاقها على البنية التحتية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات بحلول عام 2012.[52]

أما في الإمارات العربية المتحدة التي هي ثاني أكبر سوق، فقد أرتفع الإنفاق على البني التحتية لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات بمعدل نمو سنوي مركب قدره (18%) خلال الأعوام الخمسة الماضية ليصل إلى 12مليار دولار تقريبا منها (75%) لقطاع الاتصالات. والمتوقع أن يتباطأ هذا النمو خلال الأعوام الثلاثة المقبلة فيسجل معدل نمو السنوي المركب (10%)في عام 2012 ليصل إلى (16.5%) مليار دولار .والجدير بذكر أن الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في عام 2008 قد ارتفع بنسبة (23%)قبل يشهد تراجعا حادا إذ قدرت نسبة النمو السنوي لعام 2009 لحوالي(5%).

ويرتكز الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في الإمارات العربية المتحدة بغالبيته على الاستهلاك حيث تبلغ نسبته (50%) في حين يتم إنفاق ما بين (7%)و (8%)على القطاعات الحكومية ،و قطاعي الخدمات ،والطاقة و المرافق. وقد ساهم التوسع الذي شهده القطاع الصناعي في زيادة الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات بنسبة (18%) ،بما في ذلك الإنفاق الرأسمالي على الأجهزة و البرمجيات.

وخلال الأعوام الثلاثة ألمقبلة يتوقع إن يرتفع الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات بوتيرة معتدلة بنسبة (10%) ،ليبلغ 45.8 مليار دولار. ومن المتوقع كذالك أن يخصص القسم الأكبر من الإنفاق، أي (36.4%) مليار دولار لقطاع الاتصالات فيما يتبق القسم المتبقي لقطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات. وفي الكويت يرجح أن يبلغ الإنفاق على البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات 16.مليار دولار خلال الأعوام الثلاثة المقبلة. مع تخصيص (12.7%) مليار دولار منها لقطاع الاتصالات .أما في البحرين فتشير التوقعات إلى أن الإنفاق على البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات سيبلغ 5 مليار دولار خلال الأعوام الثلاثة القادم

[52] الأمم المتحدة.(2013). مرجع سابق،ص8.

المبحث الثاني وضعية تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر

لم تنتهج الجزائر استراتيجية واضحة ومنسجمة من شأنها تجسيد مجتمع معلوماتي حقيقتي واقتصاد رقمي لا زالت تعاني من بعض التأخر حيث أنها تندرج ضمن البلدان ذات النتائج المتوسطة ولتحسين هذه الوضعية فإن الجزائر بحاجة إلى تنفيذ استراتيجية محددة بوضوح وأصبح من الضروري تحديد رؤية مستقبلية وتنفيذها لجعل المجتمع الجزائري مجتمعا معلوماتيا.

المطلب الأول تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال

في ظل ثورة المعلومات أصبح أمرا حتميا على الجزائر تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مؤسساتها وهذا ما سنتحدث عنه في هذا المطلب.

أولا: مراحل تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر

شكلت عملية التحول في مجال المعلوماتية في الجزائر محل اهتمام المستثمرين والباحثين على حد سواء فيرى فيها المستثمر مجال لزيادة ثروته بالاستثمار في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال وكانت كل المراحل التي قطعتها تكنولوجيا المعلومات والاتصال قد مرت بتجارب تختلف فيها كل مرحلة عن سابقاتها ويمكن وصف ذلك من خلال الجداول التالية[53]:

فابتداء من سنة 1994 إلى غاية 2000 وكمرحلة أولى شهدت تكنولوجيا المعلومات والاتصال تطورات هامة رغم التأخر المسجل حيث تم في سنة 1994 أول ارتباط بشبكة الانترنيت عن طريق إيطاليا بسرعة خط متواضعة وفي 1998 تم ربط الجزائر بواشنطن بالقمر الصناعي الأمريكي وفي سنة 1999 وصل عدد مستعملي الانترنيت إلى حوالي 180 تم ألف مستعمل وفي سنة 2000 تم تسجيل 20 موقع على شبكة العالمية انظر الجدول (1.3) الذي يبين تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر من الفترة 1994-2000.

[53]- محمد، لعريني.(2012-2011). تأثير تكنولوجيا الاتصال على البناء التنظيمي للمؤسسات "حالة المؤسسات الجزائرية"،مذكرة ماجستير جامعة الجزائر 3، ص ص 125-128.

الجدول (8.3): تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر من الفترة 1994-2000.

1994	• في شهر مارس أول ارتباط بشبكة الانترنيت عن طريق ايطاليا • سرعة الخط 9600 حرف ثنائي/ثا
1996	• وصول سرعة الخط إلى 64 ألف حرف ثنائي/ثا • تسجيل130 هيئة مشتركة من مختلف القطاعات
1997	• إحداث خط آخر بسرعة 256 ألف حرف ثنائي/ثا يمر عبر العاصمة باريس.
1998	• دخول الانترنيت مرحلة جديدة في الجزائر حيث تخلت الدولة عن احتكارها للشبكة لصالح مزودين خواص أو عموميين (ISP). • ربط الجزائر بواشنطن بالقمر الصناعي الأمريكي (MAA) بسعة 1 ميغا بات/ثا
1999	• إحداث 30 نقطة وصول جديدة موزعة عبر الترتب الوطني • منح 13 رخصة استغلال لتوزيع الخدمات(ISP) • تسجيل اشتراك 3500 شخص و800 هيئة منها 100 في القطاع الجامعي • وصول عدد مستعملي الانترنيت إلى 180 ألف مستعمل وهو ما يمثل نسبة اكبر بقليل من 1 في الألف من عدد مستعملي الانترنيت في العالم.
2000	• عرف عدد مزودي الإنترنيت (ISP) زيادة معتبره حيث وصل إلى 28 مزود في شهر نوفمبر. • وجود 20 موقع على الشبكة العالمية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مختلف المصادر وخاصة مؤسسة البريد ومؤسسة اتصالات الجزائر.

ففي المرحلة الثانية وابتداء من 2001 إلى غاية 2005 حيث سجلت تطورات متتالية قام (CERIST) مركز البحث والإعلام العلمي والتقني بتوسيع سعة الخط الذي يربط بمزوده في الو.م.أ إلى 30 ميغابايت/ثا، وبدأ (CRIST) بمساعدة كل الجامعات والمراكز البحثية ببناء الشبكة الأكاديمية للبحث ARN، وإثرها قام أيضا بإنشاء أول جامعة افتراضية هي: جامعة التكوين المتواصل، انظر الجدول (2.3) الذي يبين تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر من الفترة 2001-2005

الجدول (9.3): تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر من الفترة 2001-2005

2001	• قام (CERICT) مركز البحث والإعلام العلمي والتقني بتوسيع سعة الخط الذي يربط بمزوده في الو.م.أ. إلى 30 ميغابايت/ثا. • إنشاء 20 نقطة وصول جديدة للإنترنيت . • إنشاء 43 خط رئيسيا مخصصا لقطاع التعليم والبحث العلمي. • إنشاء48 خط لباقي القطاعات بما فيها المزودين الخواص الذي بلغ عدد الرخص الممنوحة لهم 65 رخصة استغلال بمجموع 2000 خط هاتفي موصلة بالشبكة حتى نهاية 2001. • بدأ (CERIST) بمساعدة كل الجامعات والمراكز البحثية ببناء الشبكة الأكاديمية للبحث ARN. • إنشاء أول جامعة افتراضية هي "جامعة التكوين المتواصل".
2003	• بداية (ADSL) في شهر نوفمبر بمساهمة L EEPAD و ALGERIE TELECOM. • وصول عدد المواقع إلى 2000 موقع. • ظهور تقنية القياسات البيولوجية.
2004	• بلغ مستخدمي الانترنيت مليون ونصف. • وجود 5000 نادي انترنيت مع نقص خطوط الهاتف التي لا تتعدى 6 لكل 1000 نسمة بينما تصل إلى 9 خط لكل مواطن في الدول المتقدمة. • من يملك مستوى تعليم مقبول 17,5 مليون من بينهم 13 مؤهلين لاستخدام الأنترنيت. • لا يوجد سوى 200 ألف أسرة تملك كمبيوتر، رغم توافر 3 ملايين كمبيوتر في البلاد توجد اغلبها في المؤسسات والإدارة. • مساهمة البنك العالمي ب: 9 ملايين دولار لإنشاء خطوط انترنيت وتطوير التكنولوجيا بالجزائر العاصمة.

	• العهد اللاسلكي الجديد WIFI. • البريد الالكتروني.
2005	• تم تعميم الانترنيت في المدارس والجامعات مع نهاية 2005 بحسب الاتفاق بين وزارة التربية الوطنية و وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال. • أنشئت عدة محركات بحث متواضعة لكنها مهمة مثل algerieinfo (www.algerieninfo.dz). • بلغ عدد نوادي الانترنيت 5000 نادي انترنيت. • نظام تحديد الموقع GPS

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مختلف المصادر وخاصة مؤسسة البريد ومؤسسة اتصالات الجزائر.

أما المرحلة الثالثة والتي واكبت عملية البحث فامتدت من 2006 إلى 2011 حيث سجلت بداية عالم الكاميرات الرقمية وانتشار الأسواق الإلكترونية والتعليم عن بعد وارتفع مشتركي الانترنيت وزيادة المواقع المنشاة واحتلت الجزائر المرتبة العاشرة من حيث الدخول إلى عالم الانترنيت في العالم العربي سنة 2007، وفي 2011 تم ابتكار آلة تصوير جديدة تستطيع أن تقدم وصفا مكتوبا للمشاهد التي يلتقطها بدلا من تقديم صور فوتوغرافيه وإصدار تطبيق جديد يسمح لمستخدمي الهواتف المحمولة الذكية بدفع فواتيرهم عن طريق رسالة نصبة وأكثر من 100 شركة توافق على طريقة الدفع الجديدة، انظر الجدول (3.3)

الذي يبين تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر من الفترة 2006-2011.

الجدول (10.3): تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر من الفترة 2006-2011

2006	• بداية عالم الكاميرات الرقمية. • انتشار الأسواق الإلكترونية. • التعليم عن بعد. • تكنولوجيا البحث الرقمي.
2007	• بلغ مشتركي الانترنيت 1,2 مليون مشترك بالمقارنة مع 21 مليون مالك للهاتف نقال. • بلغ عدد الموقع حوالي 5000 موقع. • عدد موردي الانترنيت تقريبا 80 مورد. • احتلال الجزائر المرتبة العاشرة من حيث الدخول إلى عالم الانترنيت في العالم العربي (الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى). • في مجال الاستثمار فيTIC تحتل الجزائر المرتبة 87 من مجموع 115 دولة. • الأسطح المحسوبة (التقنيات الثلاثية الأبعاد).
2008	• منذ بداية استعمال الانترنيت وحتى هذه السنة تعتبر مواقع الشات والمحادثات هي المواقع الأكثر زيارة في الجزائر من قبل حوالي 60% من الشباب ونذكر منها:Yahoo Messenger , MSN • الهواتف الذكية.
2011	• ابتكار آلة تصوير جديدة تستطيع أن تقدم وصفا مكتوبا للمشاهد التي يلتقطها بدلا من تقديم صور فوتوغرافية. • إصدار تطبيق جديد يسمح لمستخدمي الهواتف المحمولة الذكية بدفع فواتيرهم عن طريق رسالة نصيه وأكثر من 100 شركة توافق على طريقة الدفع الجديدة. • نظام التشغيل ويندوز 8 سيطرح في الأسواق بنسخ مختلفة. • ساعة إليكترونية جديدة تتواصل مع الهاتف الذكي. • ابتكارها لنظارة جديدة مزود بها شاشة صغيرة وكاميرا تجعل منها وسيلة تفاعلية

	تستجيب لأوامر مرتديها. • رفع قدرة التدفق على مستوى الشريط العابر لشبكة الانترنيت في الجزائر إلى 10 جيغا.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مختلف المصادر وخاصة مؤسسة البريد ومؤسسة اتصالات الجزائر.

المطلب الثاني تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر

إن معدل استعمال الإعلام الآلي وتكنولوجيا الاتصال الحديثة على مستوى المؤسسات الجزائرية لا يزال ضعيفا، بعيدا عن المستوى المطلوب إذ ما قورن مع العديد من دول العالم، مما يستدعي ضرورة التعجيل باستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال من طرف المؤسسات الجزائرية، كما أن الاتصال الضعيف بالعالم الخارجي أفضى إلى تسجيل عزلة جعلت المؤسسات الجزائرية خفية على مستوى الأسواق الخارجية وغير فعالة محليا نظرا للعدد القليل من المواقع الالكترونية.

وبناءا على دراستين أجريتا سنة 2008 تحت طلب وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دول تقدير استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة حيث تمت الدراسة الأولى من طرف مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية (CREAD)، وأجريت هذه الدراسة على عينة مكونة من 321 مؤسسة صغيرة ومتوسطة تتوزع على مختلف قطاعات النشاط أما الدراسة الثانية فقد تمت من طرف مكتب دراسات تقنوا اقتصادية واشتملت هذه الدراسة على 500 مؤسسة صغيرة ومتوسطة ومن خلال الدراستين تم الوصول إلى النتائج التالية:[54]

أولا: نسبة تجهيزات الكمبيوتر في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة

حسب الدراسة الثانية فقد لوحظ أن معدل تجهيزات الكمبيوتر يرتفع كلما ارتفع حجم المؤسسة حيث تجاوز معدل 80% في المؤسسات المتوسطة في حين تجاوز 70% في المؤسسات الصغيرة فقد تجاوز 40%. كما اتضح أن 16 من المؤسسات غير المجهزة بأجهزة الكومبيوتر تنوي القيام بشراء أجهزة الكومبيوتر في المستقبل القريب في حين 84 الأخرى ليست لها أي رغبة في ذلك.

ثانيا: الاتصال بالإنترنيت

[54]- سهام ،طرشاني، (2014). "استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في اتخاذ قرار المؤسسة أطروحة الدكتوراه جامعة الجزائر 3، كلية العلوم التجارية وعلوم التيسير ص. 152.

تبين من خلال الدراسة الثانية أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي ضعيفة الاتصال بالانترنيت حيث بلغت معدلات الاتصال بالإنترنيت في المؤسسات المصغرة نسبة 19% أما في المؤسسات الصغيرة فقد بلغ معدل 24% في حين بلغ 34% في المؤسسات المتوسطة كما تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بعدم توفرها على مواقع الكترونية حيث أن 13% من المؤسسات المتوسطة تتمتع بمواقع الكترونية وتنخفض هذه النسبة لدى 10 من المؤسسات الصغيرة لتتبع أدنى نسبة في المؤسسات المصغرة وهي نسبة 05%.

ثالثا: مؤشرات استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة

هناك عدة مؤشرات تستخدم لتقدير انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسات لكن هناك مؤشر عام يتحدد بمتوسط مختلف المؤشرات المرجحة وفقا لأهميتهما ويعطي هذا المؤشر تقديرات أكثر دقة من اعتماد المؤشرات المنفردة وبالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي شملتها الدراسة الأولى فقد بلغ هذا المؤشر 41,44%.

رابعا: التطبيقات المستعملة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

كشفت الدراسة الأولى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لديها في المتوسط ثلاث برامج من أجل التطبيقات المختلقة وأن أغلب هذه البرامج يتم استعمالها لغرض المحاسبة والتسيير التجاري والفوتره وتسيير المخزونات وذلك بمعدل لا يتجاوز 24%، في حين تستعمل بمعدلات أقل لأغراض التسيير المالي تسيير الموارد البشرية وتسيير الإنتاج، كما تبين من خلال الدراسة أن 56,7% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستخدم الانترنيت بصفة منتظمة في التطبيقات التجارية وتستخدم الانترنيت بصفة خاصة من أجل ترويج المنتجات في 31% من المؤسسات المشاركة في المناقصات بنسبة 27%، الطلبيات بنسبة 16%، أما البحث

عن المعلومات فبنسبة 20%، وهكذا فأن تطبيقات الانترنيت هي متقدمة في مجال العمليات التجارية أما اليقظة التكنولوجية فهي ليست على نطاق واسع[55].

خامسا: الكفاءات البشرية المتخصصة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال

كشفت الدراسة أن الدراسة 1% من العمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هم مهندسين في الاعلام الآلي و 5% هم تقنيون في نفس المجال إضافة إلى أن 42% من المؤسسات قامت بتعزيز وأسمالها البشري في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال من خلال نشاطات التدريب والتكوين.

لقد أدى ضعف ارتباط المؤسسات الجزائرية بالعالم الخارجي من خلال تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى عدم ظهورها أو تواجدها في الأسواق الخارجية وعدم فعاليتها في السوق المحلية.

وحسب ما بينته الدراستين فإن ادخال تكنولوجيا الاعلام والاتصال في المؤسسات الجزائرية هو نتيجة للرغبة زيادة فعالية المؤسسة كما هو الحال في 23% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأن 16% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أدخلت تكنولوجيا المعلومات والاتصال من أجل مواجهة المنافسة كما أن 17% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أخذت قرار استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال من أجل الاستجابة لمطالب الشركاء هذه النسب تدل على نقص الوعي لفوائد ومزايا تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

كما بينت الدراسة أن 48% من المسيرين يشعرون أن تكنولوجيا المعلومات والاتصال كانت مفيدة جدا على مستوى تسيير المؤسسة في حين أن 40,3% منهم يعتقدون تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصال على انتاجية المؤسسة كان كبيرا وأن 19,5%من مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبرون أن تكنولوجيا المعلومات والاتصال أعطتهم ارتفاعا في حجم التصدير.

من خلال هذه الأرقام يظهر جليا أن تكنولوجيا المعلومات والاتصال أصبحت ضرورة لا غنى عنها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأن قدرتها على تحسين التنافسية لا تزال مجهولة لدى أغلب ألمسيرين حيث أن واقع هذه المؤسسات في الجزائر يكشف كثيرا من التأخر مما يستدعي الاهتمام الجدي بتشجيع

[55] سهام ،طرشاني.(2014). مرجع سابق ص. 153.

استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال من طرف هذه المؤسسات وتوعية المسيرين نظرا للدور الهام الذي تلعبه في تحسين تنافسيتها وبالتالي تأهيلها لترقى إلى مستويات أفضل[56].

المطلب الثالث: مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر

أولا: مؤشرات الهياكل القاعدية

1– **المؤشر الأول** تجهيزات عمومية ل:1000 نسمة (مقاهي الإنترنيت الاكشاك المتعددة الخدمات مخادع عمومية للهاتف).

الجدول رقم(11.3): مؤشر التجهيزات العمومية لـ: 10000 نسمة

البيان	الارقام بالقيمة		النسب
مقاهي الانترنيت	9300		0,164
الاكشاك المتعددة الخدمات	51504		2,17
مخادع عمومية للهاتف	اتصالات الجزائر	4247	0,874
	جواريه	16500	
	المجموع	20747	

Source : http://www.mptic:dz/ar/indice.tic,consulté le 29/04/2012

2– المؤشر الثاني: الكثافة الهاتفية بالنسبة ل 100 نسمة.

الجدول رقم(12.3 مؤشر الكثافة الهاتفية ل 100 نسمة

البيان	الارقام بالقيمة المطلقة	النسبة
الهاتف الثابت – الخطي wll-	2990000 697603	13,5
المجموع	3687603	

[56] سهام،طرشاني. (2014). مرجع سابق. ص. 154.

الهاتف الجوال جازي – موبليس – نجمة	7703689 14108857 5218926	97,90
المجموع	27031472	

Source : http://www.mptic:dz/ar/indice.tic,consulté le 29/04/2012

3– المؤشر الثالث: تجهيزات الإعلام الآلي والاتصال

الجدول(13.3): مؤشر تجهيزات الإعلام الآلي والاتصال

البيان	الارقام بالقيمة المطلقة	النسب
نسبة العائلات التي لها حاسوب بالنسبة ل 100 عائلة	710967	12.31
نسبة السكان الذين لهم تلفاز بالنسبة ل100 نسمة	31579616	93.1

Source : http://www.mptic:dz/ar/indice.tic,consulté le 29/04/2012

4– **المؤشر الرابع:** تجهيزات الإعلام الآلي لقطاع التعليم

الجدول(14.3): مؤشر تجهيزات الإعلام الآلي لقطاع التعليم بكل اصنافه

البيان	الارقام بالقيمة المطلقة	النسب
نسبة تجهيزات التربية	الطور الابتدائي	معلومة غير متوفرة
	الطورالمتوسط:18384 حاسوب/3158117 تلميذ	0.58 حاسوب100/ تلميذ
	الطورالثانوي:24848 حاسوب/974736 تلميذ	2.54حاسوب100/ تلميذ
نسبة تجهيزات التعليم العالي	45000 حاسوب/952067 طالب	4.72حاسوب100/ تلميذ
نسبة تجهيزات التكوين و التعليم المهنيين	حاسوب/416642 متربص 20000	4.80حاسوب100/ تلميذ

Source : http://www.mptic:dz/ar/indice.tic,consulté le 29/04/2012

ثانيا: مؤشرات النفاذ الى تكنولوجيا المعلومات و الاتصال

1- المؤشر الاول: النفاذ الى الانترنت المشاركين المقيمين

الجدول(15-3): مؤشر النفاذ الى الانترنت المشاركين المقيمين

البيان	الارقام بالقيمة المطلقة	النسب
نسبة النفاذ الى الانترنت ذي التدفق العالي بالنسبة ل 100 نسمة	855455	10.14
نسبة النفاذ الى الانترنت ذي التدفق المنخفض بالنسبة ل 100 نسمة	105892	1.83

Source : http://www.mptic:dz/ar/indice.tic,consulté le 29/04/2012

2-المؤشر الثاني: النفاذ الى الانترنت المشتركين المهنيين (مؤسسات)

الجدول(16-3): مؤشر النفاذ الى الانترنت المشتركين المهنيين (مؤسسات)

البيان	الارقام بالقيمة المطلقة	النسب
نسبة النفاذ الى الانترنت المشتركين المهنيين (مؤسسات)	16579	13.94

Source : http://www.mptic:dz/ar/indice.tic,consulté le 29/04/2012

3- المؤشر الثالث: اسعار النفاذ الى الانترنت

الجدول(17-3): مؤشر اسعار النفاذ الى الانترنت

البيان		النسب
اسعار النفاذ الى تجهيزات الاعلام الالي في السوق المحلية	السعر المتوسط لحاسوب في السوق/ الاجر الوطني الادنى المضمون	%1,8 الاجر الوطني الادنى المضمون
اسعار النفاذ الى الانترنت في السوق المحلية بالعرض المحدود	السعر المتوسط للوصلة في السوق/ الاجر الوطني الادنى المضمون	%3,33 الاجر الوطني الادنى المضمون
اسعار النفاذ الى الانترنت في السوق المحلية بالعرض غير المحدود	السعر المتوسط للوصلة في السوق/ الاجر الوطني الادنى المضمون	%4,91 الاجر الوطني الادنى المضمون

Source : http://www.mptic:dz/ar/indice.tic,consulté le 29/04/2012

ثالثا: مؤشرات استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال

1- المؤشر الأول: الاستعمال الشخصي للإنترنيت ذي التدفق المنخفض

الجدول(18.3): مؤشر الاستعمال الشخصي للإنترنيت ذي التدفق المنخفض

البيان	الأرقام بالقيمة المطلقة	النسب
نسبة استعمال الإنترنيت ذي التدفق المنخفض من طرف الأشخاص	192دقيقة/شهرين	3,18سا/شهرين

Source : http://www.mptic:dz/ar/indice.tic,consulté le 29/04/2012

2- المؤشر الثاني: المهني الاستعمال للإنترنيت

الجدول(19.3): مؤشر الاستعمال المهني للإنترنيت

البيان		النسب
	عنوان إلكتروني	%58,2
	موقع ويب	%29,4
	اسم مجال	%15,2
نسبة الدخول إلى الإنترنيت من طرف المؤسسات	مؤشر الدخول	%41,44

Source : http://www.mptic:dz/ar/indice.tic,consulté le 29/04/2012

المبحث الثالث: المبادرات الجزائرية في مجال تنمية وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصال

لا يختلف اثنان في أن الجزائر تمضي قدما نحو التطور و النمو في كل الميادين و تسهر السلطات بشتى مستوياتها على انجاز كل الخطط التنموية المسطر منذ سنوات و التي هي عبارة عن خطة استراتيجية متكاملة تسمح باللحاق بركب التقدم و بمحاكاة الدول المتقدة في كل الميادين و يشهد قطاع تكنولوجيا الإعلام و الاتصالات عناية خاصة من طرف الدولة حيث أنه أصبح يشكل مطلبا أساسيا للتطور و لرفاه الاقتصادي و الاجتماعي والعلمي.

المطلب الأول :تحرير قطاع الاتصالات و نشاطات الإنترنت

إن الجزائر لا تدخر جهداً لإنجاح هذا الحدث الكبير الذي يتسم على أكثر من صعيد بأهمية كبرى للمجتمع الدولي عموما وللبلدان النامية خصوصا.

والجزائر التي عقدت العزم على انتهاج سياسة تولي الأولوية القصوى لتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعميمها على الجميع بهد الإسهام في رفاه المواطن التزمت كلياً بإعلان مبادئ القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومقرراتها واتخذت التدابير الكفيلة بالاستجابة الفعّالة لخطة العمل سواء كان ذلك من خلال وضع برنامج طموح هو الإستراتيجية الإلكترونية للجزائر لعام " 2013 على الصعيد الداخلي أو على الصعيد الخارجي من خلال إطلاق مبادرات إقليمية من قبيل مشروع إنجاز مد الليف البصري بين الجزائر وزيندر (النيجر) وأبوجا(نيجيريا) الذي يندرج في إطار مشروع الشراكة الجديدة لإنماء إفريقيا NEPAD كان هذا التصريح للأمين العام لوزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام و الاتصال وهذا ضمن المنتدى العالمي لسياسات الاتصالات 2009 .

والحدث الذي يتكلم عنه السيد الأمين العام هو"التقارب في ظل النظام المعولم "،الذي كان موضوع مداخلة له ضمن المنتدى المذكور، ويقصد بالتقارب التشغيل البيني لعدة بيئات مختلفة تخضع لقواعد تنظيمية واقتصادية شديدة الاختلاف أحيانا وهو تقارب فيما بين شبكات الاتصالات والتكنولوجيات واستعمالاتها.

لما يتحدث المسؤولون عن مفهوم مثل الذي بين أيدينا–التقارب –، يعنى أنه لابد من أن نمر بمراحل قبلية تتمثل في تمكين وتفعيل الشبكة الداخلية خاصة و من ثم التفكير في مدى تقاربها مع دول الجوار أو العالم الاتصالي بصفة عامة.

ولم تتناءى الدولة في توفير كل الشروط التي تطلبها عملية تطوير و تنمية قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الوطن ولا تزال توفر العديد من مبادرات التي تخدم ذات الهدف.[57]

أولا: البرنامج الرئاسي لمساندة الإنعاش الاقتصادي 2001 –2004 فصل البحث العلمي.

حاز فصل البحث العلمي في إطار البرنامج الرئاسي لمساندة الإنعاش الاقتصادي2001 -2004 على أهمية من الدرجة الأولى فلقد خصصت ميزانية 12.4 مليار دينار إلى مجال التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصال ما يمثل 50% من الميزانية الإجمالية.

يشمل برنامج العمل في هذا المجال أربعة برامج فرعية:

1– البرنامج الاول:

التكنولوجيات الحديثة للمعلومات و الاتصال في قطاع البحث و التعليم :حاز هذا البرنامج على قيمة 1.2 مليار دينار و هذا بهدف:

–توفير جهاز كمبيوتر وربط بشبكة الانترنيت لكل أستاذ جامعي؛

–تجهيز 100 مؤسسة أكاديمية(جامعات ومراكز بحث)بشبكات محلية (إنترنيت) وموزعات الانترنيت؛ ربط جميع المؤسسات التعليمية و مؤسسات البحث بطاقة 2 ميغا بيت في الثانية باستعمال خيوط الألياف البصرية وفي هذا السياق إلى حد الآن ربط 60 مؤسسة بطاقة 2 ميغا بيت في الثانية بالإضافة إلى اشتراك لمدة سنتين و هذا في إطار اتفاقية مع وزارة البريد و تكنولوجيات الإعلام و الاتصال المبرمة في فيفري 2002.

2–البرنامج الثاني: دعم وتوفير تكنولوجيات المعلومات والاتصال لتحسين العناية الطبية في المناطق المحرومة وشبه المحرومة. ويهدف هذا البرنامج إلى تقليص الفارق بين المواطنين المتمركزين في مختلف المناطق في مجال الحصول على العناية الصحية المتخصصة باستعمال التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصال وهذا باقتراح الحلول التالية:

– الإدخال الملموس لاستعمال الوسائل المعلوماتية في الهيئات الاستشفائية المتواجدة في المناطق الريفية؛

– بناء شبكة في مجال الصحة.

إنشاء نظام إرسال الفيديو والصور (Vidéo Transmission) في 50 مستشفى بهدف تسهيل التشخيص عن بعد باقتناء الصور والأشعة.

[57] سهام، طرشاني.(2014) .مرجع سابق،ص.177.

3-البرنامج الثالث:

تكنولوجيات المعلومات والاتصال لتحسين التعليم في المناطق الريفية و الشبه ريفية (التعليم عن بعد)، حيث يهدف هذا البرنامج إلى إنجاز نظام تعليم عن بعد يسمح للمناطق الريفية بالوصول إلى الوثائق البيداغوجية المكتوبة و تى السمعية البصرية .ويسمح كذلك بتسهيل عملية التأطير عن بعد، استنادا إلى هذا يعمل هذا البرنامج على:

- الإجابة على الاحتياجات في مجال التأطير بالنسبة للمستويات العليا ومنع إمكانية التخصص في فروع كانت مفقودة في بعض المناطق؛
- إدخال تكنولوجيات المعلومات و الاتصال في 50 مؤسسة الأكثر أهمية في الجزائر.

4-البرنامج الرابع:

إنشاء شبكة وطنية لتطوير أنظمة معلوماتية ذات قيمة مضافة (à valeur ajoutée): الهدف من هذا هو تقليص التبعية الوطنية في مجال البرامج المعلوماتية .يتمثل هذا البرنامج في تجهيز 55 مؤسسة جامعية بمركز إنتاج البرامج ذات القيمة المضافة .بالإضافة إلى تطوير مجال إنتاج البرامج كما يسمح هذا المشروع باستيعاب مئات المتخرجين الجامعيين في الاختصاص.[58]

ثانيا: تحرير قطاع الاتصالات.

صحيح أن بناء مجتمع معلومات يستلزم توفر بنية هيكلية مشكلة من المقومات المادية للاتصال كآلات الكمبيوتر، برامج الحاسوب لكن من الضروري أيضا وجود مجموعة من التشريعات التي تنظم التطبيقات و التسيير في هذا المجال.

إلى غاية سنة 2001 ، تعرض تنظيم قطاع الاتصالات في الجزائر إلى عراقيل كبيرة للإجابة على الطلب الوطني المستمر التطور المتعلق بالحصول على خطوط هاتفية؛ إلا أنه قد بدأت الأمور في التغير و التحسن بفضل القانون الجديد لقطاع الاتصالات الذي فتح الأبواب للمستثمرين الخواص بعد 30 سنة من احتكار الدولة فلقد منحت الرخص للقطاع الخاص مما أدى إلى تقوية العرض في هذا المجال.

عرفت أيضا نشاطات مقدمي خدمات الانترنيت (ISP) مرحلة انفتاح . فابتداء من سنة 1998 تم اعتماد مقدمين خواص لخدمات الانترنيت .رغم أن أغلبية المقدمين المعتمدين غير عمليين إلى حد الآن إلا أن تأثير التنافس على نقص تسعيرات الوصول إلى الشبكة كان واضحا .شجع هذا على استعمال الانترنيت من طرف الطبقات غير المتيسرة من المجتمع.

---

[58] محمد ،بن بوزيان.(2010). معوقات تطبيق التجارة الالكترونية في الجزائر وسبل معالجتها ،أطروحة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادي، جامعة أبي بكر بالقايد تلمسان، ص. 108.

يستلزم بناء مجتمع المعلومات القيام بتعديلات عميقة و بصفة سريعة من أجل تطوير مجتمع و اقتصاد جديدين يعتمدان على المعرفة .تشمل هاته التعديلات التحضير و التكييف السريع للإطار القانوني و التنظيمي من أجل ضمان شروط الأمن الحماية و حرية الإعلام لفائدة المستثمرين و المواطنين.

من أجل ذلك يستوجب إصدار نصوص قانونية و تنظيمية متعلقة بما يلي:

1- ماية المعطيات الشخصية .

2- الأحكام الخاصة بتبادل المعطيات.

3- جرائم الإعلام الآلي.

4- الملكية الفكرية.

5- الدفع الإلكتروني.

6- الاعتراف بالهوية.

7- التصديق على التوقيع الالكتروني.

8-الإجراءات وقواعد منح المجال الإلكتروني.

تطرق المشرع الجزائري في إطار تحضير انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة إلى:

- مجال الإيداع القانوني بموجب المرسوم 96-10.

-الملكية الفكرية بموجب الأمر رقم03 -05 المتعلق بحقوق المؤلف و الحقوق المجاورة الذي ألغى القانون السابق المتمثل في الأمر 97-10.

تطرق هذان القانون لأول مرة إلى برامج الحاسوب و قواعد البيانات .دائما في مجال الملكية الفكرية وبالضبط بخصوص الملكية الصناعية تم تبني قانون خاص بالدوائر المتكاملة في شهر جويلية من سنة 2003 أما بخصوص مكافحة جرائم الإعلام الآلي سجلت بعض المحاولات في إطار مراجعة القانون الجنائي الجزائري

الهدف منها وضع نصوص جنائية خاصة بجرائم الإعلام الآلي إلا أن هذا المشروع لم يتم تبنيه من قبل المجلس الشعبي الوطني.

من أسباب فشل التنظيم القانوني في هذا المجال هو أخذ المشاكل بشكل غير شامل بل يتم التعرض لبعض النقاط فقط التي تبدو أكثر أهمية.

ومبادرة منها، شرعت وزارة العدل في مشروع أتمتة ابتداء من سنة 1992 ، سمح هذا الأخير بأتمتة عدة إجراءات منها:

-أتمتة بطاقات السوابق العدلية؛

-أتمتة شهادات الجنسية؛

- متابعة القضايا الجزافية (Affaires pénales) .

- متابعة الحالة المدنية :الزواج الوفيات.

- متابعة الأنظمة القانونية (Instructions).

وقد تم في هذا الإطار تكوين عدد مهم من الموظفين على استعمال الأنظمة الجديدة نظرا لخطورة عدم السيطرة في هذا القطاع[59].

المطلب الثاني: مشروع الشبكة الأكاديمية و البحثية . (ARN)

يتمثل هذا المشروع في وضع شبكة خاصة بالمؤسسات الأكاديمية البحثية على المستوى الوطني و يهد إلى وضع هيكل لتثمين و تطوير خدمات الوصول و تبادل المعلومات بين الجامعات.

الهد ف الرئيسي لشبكة (ARN) هو توفير أرضية تكنولوجية لجميع عاملي القطاع(باحثين أساتذة، طلبة،...) .

تشمل هذه الأرضية مجموعة من الوسائل المسهلة لعملية الاتصال الإعلام العلمي و التقني وهذا بفضل خدمات ومنتجات أنجزت في إطار مشاريع بحث و تطوير يشر عليها مركز البحث في الإعلام العلمي و التقني .و تستعمل هذه الشبكة في بعض التطبيقات التالية :

أولا: التعليم عن بعد :تمكن هذه الشبكة من نشر التعليم بين مختلف المراكز الجامعية و تعوض النقص في الأساتذة في المناطق الأكثر احتياجا.

ثانيا: المكتبة الافتراضية :تهدف هذه المكتبة إلى دمج الهياكل التوثيقية لغرض تقاسم الموارد التوثيقية، تشجيع التعاون فيما بين المكتبات و عقلنه اقتناء الوثائق . فيما يخص محتوى المكتبة الافتراضية يقوم مركز البحث في الإعلام العلمي و التقني بمجهودات معتبرة تساهم بفعالية في هيكلة المعلومة العلمية التقنية في قطاع التعليم العالي .أثمرت هذه الجهود بالنتائج التالية:

1- فهارس وطنية مشتركة للدوريات الكتب و الأطروحات، تتمثل في جرد المنشورات من دوريات، كتب و أطروحات المتواجدة على مستوى المكتبات الجامعية و المؤسسات مع تحديد مكان تواجد كل واحدة؛

2- الرصيد الوطني للأطروحات وهو رصيد رقمي للأطروحات؛

3- الببليوغرافيا الوطنية و هي قاعدة خاصة بالإنتاج الفكري الجزائري؛

[59] خلادي، عبد القادر، كويسي، سليمة.(2005).تكنولوجيات المعلومات و الاتصال في الجزائر، وضعية وافاق وثيقة مقدمة في إطار اجتماع الخبراء حول معيقات النفاذ الشامل لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال في الدول العربية ، ص .09.

4- ألجريانا (Algeriana) هي قاعدة خاصة بما ينشر عن الجزائر بالخارج.

5- -الرصيد الرقمي و التقني و هو قاعدة بيانات لجرد هذا الرصيد.

كما تم تطوير نظام لأتمتة و تسيير الأرصدة الوثائقية على مستوى المكتبات الجامعية

حقق مشروع (ARN) إلى حد الآن ربط أكثر من 60 مؤسسة بطاقة ربط بسعة 2 ميغا بيت في الثانية، كما مكن الآن الأساتذة و الباحثين من الاتصال بشبكة الانترنيت، بالإضافة إلى كل هذا يهدف أيضا مشروع(ARN) إلى تمكين الجزائر من التقدم في تحقيق مشروع الجامعة الافتراضية؛ المشروع الذي سوف يسمح للجزائر بالمساهمة الفعالة في مشروع الجامعة الافتراضية (AVICIENNE)أين تعد الجزائر عضوا إلى جانب 15 بلد من حوض البحر الأبيض المتوسط.

تم تخصيص قيمة 130 مليون دولار أمريكي من أجل إنشاء حضيرة تكنولوجية في المدينة الجديدة" سيدي عبد الله "المتواجدة على بعد 30 كلم من الجزائر العاصمة ، يمثل هذا القطب التكنولوجي حافزا مهما لمجتمع المعلومات الجزائري ومقرا استراتيجيا لاستقبال المؤسسات المتجددة.

تتوفر الحظيرة على هياكل اتصال ذات طاقة عاليه الأمر الذي يبرز الرغبة الواضحة للسلطات العليا للبلاد ليس فقط في تدارك العجز التكنولوجي بل في الاندماج ضمن مجتمع المعلومات و المعرفة .من أجل هذا:

- تواصل الحكومة في تدعيم الإصلاحات من أجل تطوير اقتصاد السوق،
- تدعيم الاهتمام بالسوق الجزائرية من طرف المستثمرين الأجانب،
- وضع استراتيجيات لمضاعفة استغلال تكنولوجيات المعلومات والاتصال خاصة في مجال التجارة والتسويق

الإلكترونيين.

في هذا الإطار تشهد الجزائر العديد من المبادرات لتعميم تكنولوجيات المعلومات والاتصال على مستوى مختلف الوزارات الجامعات المؤسسات تذكر منها ما يلي:

1- مبادرات لترقية و تعميم تكنولوجيات المعلومات و الاتصال:

تشهد الجزائر منا ايجابي ديناميكي و حافل بالتظاهرات الخاصة بتكنولوجيات المعلومات و الاتصال : معارض، ندوات، أيام دراسية،...الخ .مع هذه التظاهرات المئات من المهتمين و المتخصصين بهذا المجال.

2- التعاون على المستوى الجهوي و القاري:

تعتبر الجزائر التعاون الدولي و الانفتاح نحو الأمم الأخرى الأكثر تطورا في هذا المجال ضرورة يجب تدعيمها خصوصا أن مجالات التعاون الدولي المتوفرة أعطت حصة الأسد لهذا المجال في السنوات الأخيرة نذكر منها:

- الوحدة الأوروبية.

- السلطات الدولية[60](ONUD, AUP, AUF, UNESCO).

المطلب الثالث: مشروع توصيل الألياف البصرية للمنزل FTTx

يعتبر مشروع FTTx الذي بادرت به مؤسسة اتصالات الجزائر، كضمان لعصرنة قطاع الاتصالات في الجزائر، ويعني توصيل شبكة الألياف البصرية إلى المنازل، حيث بات بإمكان المشتركين اللذين تتوفر لهم هذه التقنية الاستفادة من خدمات الاتصال المختلفة، كالهاتف الثابت، الأنترنيت ذات السرعة الفائقة، الفاكس وكذا خدمات التلفاز الرقمي.

إن شبكة الألياف البصرية تتميز بنزعتها الكبيرة في نقل البيانات وكذلك قدرتها الكبيرة في الحفاظ على الإشارة الصوتية مع ضمان عدم تداخلها الأمر الذي يعني إجراء مكالمات هاتفية " أمثر وضوحا، واستقبال البرامج التلفزيونية بجودة عالية." بالإضافة إلى خدمات الأنترنيت ذات السرعة الفائقة.

وهذه التقنية الجديدة موجهة أساسا للمؤسسات الاقتصادية الكبرى، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى ذلك تستخدمها الجامعات، والمدارس وحتى المنازل.

1- الانفتاح الدائم والمستديم للمنافسة وتقديم الخدمات

يجب أن يكون للمستخدم اختيار في مقدمته خدمة الادياسال، ومن هذا المنطلق لا تستطيع أن توفر اختيارا يوفر الخدمات لمواطنها، ولكن لتعزيز ثروة من الخدمات المبتكرة.

2- انتشار الخدمات المبتكرة التي تقدمها

كما هو معمول بالنسبة لباقي الخدمات التي توفره اتصالات الجزائر فإن نجاح أي خدمة يبقى مرهونا بمدى استجابة وتلبية حاجات العملاء والزبائن، ولهذا فقد صممت هذه التقنية FTTx، بمزايا تجعلها أكثر قدرة على تلبية احتياجات العملاء.

3- تنسيق وتعزيز الممتلكات العمومية

تعمل هذه الخدمة على التوافق والتنسيق في إدارة أصول البنية التحتية لكافة الممتلكات العمومية، كمفترق الطرق، أو الجانب التقني، وذلك بالتنسيق مع جميع السلطات المحلية والجهات الفاعلة والمنضمات، واستغلال وتسويق هذه الخدمة من أجل تطوير وتنمية الصالح العام.

[60] سهام،طرشاني.(2014).مرجع سابق. ص ص .181-182.

المطلب الرابع: مشروع الجزائر الالكترونية 2013

لقد هيأت الجزائر في إطار تنفيذ السياسة القطاعية للبريد والاتصالات منذ 2000 محيطا قانونيا ومؤسساتيا محفزا لروح المنافسة، ومساعدا على تحسين الاستفادة من خدمات الاتصال لا سيما في مجال الهاتف النقال، لكنها في المقابل لم تنتهج استراتيجية واضحة ومنسجمة من شأنها تجسيد مجتمع معلوماتي حقيقي واقتصاد رقمي، إلا أنها لا زالت تعاني من بعض التأخر حيث أنها تندرج ضمن البلدان ذات النتائج المتوسطة، ولتحسين هذه الوضعية فإن الجزائر بحاجة إلى تنفيذ استراتيجية محددة بوضوح وأصبح من الضروري تحديد رؤية مستقبلية وتنفيذها لجعل المجتمع الجزائري مجتمعا معلوماتيا ، وعليه فإن استراتيجية الجزائر الالكترونية 2013 تندرج ضمن هذه الرؤية، والرامية إلى بروز مجتمع العلم والمعرفة الجزائري.

1- أهداف استراتيجية الجزائر الالكترونية

تتمثل الاهداف الرئيسية لمشروع الإدارة الالكترونية في الجزائر الى هدفين أساسيين هما:

- عصرنة الإدارة من خلال إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصال

إن إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الادارة العمومية سيحقق تحولا كبيرا في أساليب التنظيم والعمل، وللنجاح في هذا التحول والاستفادة من مزاياه سيتم إصلاح الإجراءات الإدارية وفك مركزية الحكومة مع إدخال أدوات جديدة في التسيير واتخاذ القرار.

ويتم تنفيذ هذا الهدف من خلال جملة من العمليات أهمها:

- استكمال الشبكات المعلوماتية والمنظومات على مستوى الشبكات الداخلية؛
- تفعيل نظم المعلومات الجغرافية واقتناء البرمجيات اللازمة، ورقمنة البطاقات وتفعيل نظم التسيير الالكتروني للبيانات؛
- تفعيل نظم التكوين والتعليم عن بعد.

- تقريب الادارة من المواطن عن طريق تطوير الخدمات الالكترونية

إن تطوير الخدمات الالكترونية من شأنه أن يقرب الإدارة من المواطن ويسهل الاستفادة من تلك الخدمات ويتم ذلك من خلال العمليات التالية:

- تطوير تطبيقات حكومية أفقية (خدمات الكترونية موجهة للإدارات) ويتم تحقيق ذلك بواسطة إقامة مخطط توجيهي للإدارة الالكترونية والتي تمثل نقطة اتصال بين المواطن والإدارة، وتأمين شبكة الانترنيت الحكومية وضبط مستواها؛
- تطوير تطبيقات قطاعية في القطاع العمومي (خدمات الكترونية اتجاه المواطن واتجاه العمال واتجاه المؤسسات)، وتشمل هذه الخدمات تشكيلة واسعة من الأنشطة التي تتم عن بعد بالوسائل الالكترونية.

2- المحاور الرئيسة لاستراتيجية الجزائر الالكترونية

يمثل هذا البرنامج في ما يسما ب"الجزائر الالكترونية" وقد أعدت استراتيجية لإنجاز هذا المشروع ضمن ثلاثة محاور رئيسية تتمثل فما يلي[61]:

– **المحور الرئيسي الأول**: من خلال هذا المحور تعمل الدولة على تعزيز استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في الإدارات الحكومية؛

– **المحور الرئيسي الثاني**: في هذا المحور ترتكز السلطات على تعزيز استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في المنشآت التجارية؛

– **المحور الرئيسي الثالث**: يهدف هذا المحور إلى وضع آليات وتدابير تشجيعية تتيح نفاذ المواطنين إلى تجهيزات وشبكات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛

– **المحور الرئيسي الرابع**: تحفيز تطوير الاقتصاد الرقمي، من محتوى وخدمات؛

– **المحور الرئيسي الخامس**: يهتم هذا المحور المهم جدا بتعزيز البنية التحتية للاتصالات بسرعة عالية جدا؛

– **المحور الرئيسي السادس**: لا تغفل السلطات عن هذا المحور الذي بفضله يتم رسم خطة لتطوير الكفاءات البشرية؛

– **المحور الرئيسي السابع**: يحتوي برنامج من أجل تعزيز البحث والتنمية والابتكار؛

– **المحور الرئيسي الثامن** حول تطوير الإطار القانوني (التشريعي والتنظيمي) الوطن؛

[61] موقع وزارة البريد وتكنولوجيا الاعلام والاتصال. (2013).المحاور الرئيسية في استراتيجية الجزائر الالكترونية.

– **المحور الرئيسي التاسع** المعلومات والاتصالات أي وضع وتنفيذ خطة اتصالات بشأن مجتمع المعلومات في الوطن؛

– **المحور الرئيسي العاشر** تعزيز التعاون الدولي من خلال المشاركة الفعالة في الحوار والمبادلات الدولية وإقامة شراكات استراتيجية؛

– **المحور الرئيسي الحادي عشر** آليات التقييم والمتابعة الالكترونية؛

– **المحور الرئيسي الثاني عشر** التدابير التنظيمية؛

– **المحور الرئيسي الثالث عشر** الموارد المالية.

ولا تمانع الجزائر في تبني مفهوم التقارب في ظل شبكة الإعلام والاتصال باعتبارها أن التقارب التكنولوجي أو تطوير التشغيل البيني بين الشبكات يشكل الموضوع الأهم لجميع الأطراف المعنية بسن القوانين ووضع القواعد التنظيمية في القطاعات المختلفة.

إضافة إلى أن الحكومة باشرت استراتيجية بناء مجتمع المعلومات حيث عملت على إدخال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في حياة المواطن إضافة إلى تحسين سير الإدارة عن طريق الحكم الراشد بمراعاة وجوب حماية المواضيع والمعلومات والأجهزة من القرصنة ومن كل المشاكل التي تهدد نجاح الإدارة الالكترونية.

3– النتائج المنتظرة والمحققة من البرنامج

إن تصميم هذا البرنامج ينتظر أن يتحقق من ورائه مجموعة من العمليات والنشاطات أهمها[62] :

– تحسين القدرة التنافسية لمجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية التجريبية ونشر الممارسات والتطبيقات التسييرية الجديدة وتطوير التعاون مع كل القطاعات في الجزائر؛

– إنشاء أنظمة للجودة في مجموعة من القطاعات مثل المواد الغذائية مواد البناء الصناعات الميكانيكية والكهربائية، وتعزيز قدرات الهيئات المكلفة بالجودة مثل الهيئة الجزائرية للاعتماد المعهد الجزائي للتقييس، الديوان الوطني للقياسية القانونية؛

– تعزيز هيئات وخدمات الدعم والاستشارة للمؤسسات والتكوين وخاصة تعزيز المنظمات المهنية ومنظمات أرباب العمل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإنشاء المراكز التقنية؛

[62] سهام، طرشاني. (2014) .مرجع سابق، ص.186.

– تعزيز قدرات الهيئات المعنية وهي وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

– تحسين تنافسية مجموعة من المؤسسات الجزائرية الصغيرة و المتوسطة ونشر الممارسات الجيدة وتطوير التعاون مع كل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

أما فيما يتعلق بالنتائج المحققة من خلال هذا البرنامج إلى غاية نوفمبر 2011 تم تسجيل النتائج التالية:

297 مؤسسة صغيرة ومتوسطة أبدت رغبتها في الانضمام إلى البرنامج والاستفادة من الدعم المقدم في اطاره ومن هذه المؤسسات هناك 175 مؤسسة تتوفر فيها الشروط التالية ومعايير القبول وتتوزع هذه المؤسسات حسب فروع وقطاعات النشاط كما يلي[63]:

– 35% من المؤسسات تنشط في قطاع الصناعات الغذائية؛

– 21% من المؤسسات تنشط في قطاع الكيمياء؛

– 23% من المؤسسات تنشط في قطاع البناء؛

– 21% تنشط في قطاع الصناعات.

[63] سهام عبد الكريم .(2013-2012).دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أطروحة دكتوراه غير منشوره جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ص.174.

خاتمة:

من خلال ما سبق يمكننا القول أن الجزائر تعاني من تأخر في مستواها التكنولوجي والتنافسي حيث تعرف تأخرا نسبيا في مجال استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال إضافة إلى غياب الثقافة المعلوماتية ونقص البحث والتطوير لدى أغلب المؤسسات الجزائرية.

إن ما تشير إليه الأرقام والتصريحات الرسمية يؤدي بنا للاستنتاج بأن ما يروج عن تقصير الدولة في مجال التخطيط على مواكبة العصر التكنولوجي إنما ليس صحيحا تماما لكن قد يذهب البعض إلى أن تلك الأرقام لا تدل بالضرورة بأن ما أنجز قد احترمت في انجازه المعايير الدولية المعمول بها في باقي المتجمعات وان قيل أن هناك تقصير في تسيير واستغلال ما أنجزته الدولة فذلك له شأن آخر إذ يتعلق الأمر حينها بنوعية العنصر البشري الضي يتعامل مع هذه البيئة بشكل أو بآخر.

بالرغم من أننا نعتمد على تكنولوجيا مستوردة في هذا المجال إلا أن الأمل لا يغيب في أننا سوف نكون قادرين على استغلالها على الوجه الصحيح لنقدر على ابتكار مستلزماتنا التكنولوجية في النهاية.

تم بعون الله إنهاء هذا العمل.

الخاتمة العامة

توصلنا في بحثنا هذا إلى محاولة إبراز أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، باعتبار أن تكنولوجيا المعلومات والاتصال هي الركيزة الأساسية للتنمية الاقتصادية بالإضافة الى الدور الاستراتيجي الذي تلعبه تكنولوجيا المعلومات والاتصال في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتسهيل أداء وتقديم العديد من الخدمات الاجتماعية والاقتصادية.

ونظرا لما تقدمه تكنولوجيا المعلومات والاتصال من فرص لزيادة النمو الاقتصادي فبناء بنية تحتية حديثة وفعالة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمثلان مفتاح التنمية الاقتصادية، في هذا العصر الرقمي الذي تنتشر فيه الانترنت انتشارا مذهلا، ظهر في أدبيات الاقتصاد أفكار اقتصادية جديدة تتخذ من تكنولوجيا المعلومات والاتصال مرتكزا له كالاقتصاد المعرفي أو الاقتصاد الجديد القائم على الانترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصال الذي يعتبر القوة الحالية والقادمة لجميع الدول، وقد أدى تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى ظهور الاقتصاد المرتكز على المعرفة وتزايد الاهتمام برأس المال اللامادي وهذا بدوره يتطلب زيادة مناصب العمل ذات الكفاءات العالية، كما إن هذا التوسع جعل تنافسية الدول والمؤسسات تقوم أساسا على قدرة تملك القاعدة الالكترونية.

والحقيقة أن تتابع وتألف الثورات العلمية العالمية الهائلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال زادت من عمق فجوة التنمية (التخلف) الموجودة، وإذا أمعنا النظر في الفجوة الحاصلة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة يمكننا أن نبني بسهولة ضخامة هذه الفجوة الرقمية خاصة فيما يتعلق بعدد مستخدمي الانترنيت وتوافر أجهزة الاتصالات وما حققته من نتائج.

أما واقع تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر لا زال هناك تأخر كبير عن الركب العالمي المتقدم إلا أن جذب الاستثمار الأجنبي إلى الوطن شجع بعض المتعاملين الأجانب على غزو السوق الجزائرية وتوسعت رخص الاستغلال والاستثمار في قطاع الاتصالات خاصة مجال الهاتف النقال وتم عرض خدمات ذات جودة عالية كما عرف قطاع الانترنيت إقبال كبير من طرف المهتمين.

وهذه التطورات تترجم بصورة واضحة الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية لتدارك التأخر والتغلب على معوقات التنمية والتقدم الاقتصادي والاندماج في الاقتصاد الجديد واللحاق بركب الثورة المعلوماتية .

ومن خلال الفصول الثلاثة لهذه الدراسات وانطلاقا من الفرضيات المطروحة تمكنا من عرض اختيار صحة الفرضيات، نتائج الدراسة، التوصيات المقترحة وفي الأخير آفاق الدراسة.

اختبار صحة الفرضيات : تتمثل في ما يلي:

– بخصوص الفرضية الأولى: التي تنص على علاقة تكنولوجيا المعلومات ب. أداء الاقتصادي لبلدان،

تبين لنا أن لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال دورا كبيرا خصوصا في اقتصاديات التي أصبحت المعرفة المصدر الرئيسي في أدائها الاقتصادي.

– الفرضية الثانية: التي تنص على واقع الاقتصاد الجزائري، على الرغم من التغيرات التي عرفها الاقتصاد الجزائري إلا أنه لازال اقتصادا ريعيا يتأثر بصدمات الخارجية.

– الفرضية الثالثة: التي تنص على مدى تأثير المستوى الحالي لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نمط التنمية الاقتصادية في الجزائر، تبين أن قطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصال مازال قطاع فتيا في الجزائر و لازال يتم تفعيل أثاره في التنمية الاقتصادية في الجزائر.

نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع توصلنا للنتائج التالية:

– لتكنولوجيا المعلومات والاتصال أهمية بالغة في التنمية الاقتصادية.

– تكنولوجيا المعلومات والاتصال أحدثت نقلة نوعية في المجال الاقتصادي لدول العالم.

– تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصال من أهم تطبيقات التكنولوجيا المتقدمة وهي تجمع بين تكنولوجيا المعلومات من جهة وتكنولوجيا الاتصالات من جهة أخرى فهي بذلك تعبر عن مجموعة من التطبيقات والأدوات التي تقوم بتخزين المعلومات ومعالجتها واسترجاعها ونقلها وإيصالها إلى مختلف المستخدمين.

– تمتلك الجزائر بنيت تحتية لا بأس بها في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال كخطوط الهاتف النقال والثابت شبكة الانترنيت. كما قامت الجزائر بعدة مبادرات من أجل تطوير وتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال كتحرير قطاع الاتصالات ونشاطات الانترنيت، ألا أنها تبقى تعاني من بعض التأخر في هذا المجال.

التوصيات:

إن دراسة أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على التنمية الاقتصادية في الجزائر يقودنا إلى تقديم مجموعة من التوصيات والتي تتمثل أساسا في:

– التوسع في استعمالات تكنولوجيا المعلومات والاتصال داخل الوطن عن طريق زيادة الاستثمارات الخارجية في هذا المجال.

– ضرورة تحسين البنية التحتية للاتصالات وتطويرها، لتقليص الفجوة مع العمل على توفير أسس المعرفة لمكونات الاقتصاد الجديد.

– الاستغلال الأمثل لوسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصال من حيث تجميع البيانات ومعالجتها وتبادل المعلومات لكل الأطراف المستفيدة منها سواء الداخلية أو الخارجية.

– إن ما تبين لي من خلال الدراسة أن موضوع تكنولوجيا الإعلام والاتصال خاصة في مجال نظم المعلومات المحاسبية هو موضوع متشعب ويصعب حصره لذا يبقى باب دراسة هذا الموضوع مفتوح لمن أراد البحث فيه أكثر.

آفاق الدراسة: في النهاية لا يسعنا إلى أن نوضح بأن الدراسة التي قمنا بها وان كانت غير شاملة في بعض النقاط التي قد يراها البعض، فقد أثرنا من خلالها مجموعة مهمة من التصورات التي تصلح مواضيع، بحوث مثل:

– أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في صنع القرارات التسويقية.

– إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسات العمومية.

– أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال على حالة الإبداع التنظيمي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1- المراجع باللغة العربية

1.1- الكتب:

1- أحمد أنور بدر. (2003). مقدمة في تكنولوجيا المعلومات و أساسيات استرجاع المعلومات دار الثقافة العلمية الاسكندرية

2- جمال أبو شنبة.(1999). العلم والتكنولوجيا والمجتمع منذ البداية وحتى الآن دار المعرفة الجامعية مصر.

3-الشافعي منصور. (2000).مملكة العلم و التكنولوجيا إيتراك للنشر مصر.

4-صوفيا محمد ، البكري،108 ابراهيم سلطان.(2001).نظم المعلومات الإدارية الدار الجامعية الاسكندرية.

5- محمد احمد الداوي. (1983). التخلف الاقتصادي ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر

6-محمد إبراهيم عبيدات.(2000). سلوك المستهلك دار وائل للنشر الأردن.

7-محمد بلقاسم، حس بهلول.(1993) .الجزائر بين الأزمة الاقتصادية و الأزمة السياسية، مطبعة حلب، الجزائر.

8-محمد القيومي و أحمد حسين تصميم و تشغيل نظام المعلومات كلية التجارة بدون تاريخ نشر الاسكندرية.

9- مدني بن شهرة.(2009). الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل، التجربة الجزائرية، دار الحامد لنشر عمان الأردن.

10-هوشيار، معروف.(2005).دراسات في التنمية الاقتصادية (استراتجيات التصنيع والتحول الهيكلي)،دار الصفاء للنشر، جامعة البلقاء التطبيقية.

1.2- الأطروحات و الرسائل الجامعية.

12- بودري، شريف.(2009). تقلبات اسعار الصرف –الدولار و الاورو–واثرها على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير، جامعة شلف.

13-سهام، طرشاني، (2014-2013). "استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في اتخاذ قرار المؤسسة"، أطروحة الدكتوراه، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير.

14-سهام عبد الكريم .(2013-2012).دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

15- العمري، الحاج. (2013).دراسة قياسية لأثر تكنولوجيات المعلومات والاتصال على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر(2009-1995)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، الجزائر.

16- لمين، علوطي.(2004).تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و تأثيرها على تحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسة، مذكرة ماجستير غير منشورة، (جامعة الجزائر) حاليا جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، فرع إدارة الأعمال.

17-محمد، لعربي.(2012-2011). تأثير تكنولوجيا الاتصال على البناء التنظيمي للمؤسسات "حالة المؤسسات الجزائرية"،مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر

18 - مسعود درواسي.(2005).السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر(1990-2006)، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر..

19-زيريمي، نعيمة. (2011). التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، كلية العلوم التجارية و علوم التسيير، فرع مالية دولية.

-

3.1- المجلات و الدوريات.

20-الأمم المتحدة. (2011).الملامح الإقليمية لمجتمع المعلومات في غربي أسيا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا،(الإسكوا.

21-الاتحاد الدولي للاتصالات، تقرير التنمية والاتصالات في العالم (2003)، مؤشرات النفاذ إلى مجتمع المعلومات، موجز تنفيذي.

22-بخيت، محمد.(1998)نقمة ثورة المعلومات، مجلة العربي، العدد 468، الكويت.

23-بن بريكة، عبد الوهاب، بن التركي زينب. (2010).أثر تكنولوجيات المعلومات والاتصال في دفع عجلة التنمية، مجلة الباحث العدد 07، ورقلة الجزائر.

25-تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،(2003).مؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار في المجتمع المبني على المعرفة، نيويورك، الأمم المتحدة.

26-خلادي عبد القادر، كويسي سليمة.(2005).تكنولوجيات المعلومات و الاتصال في الجزائر، وضعية وافاق وثيقة مقدمة في إطار اجتماع الخبراء حول معيقات النفاذ الشامل لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال في الدول العربية.

28-سعيد، يس، عام. (2000) الاتصالات الإدارية والمدخل السلوكي لها، مركز وايد سيرقيس للاستشارات و التصوير الإداري، مصر.

29-شادلي شوقي،(2010). أثر حجم المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في درجة تباينها لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال، مجلة الباحث، العدد 07.

30-عبد، الهادي، عبد، القادر، سويفيز.(2002). سياسات التنمية والتخطيط الاقتصادي، اسيوط.

31-محمد، عبد، العزيز، عجمية، وايمان، عطية، ناصف.(2003). التنمية الاقتصادية، قسم الاقتصاد، جامعة الاسكندرية، مصر

32–منظمة النقد العربي .(2011). تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لضمان الاستثمار.

33–يحي، النجار، ود.آمال، شلال.(1991).التنمية الاقتصادية–نظريات، مشاكل، مبادئ، سياسات، وزارة البحث العلمي والتعليم العالي، جامعة بغداد.

يعقوب فهد العبيد.(1998). التنمية التكنولوجيا مفهومها ومتطلبتها الدار الدولية القاهرة الكويت لندن.

4.1– المواقع الإلكترونية.

34–بنك الجزائر

35–الديوان الوطني للإحصاء

36–المركز الوطني للإعلام الالي و الاحصائيات.

37–موقع وزارة البريد وتكنولوجيا الاعلام والاتصال، (2013) المحاور الرئيسية في استراتيجية الجزائر الالكترونية.

2– المراجع باللغة الأجنبية.

-United Nation.2009, Regional Profile of the Information, Society in Western Asia, Economic and Social Commission, forwesterner/ESCWA/ICTD/2009/12, New York

1.2– المواقع الإلكترونية.

39- Base de données de l'IUT sur les indicateurs de télécommunications/TIC dans le monde. (www.itu.int) .

40- Comité du commerce et du développement, Commerce électronique, développement et Petites et Moyennes Entreprises.(www.wto.org/french)

41- des télécommunications,mesure de la société de l'information, (2013). Via le lien: www.itu.int/ITU-D/.../mis2013/MIS2013-exec-sum-f.pdf

42-: http://www.mptic:dz/ar/indice.tic,consulté le 29/04/2012.